الانتخابات الأمريكية

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

العدد الثامن و الخمسون / ديسمبر ١٩٩٤ م /جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا

أزمة ولاية العرش فى المملكة السعودية

محمد بن عبد الوهاب



الملك عبد العزيز آل سعود



نكبة السيول تكشف التضليل الحكومى

المعارضة ومؤتمر الدار البيضاء

عبدالله حورانى: غزة أريحا أولاً وأخيراً

يوسف شاهين: تحولات فيلم آخر..

الرئيس مبارك .. و الأحزاب .. والخطوط الحمراء !

خريف الغضب العمالى .. من كفر الدوار إلى المحلة و السويس..

فى هذا العدد

الجديد

احتلت التطورات السياسية الأخيرة- مع بدء الموسم السياسى عقب إنتهاء أجازات الصيف- مكانا بارزا فى موضوعات هذا العدد.. بدءا من خطاب الرئيس، وقراراته بتعديل والغاء بعض القوانين، والاستعدادات الحزبية للانتخابات العامة، مرورا بالاحتجاجات العمالية فى كفر الدوار والمحلة والسويس، وصولا الى كارثة السيول .. الى غير ذلك من القضايا الداخلية.

كذلك شغلت الرسائل العربية والدولية مساحتها المعتادة، من حيفا والقدس وواشنطون و باريس ولندن ومدريد ..

ولكن الجديد فى هذا العدد، هذا القرار الذى اتخذته هيئة تحرير اليسار، بنشر كتاب أمريكى حديث يناقش «أزمة ولاية العرش فى السعودية». وهو كتاب هام يلقى أضواء ساطعة على طبيعة الحكم فى الجزيرة العربية ومشاكله. وقد بدأنا فى نشر الجزء الأول من الكتاب فى هذا العدد، وسنواصل نشره كاملا فى الاعداد القادمة.

أيضا تقدم اليسار فى هذا العدد صفحة من التاريخ النضالى لحزب التجمع، منذ ١٦ عاما بمناسبة الغاء «قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى».

وننشر ردا كتبه رئيس التحرير على مقال فى الأهرام للدكتور سعد الدين ابراهيم حول موقف الأحزاب المعارضة لمؤتمر الدار البيضاء والسوق الشرق أوسطية. كان مفروضا ان ينشر هذا الرد فى الاهرام. ولكن المسئولين عن صفحة الرأى نشروا المقدمة والختام واختصروا الموضوع كله. ورأت هيئة التحرير أن تنشره فى اليسار.

هناك أيضا جديد فى هذا العدد يصعب على القارئ معرفته.

فهذا هو أول عدد لا تتولى الزميلة «صفاء سعيد» جمعه وتنفيذه واعداده على أجهزة الكمبيوتر.

فطوال ما يقرب من خمس سنوات، كانت «صفاء» شريكة لرئيس التحرير فى كل العمليات الفنية والادارية والمالية. واذا كانت الظروف اقتضت ان تنتقل إلى عمل آخر نتمنى لها النجاح فيه فلا شك أننا فى اليسار نفتقدها بشدة ونتمسك بوعدها لنا أن تستمر فى مساعدتنا ما أمكنها ذلك.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم انيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي
يصدر عن التجمع الوطني
التقدمي الوحدوي في اليوم
الأول من كل شهر

Al YASSAR 1 kARIM El DAWLA St. TALAAT HARB SQ.
CAIRO EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر:
١٨ جنيها للأفراد و٤٥ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠دولارا امريكيا او مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي او حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب- القاهرة
ت: ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ -
FAX;5786298

موقفنا

الرئيس.. والخطوط الحمراء

في خطابه يوم السبت ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ أمام مجلسي الشعب والشورى في افتتاح الدورة البرلمانية، ألقى الرئيس حسني مبارك خطابا طويلاً «شاملا» تناول فيه العديد من القضايا والموضوعات ولقد توقف الرئيس طويلاً أمام ثلاث قضايا..

***الاصلاح الاقتصادي والانجازات التي تحققت.**

***العدالة الاجتماعية.**

***الديمقراطية والاحزاب السياسية.**

** وقد تناول الرئيس قضية الانجازات والاصلاح الاقتصادي باستفاضة وتطويل، وذكر أرقاماً عديدة لهذه الانجازات في العديد من المجالات وأول ما يلفت النظر في هذا الجانب الرئيسي من خطابه تركيزه الحديث على «انجازات» الاثنى عشر عاما الماضية - أي منذ توليه السلطة تقريباً- وهو أمر غريب، فالرئيس يلقى هذا الخطاب كل عام، والمفروض ان يركز على انجازات العام الذي مضى وليس على انجازات فترةحكمه كما فعل منذ عام عندما ألقى خطاب ترشيحه لفترة ثالثة.

وبصرف النظر عن هذه الملاحظة التي قدتبدو شكلية رغم أهميتها لانها تكشف عن **عدم وجود إنجازات ملموسة خلال العام الأخير** .. فإن أخطر ما يكشف عنه هذا الخطاب - بفرض صحة هذه الانجازات- هو ما سكت عنه ولم يتعرض له.

فالانجازات التي تحدث عنها الرئيس تدخل جميعها تقريباً- خاصة انخفاض العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة، وانخفاض معدل التضخم اذا سلمنا بصحة الارقام التي تنزلها الحكومة وهي غير صحيحة)، وزيادة حجم الاحتياطي الموجود في البنك المركزي - في مجال الاصلاح المالي والنقدي. أما الاصلاح الاقتصادي الحقيقي الذي يمس حياة الناس ومستوى معيشتهم وتقدمهم،



فهو المسكوت عنه عمداً، لأن الصورة سلبية وبالغة القتامة.

وقد أشار د.**عبد العظيم أنيس** في مقاله بهذا العدد **هوامش على دفتر الحياة** الى كثير من حقائق الأزمة الاقتصادية. ويضيف رد الحزب على بيان الحكومة (يناير ١٩٩٤) إلى حقيقتين هامتين:

- يشير البيان الى **تجمد وانخفاض متوسط الأجور والمرتبات مقارنة بارتفاع الاسعار**. فبينما لم يزد اجمالي الاجور والمرتبات خلال ٣ سنوات الا بنسبة ٥٠٪ نجد أن اسعار المواد الغذائية (التي تمثل نسبة ٧٥٪ من انفاق الاسرة المصرية في الحضر، و٦٠.٩٪ في الريف، وتصل الى ٩٠٪ في الاسر الفقيرة) قد زادت بنسب فلكية (اسعار النشويات زادت بنسبة ٣٧٥٪ - البقول ٧٧٠٪ اللحوم والاسماك والبيض ٨٨٥٪ -الالبان ومنتجاتها ٨٥٠٪ - الخضر ٩٢٥٪ - الفواكه ١١٥٧٪ والملابس والأقمشة ٥٦٠٪ النفقات الطبية ٦٠٠٪).

- **توالي انخفاض متوسط دخل الفرد (بالدولار)**من ٨٦٠ عام ١٩٨٧، الى ٦٤٠ عام ١٩٨٩، الى ٦٠٠ عام ١٩٩٠.. وانتقال مصر- طبقا لتصنيف البنك الدولي -الى مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بعد أن كانت ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل.

** وبالنسبة لقضية العدالة الاجتماعية والتي يقول عنها الرئيس في خطابه «قضية العدل الاجتماعي في المجتمعات النامية أكبر كثيرا من أن تكون قضية اليسار أو اليمين

فهى قضية المجتمع بأكمله . لأنه فى غياب العدل الاجتماعى ، وفى غياب توازن المصالح، يصعب أن تكون هناك تنمية شاملة ومتواصلة ، ويصعب أن يتحقق الاستقرار المنشود » وهو كلام جميل ، ولكنه كلام فقط لا يوجد أى تطابق بينه وبين ممارسة الحكم .
يكفى أن نشير الى دراسة **البنك الدولى تحت عنوان «تخفيف حدة الفقر والتكيف الهيكلى فى مصر» والتى** تؤكد أن عدد الأسر الفقيرة فى مصر (عام ١٩٩٠) يتراوح بين ٢٢٪ و ٣٠٪ من عدد الاسر المصرية » .. وقد ارتفعت هذه النسب بصورة مفزعة فى دراسة أخيرة عام ١٩٩٢ لتتراوح بين ٤٩٪ و ٦٤٪ تحت خط الفقر؛ وفى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، الصادر عن الامم المتحدة والذى يقيس مدى تأخر الخدمات الصحية والتعليمية ومستوى الدخل، تراجعت مصر فاحتلت الموقع ١٢٤ من ١٧٣ دولة نامية. **وقد اورد التقرير أرقاما وبيانات مفزعة عن الملامح الاساسية للحرمان البشرى فى مصر.**

ومن أخطر الارقام ذات الدلالة النسبية لقضية العدالة الاجتماعية أن معدل النمو السنوى لدخل الفرد العامل كان ٤,١٪ فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، فأصبح ٢,١ ٪ (بالسالب) سنويا فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ . وقد حدث مزيد من التدهور فى السنوات الأربع الأخيرة . ويشير التقرير أيضا أن نسبة الضرائب المباشرة ٢٥٪ من مجموع الضرائب ، مما يعنى افتقاد العدالة الاجتماعية فى السياسة الضريبية ، فالفقراء يتحملون عبء هذه الضرائب على قدم المساواة مع الأغنياء .

ويلعب هذا النظام الضرائبى دوراً أساسيا فى افتقاد العدالة فى توزيع الأعباء ، واعادة توزيع الدخل القومى لى غير صالح ذوى الدخول المحدودة.

** وكالعادة تحدث الرئيس بثقة وتفاخر عن الانجاز الوطنى والى إصدار مؤتمر الحوار الوطنى لتوصيات هامة وتهدف فى مجموعها الى توسيع قاعدة المشاركة السياسية ، وكفالة كل الظروف التى تضمن للمواطن المصرى أن يمارس حقوقه السياسية على أكمل وجه فى اطار انتخابات حرة ونزيهة . ومصداقا لما ذكرناه عند بدء الحوار الوطنى، عنيت المؤسسات التنفيذية والتشريعية بهذه التوصيات وعكفت على دراستها وتنفيذها كلما كان ذلك مؤديا الى تعزيز مسيرة الديمقراطية»

وللأسف فالواقع يناقض هذا الحديث العالى النبرة حول الديمقراطية.

يكفى ما حدث فى انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات ، والمواجهة البوليسية الدموية لاعتصام السلمى لعمال كفر الدوار ، وتلفيق القضايا لعمال المحلة، والتقرير الأخير الصادر عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان «المدافعون عن حقوق الانسان فى مصر» ، والذى أشار الى انحدار اوضاع حقوق الانسان فى مصر خلال العامين الأخيرين بصورة لم يسبق لها مثيل.

ولكن أخطر ما يكشف عن غياب الديمقراطية وإصرار الحكم بكافة مؤسساته وشخوصه على احتكار السلطة وتزوير الانتخابات العامة ومنع التداول السلمى للسلطة ، هو القرار بقانون الذى أصدره رئيس الجمهورية - قبل عشرة أيام من بدء الدورة الحالية لمجلس الشعب- بتعديل **قانون مباشرة الحقوق السياسية** . فالقرار استهدف منع مجلس الشعب من مناقشة القانون برمته وادخال تعديلات عليه عدا التعديل الشكلى الذى جاء فى قرار رئيس الجمهورية والذى لا يملك المجلس ازاءه إلا الرفض أو الموافقة . وقد حرص القرار على تجنب أى تعديلات تحقق نزاهة الانتخابات مثل مسئولية السلطة القضائية على العملية الانتخابية برمتها ، والتصويت بالبطاقة الشخصية أو العائلية ،والتوقيع أو البصم عند التصويت ومطابقة جداول القيد للسجل المدنى .**باختصار القرار هو اعلان لاصرار الحكم على تزوير الانتخابات العامة والاستفتاءات.**

وفى إطار الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ١٩٩٥) وترتيبات الحكم لصياغة المجلس القادم طبقا لمصالحه التى تتناقض مع الديمقراطية وتداول السلطة ، حرص الرئيس على أن يترك موضوع نظام الانتخابات معلقاً كجزء من تكتيك الحزب لارباك احزاب المعارضة ومفاجأتها قبل الانتخاب بفترة صغيرة بالنظام الذى اختاره ، سواء كان فردياً أو بالقائمة ، أو نظام هجين من الاسلوبين .. ويؤكد هذه الحقيقة قوله« ليست لنا مصلحة خاصة فى أن تجرى الانتخابات وفق النظام الفردى أو طبقا لنظام القوائم ومصلحتنا جميعا أن كانت فردى ولا قايمة عن طريقكم هى أن تتسع قاعدة المشاركة »فالمعنى الوحيد لكلامه أن ما سيقرره الحزب الحاكم برئاسته سيتم تمريره فى المجلس استنادا إلى أغلبيته المصنوعة ، قبل فض هذه الدورة ، أى على اعتاب الانتخابات العامة.

وتدخل الحملة على الاحزاب السياسية واتهام بعضها وبعض الصحف الحزبية بأنها تحولت «الى فروع لمصالح خارجية أو سمحت لصحافتها ان تكون صدى لمصالح غير وطنية ضمن الاستعداد لهذه الانتخابات .

فالواضح ان **الحكم يلجأ الى هذه الحملة ضد بعض أو - كل- الاحزاب اذا ما شعر أن هناك تجاوزاً لخطوط حمراء يحددها هو .**

ويبدو أن ارتفاع نغمة النقد فى الصحف بعد كارثة السيول وما كشفت عنه من عجز جهاز الدولة والحكم المحلى عن التعامل الصحيح والسريع معها ، وعجز الحكومة عن اتخاذ قرارات سريعة وتركز القرار الفعلى فى يد شخص رئيس الجمهورية ، وكذلك الحملات المتوالية ضد الفساد ، واعتراض بعض الأحزاب على سياسات الحكم فى المجال العربى ، خاصة الاندفاع المحموم للتطبيع مع اسرائيل والحماس للسوق الشرق أوسطية .. دفع الحكم والرئيس الى تصعيد الحملة ضد احزاب المعارضة ، مستفيداً من بعض اخطاء هنا أو هناك.

ومن حق الدولة اذا كانت هناك اي مخالفات للقانون القائم- رغم عدم ديمقراطيته - ان تلجأ الى تقديم الحزب المتهم الى جهات التحقيق والقضاء أما أن يتكرر الاتهام بصورة مرسلة وعلى لسان رئيس الدولة بين الحين والآخر وفى خطابات رسمية ويترك معلقاً فوق رءوس الجميع فهذا هو العدوان الحقيقى على الديمقراطية.

****

إن خطاب الرئيس تأكيد جديد أن الحكم يواصل برنامجه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى قادنا الى كل الأزمات التى عشناها ونعيشها طوال السنوات الأخيرة . وانه مصر على ان يقود البلاد فى طريق الكارثة حماية لمصالح فئات قليلة مستفيدة من هذه السياسات.

وما لم تتجمع القوى الديمقراطية فى توحيد قواها من الآن لفرض تغيير حقيقى فى ميزان القوى يقودنا إلى تحقيق نتائج مؤثرة فى الانتخابات القادمة تفتح الباب فى المستقبل لتداول السلطة.. فعلينا ان ننتظر المزيد من المآسى والهزائم والخيبات.



تحرك سياسي لضمان نزاهة الانتخابات

بدأت لجنة الاعداد للانتخابات العامة فى حزب التجمع ، والتى شكلتها الامانة العامة للحزب فى سبتمبر الماضى برئاسة د. **رفعت السعيد** أمين عام الحزب، وأمانة **حسين عبد الرازق** أمين اللجنة السياسية فى عقد سلسلة من الاجتماعات تركزت حول قضيتين اساسيتين:

الأولى: البدء فى خوض معركة «جماهيرية- سياسية- اعلامية» للعمل على **تحقيق ارادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة** ، تعيد له الحق فى التعبير عن إرادته الكاملة عبر صندوق الانتخابات وذلك بتوفير مجموعة من الضمانات واصدار قانون جديد **لمباشرة الحقوق السياسية** يستند للمشروع الذى أعدته أحزاب المعارضة وسبق أن تقدم به **خالد محيى الدين** لمجلس الشعب فى ثلاث دورات متتالية.

الثانية:

اتخاذ خطوات محددة لاعداد الحزب للمعارك الانتخابية القادمة، بدءا بانتخاب مجلس الشعب والمجالس المحلية.

وكانت الأمانة العامة قد أصدرت وثيقة تحمل عنوان «عام للإصلاح الديمقراطى والتغيير» تعرضت فيها للتغيرات الاساسية التى أثرت وتؤثر فى المجتمع المصرى منذ انتخابات نوفمبر ١٩٩٠ وحتى الآن، وحددت خمسة أهداف مترابطة يسعى الحزب لتحقيقها فى الانتخابات البرلمانية القادمة.

١- **زيادة عدد أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع فى مجلس الشعب.**

٢- **إنهاء احتكار الحزب الحاكم «الحزب الوطنى الديمقراطى» للأغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب.** بالعمل على منعه من الحصول على ثلثى المقاعد كحد أدنى أو على نصف المقاعد (كحد أقصى).

٣- **التصدى لليمين المتستر بالدين ومقاومته** ، بطرح برنامجنا للمواجهة الشاملة للارهاب ، وخوض المعركة ضده على أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

٤- **الدعاية لبرنامج الحزب وخطه السياسى** لكسب نفوذ وعضوية جديدة للحزب.

٥- **اعداد كوادر برلمانية جديدة** وتدريبها لخوض معارك المحليات (١٩٩٦) ومعارك مجلس الشعب التالية.

السيول تهدد حكومة الحزب الوطنى

تتوقع الدوائر السياسية تصاعد موجة الرفض للحزب الوطنى وحكمه نتيجة مباشرة لتعامله مع كارثة السيول فى الصعيد.

وطبقا للاحصاءات الرسمية فإن ضحايا السيول وصلوا حتى الآن الى وفاة ٥٠٢ مواطن ، وبلغ عدد الاسر المضارة ٢٧٢١١ أسرة، وتهدم ١١٦٦٩ منزلا ، وتلف زراعات ٢٤٢٦٩ فدانا . ونفوق ٧٧٤ ماشية و ٣١٦ دابة و٤٦٣٨ من الأغنام ، و٥٠٠٠٠ من الطيور ، و٢٠٢٤ منحلا.

وتقدر الاعباء التى ستتحملها الحكومة لمواجهة آثار الكارثة بحوالى ٥١٤ مليون جنيه منها ٣٠٠ مليون جنيه لاعادة بناء القرى والبيوت، و٢٧ مليون تعويضات للأسر المضارة ، و١٥٠ مليون لبناء المدارس والوحدات الصحية واصلاح المرافق ، ٣ ملايين لاصلاح الطرق والتليفونات، بالاضافة الى ٣٤ مليون خسائر مستودعات البترول فى درنكة.

ورغم هذه الاعباء والاعلان عنها وجولات الرئيس والوزراء ، فان السخط والرفض يزداد فى مناطق الصعيد المنكوبة ، وفى أوساط الرأى العام فى كافة البلاد.

وترجع الدوائر السياسية هذه الحالة من الرفض لمجموعة من الاسباب:

*كشفت الكارثة عن **غياب الدولة وعدم اهتمامها بأرواح الناس ومصالحهم** . فرغم أن كارثة الزلزال كانت كفيلة بتنبيه الحكم الى الاخطار الطبيعية المحتملة، فالحكم سرعان ما تناسى الأمر برمته فلم تجتمع لجنة التنبؤ بالكوارث- التى شكلت عقب الزلزال- مرة واحدة- وتجاهل المسئولون تقريراً علمياً أعدته اكاديمية البحث العلمى والهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية وكلية العلوم جامعة عين شمس ، حدد بدقة- بالمعلومات والصور مواقع السيول والمناطق المعرضة له ، بما فى ذلك المناطق من اسيوط حتى ادفو وبحيرة ناصر ومنطقة البحر الأحمر ، كما حدد مناطق أحواض الصرف الخارجى والداخلى ، ولفت التقرير نظر المسئولين الى خطورة السيل فى المنطقة بين مدينة أسيوط ووادى ادفو . ويبلغ **التجاهل حد الاجرام عندما لا يلتفت المسئولون الى الانذار الذى وجهته هيئة الارصاد الجوية يوم الأحد ٣٠ أكتوبر الماضى (قبل السيول بثلاثة أيام)** وقالت فيه نصا .. «من المنتظر ان تتعرض البلاد لحالة من حالات عدم الاستقرار تبدأ الثلاثاء الموافق ٩٤/١١/١ وتبلغ ذروتها يومى الأربعاء والخميس ، حيث تتكاثر السحب المنخفضة والمتوسطة مصحوبة بسقوط أمطار غزيرة على شمال البلاد تكون رعدية على سيناء وسلاسل جبال البحر الأحمر وجنوب البلاد».

***لجأت أجهزة السلطة الى محاولة انكار الكارثة- عدا مأساة درنكة- أو التخفيف منها.** ثم عادت واضطرت أمام الإعلام الاجنبى وصحف المعارضة الى الاعتراف بكثير مما انكرته أو أخفته ، مما كشف عن عدم مصداقية متأصل فى جهاز الحكم.

***كشفت الكارثة عن عجز جهاز الدولة وأجهزة الحكم المحلى عن التعامل مع أية ظروف استثنائية.**

وتخلفها وتحكم المصالح الشخصية والفردية في أي قرارات.

*برز الفساد كظاهرة متأصلة في الحكم، سواء في سماح الأجهزة المحلية في بناء القرى في مجاري السيول ومخراتها، أو في التعامل مع توزيع الإعانات والمعونات فكثير منها يصل الى غير مستحقيها وبينما يترك المضارون في العراء.

* وأدت محاولة الحزب الوطني الحاكم الاستفادة من الكارثة لتحسين صورته أمام الجماهير، مستفيدا من الربح- غير القانوني بين جهاز الدولة والحزب- وقيامه بتوزيع الاعانات والمعونات، إلى نتيجة عكسية؛ فلم تستطع قيادة الحزب الوطني تغيير أسلوبها، فوجهت دعمها للمراقع التي تسعى لكسب أصواتها في الانتخابات بصرف النظر عن مدى تأثرهم بالكارثة، وتجاهلوا الضحايا الحقيقيين.

*واتضح للرأي العام عجز كافة السلطات عن التصرف انتظارا لقرار فرد واحد هو رئيس الجمهورية، ليتأكد بصورة قاطعة ان **سلطة القرار في مصر تتركز في شخص رئيس الجمهورية.**

وتشير الدوائر السياسية إلى أن **الحملة التي شنت على أحزاب المعارضة** . كرد فعل لاحساس الحكم بالعزلة الجماهيرية، لم تحقق أهدافها، فقد نجحت أحزاب المعارضة في وضع الحقائق أمام الرأي العام، خاصة وأن هناك بعض التحقيقات في الصحف القومية احتدت الى معلومات متفرقة تجح الصحفيون في تسريبها، أكدت صحة كل ما انفردت بنشره قبل ذلك صحف المعارضة.

وجاءت الحملة على المعارضة ليتبح لها الفرصة **لتسليط الضوء على القيود المفروضة على حركتها وحصارها داخل المقار والجريدة، ومنعها بقرار من الحاكم العسكري من جمع أي تبرعات، وتحريم أي نشاط تجاري لها لتمويل نشاطها طبقا لقانون الاحزاب ،مما فرض حصارا ماليا وسياسيا عليها.**

تيارات

** تدور الأوضاع الراهنة في حلقة مفرغة، تكشف عن عبثية الفكرة التي قامت عليها اتفاقات السلام الفلسطينية الاسرائيلية.. وهي ابقاء المستوطنات وحمايتها بواسطة قوات اسرائيلية،مع اقامة سلطة ذاتية منتخبة للفلسطينيين . وهذه الحلقة المفرغة وقد تؤدي الى تأجيل الانتخابات، ومن ثم تأجيل المرحلة النهائية الى ما لا نهاية.. »

سلامة أحمد سلامة

** التطبيع حسب الفهم الاسرائيلي ، هو أن تتعود الاطراف العربية على التعامل مع اسرائيل باعتبارها الطرف الوحيد في المنطقة الذي يحق له أن يتميز بخصوصية ويتميز بحقوق، ويتميز في أي علاقة ثنائية اسرائيلية- عربية- ويتميز على أي علاقة عربية- عربية.

.. والتطبيع حسب الفهم الاسرائيلي- هو المفهوم الذي تتبناه قوى ومؤسسات دولية- يعني أن تتنازل الدولة العربية عن وظيفتها السياسية فور توقيع اتفاقية الصلح بين اسرائيل .. وظيفة الدولة ان توقع على اتفاق «السلام» ثم تنسحب بعد ان تسلم مقاليد العلاقة الثنائية الى افراد ، هم أحيانا رجال أعمال وأحيانا مثقفون وفنانون .. هؤلاء الافراد سيتعاملون مباشرة مع اسرائيل الدولة، واسرائيل المهيمنة على اقتصاد غزة والضفة الغربية وشرق الاردن - واقتصاديات أخرى ان هي تمكنت أو مكنها منها قرار السلام وشركات السلام.

جميل مطر

** شكلت خمسة أحزاب موريتانية معارضة «لجنة وطنية لمحاربة التطبيع مع الكيان الصهيوني» وسط اشاعات عن اتصالات موريتانية اسرائيلية متكررة تهدف الى فتح مكتبي ارتباط في كل من نواكشوط وتل أبيب ، وأعلنت الاحزاب في بيان أصدرته يوم الاربعاء ٩ نوفمبر ، تشكيل اللجنة ورفض كل مشاريع التسوية والتطبيع وقررت التنسيق مع القوى الرافضة لمسلسل التطبيع.

وتشكلت اللجنة بمبادرة من حزب التحالف الشعبي وهو حزب ناصري وضمت اتحاد القوى الديمقراطية وهو أكبر وأقوى أحزاب المعارضة ويعتبر حزبا للسود والماركسيين والموريتانيين بزعامة أحمد دادة ، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم والذي يتزعمه وزير الخارجية السابق حمدي ولد مكناس، وحزب الطليعة» وهو حزب بعثي والاتحاد الشعبي الاجتماعي».

الحياة

١٩٩٤/١١/١٠



خطاب الرئيس وحقيقة الأوضاع

د. عبد العظيم أنيس

الصورة التي يخرج بها المرء عند قراءة خطاب الرئيس مبارك أمام مجلس الشعب والشورى في ١٢ نوفمبر الماضي تبدو متفائلة إذا قورنت بحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر ، بل لقد عبر الرئيس عن هذا التفاؤل في ختام خطابه ، ولقد كان بودنا ، أن تكون الصورة المرسومة في الخطاب صحيحة. لكن الوزراء الذين قدموا للرئيس بيانات وإحصاءات هذا الخطاب لم يذكروا له الحقيقة التي أعتقد أن الكثيرين منهم يعرفونها.

ونبدأ بالوضع الاقتصادي .. ومن أهم مؤشراته معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، فهذا هو المؤشر الأول الذي يوضح مدى التقدم الذي تحقق في الانتاج الصناعي والزراعي والخدمي، ومما له دلالة في رأيي أن الرئيس لم يذكر شيئا عن وضع هذا المؤشر الآن أو في الماضي القريب سوى أنه دعا في الخطاب إلى رفع هذا المؤشر إلى ثلاثة أضعاف معدلات النمو السكاني، وإذا افترضنا أن معدل النمو السكاني اليوم هو حوالي ٢.٥ ٪ فمعنى هذا أن الرئيس يطالب في خطابه بتحقيق معدلات نمو في السنوات القادمة تصل إلى حوالي ٧.٥٪ سنوياً.

صحيح أن الرئيس أورد أرقاما تعبر عن الاستثمارات في القطاعات المختلفة- مثل الصحة والتعليم والكهرباء... الخ لكن عيب هذه الارقام المطلقة - وليس النسب المئوية -أن ما من أحد يعلم قيمتها الحقيقية لأنها تكون دائما بالاسعار الجارية- لا الاسعار الثابتة- وبالتالي ليس مستبعدا منها آثار التضخم ، وهذه هي اللعبة الخطرة التي يلجأ إليها الوزراء دائما لتجميل الاوضاع ، وعمل «مكياج» لأداء وزاراتهم. وقد تبين الارقام المطلقة أنه قد حدث زيادة في ميزانية وزارة الصحة مثلاً، بينما الحقيقة بالاسعار الثابتة أنه قد حدث تخفيض في ميزانية الوزارة المذكورة.

وعندما أسمع مثلا أن ٤,٤ مليار جنيه أنفقت في قطاع الصحة لاستكمال وتحديث المستشفيات، وأقارن هذا بالوضع البائس الذي عليه المستشفيات الحكومية اليوم ليس في الريف فقط وإنما في عواصم المحافظات وفي القاهرة والاسكندرية وبالامراض المعدية التي يتسع انتشارها في الريف خصوصا.. فلابد من أن يصل المرء الى إحدى نتيجتين : إما أن الأرقام التي حددت في الخطاب غير صحيحة ، أو أن حالة قطاع الصحة في مصر قد وصل الى حالة التدهور بحيث أن استثمارات من هذا الحجم ليست كافية لتحسين الاوضاع.

وكما قلنا فقد أورد خطاب الرئيس مؤشرات اقتصادية اعتبرها شديدة الاهمية- مثل انخفاض العجز في الموازنة أو انخفاض معدلات التضخم- لكن المؤشر الاقتصادي الأول الذي يدل على حقيقة الاوضاع الاقتصادية- نعني معدلات النمو الحقيقي للناتج على الإجمالي- لا يتعرض له الخطاب ، بينما ادعى رئيس الوزراء بعد الخطاب بيوم واحد أن حكومته قد نجحت في تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يصل الى ٣.٩٪ (أنظر الأهرام ١٤ نوفمبر)، وإن كان د. **عاطف صدقي** لم يقل لنا إن كان هذا الرقم يتعلق بالسنة الحالية(١٩٩٤) أو السنة الماضية أو أنه متوسط لعدد من السنوات الأخيرة.

وها نحن نقدم معدل النمو الحقيقي للناتج الاجمالي كما نشرها البنك الدولي.

. أنظر الجدول ومن هذا الجدول البسيط يتضح أن **معدلات النمو الحقيقي في هبوط مستمر منذ عام ١٩٨٠** وفي انهيار واضح في السنوات الأخيرة . ولهذا الانهيار منطقه الواضح في حقيقة الأمر ، فتدهور أسعار البترول في السوق الدولية لابد أن يؤثر على هذا المؤشر ، كما أن الارهاب الذي قادته بعض جماعات الاسلام السياسي قد وجه دون شك لقطاع السياحة ضربات

حسني مبارك

تدهور مستمر منذ عام ١٩٨٠



معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

الفترة	١٩٧٤-٧٠	١٩٧٩-٧٥	١٩٨٤-٨٠	١٩٨٩-٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
معدل النمو	٥.١٤	١٠.٩٤	٦.٩٩	٢.٩٢	٢.٥٤	٢.٢٧	١.٨	١

مرجعة مهما ادعى المسئولون غير هذا. وفي تقديري أيضا أن اتجاه الدولة لبيع القطاع العام للقطاع الخاص المصري والأجنبي لابد أن يكون قد أثر على الانتاجية في القطاع الصناعي، فالعمال يعيشون في حالة من القلق والترقب ولا يعلمون إن كانوا سيشردون- هم وعائلاتهم- غداً أم لا. ومهما حاول المسئولون تخديرهم بالادعاء بأن الخصخصة لن تمس مصالحهم فإن العمال يعلمون غير هذا، بل إن التربص بهم قائم حتى من قبل البيع وأحداث كفر الدوار الأخيرة والمحلة الكبرى شاهد واضح على ذلك.

فإذا انتقلنا من المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية التي لا يتعرض لها الخطاب أساسا، فسوف نجد أن كافة المؤشرات الاجتماعية تشير إلى اتساع نطاق الفقر وتعمقه في مصر في السنوات العشر الأخيرة خصوصا في الريف المصري. وسوف أكتفي بمؤشر واحد يشير إلى هذه الحقيقة ورد في بحث الدكتورة كريمة كريم الذي أجري لحساب اليونسيف مؤخرا . فمن هذا البحث يتضح أن نسبة الاسر التي تعيش عند مستوى خط الفقر أو تحته قد بلغت عام ١٩٨٢/٨١ ٤٣٪ في الريف، ٤٤.٤٪ في الحضر، ارتفعت في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٦٤٪ في الريف، ٤٩٪ في الحضر.

وهذا الارتفاع البالغ في الريف خلال السنوات العشر من ٤٣٪ الى ٦٤٪ يعبر بشكل واضح عن الحقيقة المزرية لاوضاع الريف المصري، خصوصاً الصعيد، وهو ما يفسر اعتماد جماعات الارهاب الديني على تجنيدها لعناصر من محافظات المنيا وأسيوط وقنا وسوهاج وبالطبع فإن كارثة السيول الأخيرة سوف تزيد من سوء الحالة.

وإذا أضفنا إلى ذلك حالة البطالة التي ازدادت سوءا في السنوات الأخيرة فارتفع عدد العاطلين من ١.٤ مليون عام ١٩٨٥ الى ٢.٥ مليون عام ١٩٩٢(ويقدر اليوم بنحو ثلاثة ملايين)، وإذا أضفنا الى ذلك أن نسب التسرب من التعليم الاساسي في تزايد ، يقدرها البنك الدولي بـ ٣٦٪ اليوم، وأن الاعداد المطلقة للأميين في تزايد أيضا حتى ولو كانت النسب المئوية تتجه إلى الانخفاض ببطء.. لاتضح للنظرة الموضوعية أن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية في تدهور مستمر منذ عام ١٩٨٠، وخصوصا في السنوات الأخيرة، وأنه لا يوجد شئ يدعو إلى التفاؤل حقا، اللهم إلا اذا غير النظام الحالي توجهاته الاساسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يبدو أنه غير متوقع بالمرة.

تمويل الأحزاب

في بريطانيا اليوم يدور جدل واسع في مجلس العموم وأجهزة الاعلام حول قضية مصادر تمويل الاحزاب، بمناسبة ما اتضح من أن بعض أعضاء مجلس العموم من المحافظين كانوا يتقاضون أموالاً من البليونير المصري الاصل- وصاحب محلات هارودز الشهيرة- **محمد فايد** نظير التقدم بأسئلة معينة في المجلس ، كما كان بعض الاعضاء -من المحافظين أيضا- ينزلون هم وعائلاتهم في فندق ريتز- الذي يملكه **آل فايد**- مجانا على نفقة المسؤل المذكور. ومن هؤلاء اثنان أصبحا وزيرين في وزارة **جون ميجور** التي تشكلت بعد الانتخابات البريطانية الأخيرة، واضطر أمام الفضيحة إلى الاستقالة من الوزارة، ولا زال هناك ثالث في وزارة الخزانة البريطانية(**الوزير أتكن**) يحاول البقاء، رغم اشتراكه في نفس الآثام وإن كان من المتوقع أن يذهب هو الآخر.

وبمناسبة هذه الفضيحة التي وجهت ضربات قوية لحزب المحافظين أمام الرأي العام البريطاني، وتحت تأثيرها، أعلن مجلس العموم عن تشكيل لجنة للتحقيق في هذه الأمور، وقاطع **حزب العمال وحزب الأحرار** اجتماعات اللجنة لأن النواب المحافظين رفضوا أن تكون اجتماعات اللجنة علنية، بينما أعلن النائب البريطاني اليساري **توني بن** (وهو عضو دائم في اللجنة) أنه سوف يأخذ ملاحظات خلال اجتماعات اللجنة، وأنه سيذيع هذه الملاحظات بعد ذلك على الرأي العام، وأنه مستعد لان يحاسب على عمله هذا.

فتحي سرور

التمويل الداخلي للأحزاب



المهم يحاول حزب المحافظين(وله في لجنة التحقيق أغلبية) أن يقصر التحقيق على مسألة الاموال التي دفعت للنواب مقابل التقدم بأسئلة معينة في المجلس، بينما تحاول بعض الصحف البريطانية، وبعض نواب اليسار، الدعوة إلى أن يتسع التحقيق فيشمل مصادر تمويل الاحزاب، التي هي الاصل في الفساد الذي طال شخصيات مهمة في حزب المحافظين.

فقد اتضح مثلا أن **محمد فايد** قد دفع مبلغ ربع مليون جنيه استرليني لصندوق تمويل حزب المحافظين، ومع أنه لم يأخذ رسميا وعداً بأي شئ في مقابل هذا المبلغ، إلا أن الكثيرين في الصحافة البريطانية يقولون إن السبب الرئيسي في موافقة الحكومة البريطانية على إتمام آل فايد صفقة شراء محلات هارودز- رغم تقرير مفتش وزارة التجارة البريطانية المعارض- هو هذا المبلغ المدفوع لصندوق تمويل حزب المحافظين، وليس هذا هو رأي بعض الصحف البريطانية فحسب، بل هو رأي ممول بريطاني آخر- ألماني الأصل -هو **تيني رولان** الذي لم يدفع لصندوق حزب المحافظين، وإن حاول منافسة آل فايد في موضوع شراء محلات هارودز.

ولقد أثار الرئيس مبارك موضوع تمويل الاحزاب المصرية في خطابه الأخير أمام مجلسي الشعب والشورى، وسط مخاوف وإشاعات بأن بعض الأحزاب المصرية -ذات التوجه الديني أساسا- قد تستقبل أموالاً من خارج مصر، وإن كانت المناسبة التي أثارت هذا الموضوع أخيرا هي صدور جريدة الأحرار كجريدة يومية معارضة تحت رئاسة تحرير **مصطفى بكري**.

وللرئيس مبارك الحق كل الحق في الحرص على ألا يكون لحزب مصري شبهة تمويل من الخارج، وعلى الحكومة أن تنشر كل المعلومات المدعومة بالادلة الحاسمة إن كان لديها شئ عن أي حزب أو جماعة مصرية.

لكن من المعقول أن نعرف مصادر تمويل كل حزب في الداخل أيضا لأن الحزب غالبا ما يتحول إلى اداة في يد جماعات الضغط اذا كانت هي المصدر الأول لتمويله، وأنا أشير على وجه الخصوص إلى جماعات رجال الأعمال في مصر وأهمية أن نعرف مدى تمويلهم لحزب الحكومة.. الحزب الوطني ، فالاشاعات كثيرة حول هذا الموضوع، وقد

رأينا كيف أن د. فتحي سرور عندما ذهب الى الدنمارك لحضور انتخابات المجلس البرلماني الدولي، كان مصحوبا ببعض رجال الأعمال المصريين الذين اعترفوا علناً أنهم قد مولوا حملة د. سرور الانتخابية في **كوبنهاجن**.

ولذا فان المهم أن يعرف الرأي العام من أي مصادر تأتي أموال الحزب الوطني ، حتى لو كانت مصادر داخلية.

غزة - أريحا : سلام أمريكي

صدر عن دار المستقبل العربي كتاب جديد للمفكر البارز د. **إدوارد سعيد** أستاذ الادب المقارن في جامعة كولومبيا.

وقبل أن التقي بالدكتور **إدوارد سعيد** وجها لوجه منذ سبع سنوات عندما ذهبت لسماع محاضرته في كلية الآداب جامعة عين شمس، كنت قد قرأت كتابه «الاستشراق»، وهو كتاب شديد الأهمية ودليل واضح على الجهد الخارق الذي بذله مؤلفه بين مئات المراجع الأجنبية والعربية ، وقد أثر تأثيرا واضحا في الغرب على العديد من الاكاديميين الاوربيين والامريكيين في تناولهم لقضايا الشرق، حتى ولو اختلفوا مع بعض الآراء الواردة فيه. ولابد أنه كان قد سمع بي ويكتاباتي لأنه احتفى بي في هذا اللقاء الذي جرى في كلية الآداب بجامعة عين شمس منذ سنوات.

وعندما حدث اتفاق «أوسلو» بين اسرائيل ومنظمة التحرير، وتم الاحتفال به في البيت الأبيض في سبتمبر ١٩٩٣ ، تساءلت عن موقف إدوارد سعيد وسعدت عندما قرأت له - وأنا في كندا آنذاك- مقالا في جريدة الحياة التي تصدر في لندن ينقد فيه هذا الاتفاق ويفضح مراميه ويسميه «**السلام الامريكي**»، وسعدت بهذا جدا لأن موقفه هذا كان شديد الشبه بموقفي. ومن تورنتو في كندا ظللت أبحث عن رقم هاتفه في نيويورك حتى عثرت عليه، وفوجئ بي أتحدث اليه وأهنئه على مقاله، وكان لهذا التصرف أجمل الأثر في نفسه، حتى أنه عندما حضر الى القاهرة خلال عام ١٩٩٤ تكرم بزيارتي في منزلي رغم مشاغله العديدة ورغم ظروفه الصحية.

والكتاب يجمع كل ما كتبه إدوارد **سعيد** عن اتفاق «غزة- أريحا»- من مقالات في الصحف العربية أو الأجنبية المختلفة، وليس هذا أول كتاب له في الشئون الفلسطينية ، بل إن له كتاباً هاماً باللغة الانجليزية عن القضية الفلسطينية وهو موجه بالدرجة الأولى إلى الرأي العام الغربي، وقد صدرت منه أكثر من طبعة. ويذكر الاستاذ **محمد حسنين هيكل** في مقدمته لكتاب(غزة- أريحا: سلام أمريكي) بكتابه عن الاستشراق وكتابه الأخير (**الثقافة والاستعمار**) ، ومجموعة المحاضرات الموسمية التي القاها في ذكرى مؤسس الاذاعة البريطانية «**ريث**» والتي اختار عنوانا لها «قضية المثقف» ، ورغم صعوبة الموضوع فان صحيفة «**الاندبندنت**» البريطانية نشرت هذه المحاضرات على ستة أعداد . ويختتم الاستاذ هيكل المقدمة التي كتبها للكتاب قائلا:

«لقد احتفظ ادوارد سعيد بكبرياء عالم والتزام مفكر وأحزان وطني، رأى أن يأخذ قضيته ويذهب بها إلى الناس... وهو يدرك أن ما وقع وقع وأن العودة عنه مستحيلة، وأن تصحيحه سوف يستغرق عشرات السنين من الاهوال والآلام.

لكن واجبه يفرض عليه أن يتكلم . وقد فعل!»

أخبار اليوم وخمسون عاماً

مضت منذ اسبوعين خمسون عاما على تأسيس دار أخبار اليوم، كان من الطبيعي أن تحيي أجهزة الاعلام المصرية من صحافة واذاعة وتليفزيون المؤسسة الصحفية العتيدة ومحرريها العديدين اللذين لعبوا دوراً بارزاً في العمل الصحفي الجاد خصوصا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ولا اعتراض لأحد على ذلك.

إلا أن كل الذين كتبوا في هذه المناسبة لم يتقولوا كلمة واحدة عن ظروف مولد هذه المؤسسة على يد التوأمين **علي أمين** **ومصطفى أمين**.. حتى الاستاذ **سلامة أحمد سلامة** الذي أكن لعموده اليومي في صحيفة الاهرام كل التقدير اندفع في التحية ومجاملة رئيس ادارتها الحالي- **ابراهيم سعدة**- دون أن يستحق هذا الأخير كل هذا التقدير متى تذكرنا كل تاريخه في الصحافة المصرية.

والمسألة التي هي جديرة بالمصارحة عند الحديث عن ظروف مولد هذه المؤسسة هي أن



مصطفى أمين

حقائق التاريخ

أخبار اليوم قد نشأت بدعم واضح من السراي والملك **فاروق** ومستشاره **أحمد حسنين** لمحاربة الوفد. وليس بالصدفة أن **مصطفى النحاس** قد أقيلت وزارته في أكتوبر ١٩٤٤ ، ثم أعلن عن تأسيس دار أخبار اليوم بعد ذلك بأيام.

والذين يتذكرون مثلي ما كانت تكتبه وتدافع عنه أخبار اليوم منذ مولدها حتى قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، يعرفون أنها كانت عدوا لدودا للحركة الوطنية المصرية وللوفد خصوصا ، وصديقا حميما لاحزاب الاقلية من الدستوريين والسعديين، وللقوى الاجنبية وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية.

وفي السنوات الاولى من تأسيسها دارت معارك صحفية ضارية بينها وبين الصحافة الوفدية كما عبرت عنها صحيفة الوفد المصري وصوت الامة ، ووصل الامر بصحافة الوفد الى إطلاق اسم «أخبار اليوم وغرف النوم» على جريدة أخبار اليوم، وسمي **مصطفى أمين** «**ابن قواص السفارة البريطانية**» إشارة إلى علاقة والده **أمين يوسف** بالسفارة البريطانية.

ولست اريد ان اقول أكثر من هذا عن تلك الفترة التي عاصرتها في شبابي المبكر ، وكل ما اريد قوله ان اغفال حقائق التاريخ ليس من الامانة في شئ ، وأن التقدير الذي نحمله لعديد من المحررين الذين يعملون اليوم في مؤسسة أخبار اليوم لا ينبغي أن ينسينا حقائق التاريخ عند التعرض لذكرى تأسيس هذا الصرح الصحفي.

إمسك شيوعى
خريف الغضب العمالى
يمتد من كفر الدوار إلى المحلة و السويس ..

مدحت الزاهد

انتقلت شرارة حركة الاحتجاج العمالى من كفر الدوار إلـى المحلة الكبرى **والسويس وحلوان** ، وتنوعت اشكالها بين العريضة والمسيرة و الاضراب والاعتصام وان **تميزت مسيرة المحلة الكبرى بالمطالبة بالغاء قانون قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ .. وحمل نعش كبير للجنة النقابية.**

ودارت معظم المعارك حول حصة العمال من الأجر المتغير : الحافز والوجبة وبدل السكن وحول تصفية عمال العقود ، استمرار للاشتباك الجارى حول اهداف المرحلة الانتقالية لسياسة الخصخصة:

«تخفيض الاجر المتغير وتصفية العمالة المؤقتة».

وعلى ضوء كل ما جرى يمكن القول بحق ان شرارة كفر الدوار كانت علامة على **خريف الغضب العمالى المحتمل** استداده حتى مطلع الشتاء فى شهر يناير الذى يدور فيه الصراع تقليديا حول حصة العمال من الارباح.

امسك شيوعى!

ووفقا لعادة شهيرة فى تفسير حركات الاحتجاج بالمؤامرة تصايح ممثلو الإدارة العليا واتحاد العمال بالصيحة التقليدية «امسك شيوعى» - رغم كل ما يثار عن انهيار الشيوعية ، أو «**امسك احزاب المعارضة**» المحظور عليها تجاوز معادلة التعددية المقيدة فى المقر والجريدة ، وان امتدالتفسير التآمرى هذه المرة الى رد حركة الاحتجاج الى «**المزايدات** الانتخابية» و«الحزبية» استعدادا للانتخابات النقابية او البرلمانية فى العام القادم.

وبالطبع عجز أصحاب التفسير العبقرى عن الإجابة على اسئلة بديهية مثل:

لماذا تمضى «المزايدات» فى الحركة العمالية بالذات مثلما تمضى السكين فى الزبد؟

وهل استطاعت المزايدات، يوما ، ان تنال من حركة لا تتعرض لاضطهاد؟

هل تعد حركات الاحتجاج العمالى مظهراً لتوتر فى علاقات العمل ام نتاج الانفعال الشيطانية لقلة متآمرة؟

إنذار النقيب

وقد بلغ هذا التفسير التآمرى ذروته بانذار شديد اللهجة اطلقه **السيد راشد** رئيس الاتحاد العام لعمال مصر ، ذكر فيه ان الجماعات المحظورة لن تنجح فى تحقيق اهدافها ولن نسمح لها ابداً باحتلال(!) أى موقع ، أو الوصول لاى منصب داخل اللجان النقابية!!

فرئيس اتحاد العمال بدلا من ان يلتقط صيحة الاحتجاج ضد تدهور الأجور ومحاولات تصفية العمالة المؤقتة ، ويعتبر هذه الصيحة قوة ضغط للدفاع عن الحقوق العمالية، اندفع فى مهاجمة الحركة التى تنطوى على جرثومة المؤامرة، وربما كنوع من المزايدة الانتخابية او الوزارية التى تعتمد على رضا الحكومة!

ولعل هذا الانذار الصادر عن رئيس اتحاد العمال ، يعد فى حد ذاته تفسيرا ، لحركة السخط فى صفوف العمال عن الاوضاع الراهنة للتنظيم النقابى الامر الذى دفع عمال شركة مصر للغزل بالمحلة الكبرى الى حمل نعش اللجنة النقابية ، أثناء مسيرتهم السلمية الى مقر اللجنة ، وهو ما ينقلنا إلى حركة عمال المحلة قبل ان نعود لمتابعة خطوط المؤامرة فى تفسيرات القيادات العليا فى الادارة والنقابة لاسباب التوتر العمالى.

أزمة صناعة النسيج

لا تختلف مطالب عمال الغزل فى المحلة عن مطالب عمال الغزل فى كفر الدوار، **فمتوسط الاجر السنوى الشامل لعمال النسيج يقل بقرابة النصف عن مستويات الاجور فى باقى القطاعات.**

وتعانى صناعة النسيج ، اعرق الصناعات المصرية، من تحديات عديدة ، منها ما يتصل بالتطوير التكنولوجى الذى يؤثر على الحد الأمثل للعمالة ، ومنها ما يتصل بالقدرة التسويقية مع تخفيض التعريفة الجمركية ، ومنها ما يتصل بجودة الاقطان،





د. عاطف عبيد

وبارتفاع تكلفة المنتج مع رفع اسعار الكهرباء ، ومنها ما يتصل أخيرا بالمديونية المالية لشركات الغزل، فمديونية شركة غزل كفر الدوار للبنوك تصل الى ٧٥٠ مليون جنيه ، تدفع عنها فوائد تقدر بـ ٨٥ مليون جنيه سنويا ، بينما تصل مديونيات شركة غزل حلوان الى ٨٠٠ مليون جنيه ، وبينما يبلغ اجمالى ايرادات الشركة ١٣٠ مليون جنيه عن العام الحالى تدفع ١١٠ مليون جنيه فوائد للبنوك ، وليس من المعروف بالضبط حجم مديونية شركة غزل المحلة للبنوك الا ان التقديرات المتداولة تشير الى رقم مماثل.

وبالنسبة لعمال النسيج فى هذه المصانع فانهم قد حققوا ، فى كل الأحوال ، المستهدف من الخطة ، وزادوا عليه ، وليسوا مسئولين بعد ذلك، لا عن رفع اسعار الكهرباء ولا سياسات التسويق ، ولا تحديد ما عرف بالسعر الاجتماعى للمنتج فى سنوات سابقة ولا بالطبع عن فساد الادارة.

خبراء التعويم

ورغم ذلك فإن سياسة تعويم الشركات، تدفع ممثلى الادارة العليا من خبراء التعويم إلى تحقيق الفائض من خلال تخفيض الأجور والعمالة.

ويفسر **المعتز بالله عبد المقصود** رئيس شركة ادارة مصر المحلة طبيعة الازمة فى حوار مع مجلة المصور بقوله(رئيس الشركة معذور ، لانه يحاسب الان على ضرورة تخفيض الفائض، ونجاحه أو عدم نجاحه يرتبط بتحقيق الربح).

ومثلما لعبت سياسة تخفيض الاجور (الأجر المتغير) دور المفجر فى احداث كفر الدوار، كان لها نفس الأثر فى احداث المحلة الكبرى ، فبينما سعى العمال الى زيادة نسبة الحوافز كانت الادارة تسعى الى تخفيضها ، وعلى هذا المحور جرى الصدام خصوصا بعد ان تسربت للعمال انباء اجتماع عقده ممثلون عن الادارة واللجنة النقابية والقيادات الامنية.

اثر تصاعد مظاهر التوتر فى الشركة ، تقرر فيه فصل ٤٠ من القيادات العمالية من الشركة.

مسيرة

وفى يوم الخميس ٢٠ أكتوبر سار آلاف العمال فى مسيرة سلمية الى مقر اللجنة النقابية ، وتم فتح قاعة المناسبات ، حيث بلور العمال مطالبهم فى:

* رفع قضية بأسم العمال لالغاء قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣.
* بالغاء الضوابط على الحافز وزيادته بنسبة ١٠٠٪.
* زيادة بدل وجبة الغذاء.
* صرف بدلات السكن للعمال غير المقيمين فى مساكن الشركة.
* بالغاء الضوابط العلاجية ، وزيادة عدد الأطباء فى العيادات الخارجية وتدعيم نظام علاج اسر العاملين.

تقسيط السلفة

ومن جانبها فإن الادارة لم تستجب للمطالب العمالية بل عالجت الامر بما زاد الوضع تفاقما فقد زفت اللجنة النقابية للعمال امرا اداريا وقعه رئيس مجلس الادارة بزيادة المدة الزمنية لاقساط شراء الالات الكهربائية من سنتين الى ٤ سنوات ورفع نسبة النظارات الطبية للعاملين واسرهم الى ٥٠٠ نظارة بدلا من ١٥٠ !

ومع الامر الادارى ، ظهر أمر أخر بنقل العاملين **عزت قطب وسعيد ابو الدهب** الى الوحدة المحلية بقريتى بشبيش والشهيدى!

وكانت النتيجة **تمزيق العمال لبيان اللجنة النقابية** الذى تحايل على المطالب الجماعية للعمال وتوزيع منشور يحمل عنوان«**ولن نفرط فى حقوقنا**» وقيام قوات الامن بالانتشار فى المدينة وحول بوابات

الحافز والوجبة والعلاج اهم المطالب

مسيرة عمال المحلة تطالب بالغاء القانون ٢٠٣

بعث نظرية المؤامرة فى تفسير التوتر العمالى.

رئيس اتحاد عمال مصر: لن نسمح باحتلال القلة لمواقع النقابة.

مفارقات مثيرة: الأمن يفاوض بدلا من النقابة ، والوزير يتجاوز مواقف النقيب

المصنع ومساكن العمال ، والقاء القبض على ١١ من القيادات العمالية وجهت لهم تهمة مناهضة نظام الحكم الاشتراكى!

وشملت تجريدة الامن العامل **محمد الكحلاوى** امين التجمع بالمحلة الذى يعانى اصابات بالغه فى عينه ، والعامل **زكريا الحفناوى** المصاب ببتر فى يده اليمنى أثناء العمل كما شملت التجريدة الاستيلاء على محاضر اجتماعات مجلس ادارة شركة الدلتا للغزل من منزل العامل **حمدى حسين** عضو مجلس ادارة الشركة المنتخب ، واختام وتقارير خاصة بمركز الدراسات العمالية الذى يرأسه العامل **عاطف الجمالى** وحتى ساعة كتابة هذه السطور كان الوضع فى المحلة لا يزال متوترا.

بين المحلة وكفر الدوار

والفارق بين احداث المحلة واحداث كفر الدوار ان حركة الاحتجاج كانت أكثر حدة فى كفر الدوار بسبب الاندفاع الاشد للادارة فى تطبيق اهداف المرحلة الانتقالية لسياسة الخصخصة ، وان الحركة فى كفر الدوار اتخذت شكل الاعتصام ، وفى المحلة شكل المسيرة، وان **القيادة فى المحلة كانت من العناصر التاريخية ممن لها صلة بالعمل السياسى او حركات الاحتجاج السابقة** بينما كانت فى كفر الدوار لعناصر جديدة أفرزها مخزون القلق ، وان الهجوم الامنى فى كفر الدوار تم بصورة عنيفة اقتحمت فيها المصفحات الشوارع واطلقت الرصاص الحى على المواطنين ، فى حين اتخذ فى المحلة شكل «**ضربة اجهاض**».

ولكن المشترك فى الحدثين ان الاشتباك جرى على محور حصة العمال من الاجر المتغير وان العمال قد جمعوا فى الحدثين بين الهجوم على الادارة العليا واللجنة النقابية ، وأن كليهما يمثل علامة على مستوى التوتر فى صفوف العمال حيث رفع عمال كفر الدوار مطلب اقالة رئيس مجلس الادارة الى رقم(١) فى قائمة المطالب ، بينما طالب عمال المحلة بالغاء القانون رقم ٢٠٣ لقطاع الاعمال.

سياسة مزدوجة

وعلى ما يبدو من الحدثين ايضا فان الحكومة بدأت تزاوج في سياساتها فى مواقع التوتر العمالى بين الاستجابة الجزئية لبعض المطالب ، والضربات الامنية لوقف تقدم الحركة ، ومن مظاهر ذلك عودة **فتحى أحمد على** رئيس مجلس ادارة شركة الغزل الذى اطاح به الاعتصام العمالى ، الى منصبه ، وان

لم يعد منجيراً بلقبه السابق «بولدوزر كفر الدوار» بل التى باللائمة على سوء معارنيه!

ومع هذا لم يهدأ الوضع أيضا فى غزل كفر الدوار حيث اضربت **العاملات فى مصنع الملابس الجاهزة للمطالبة بتثبيت العقود المؤقتة** ،واضرب **عمال قسم الزررى بمصنع غزل ٤** وعمال **الورش للمطالبة بتمثيلهم فى لجنة الحافز** ، وبدأت **تتشكل فى مصانع غزل كفر الدوار لجان مندوبى العنابر والاقسام كممثلين عن العمال.**

ومن المحلة إلى السويس

وقد انتقل الصراع على الحوافز من كفر الدوار والمحلة إلى **السويس حيث امتنع ٤ آلاف عامل من شركة النصر للاسمدة الكيماوية عن صرف حوافز الانتاج احتجاجا على تخفيض الحافز من ٨٥٪ الى ٥٥٪ واحتساب النسبة المخفضة سلفة تحت التسوية!**

وهدد العمال بالإضراب وجرت اتصالات عاجلة بين محافظ السويس ووزير قطاع الاعمال ووزير القوى العاملة تم على اثرها رفع الحافز الى مستواه السابق، وصرف ١٥ يوماً.

وفى السويس ايضا **هدد عمال شركة اكديا للزجاج والعبوات الدوائية بالاضراب احتجاجا على عدم صرف العلاوة الاجتماعية - المقررة من شهر يونيو الماضى، بينما قدم ٥ من اعضاء مجلس نقابة الشركة المصرية للتوريدات الملاحية استقالاتهم بعد طلب مئات العمال سحب الثقة من النقابة التى لم تقدم شيئا فى تحسين** الحافز.

الحافز

وفى الحديد والصلب يطالب العمال بصرف حافز ٤ أشهر حيث صرف العمال فى العام الماضى ١٩٠ مليون جنيه اجور ومكافآت عن مبيعات بلغت ٨٦٨ مليون جنيه بنسبة ٢١,٤ ٪ بينما لم يزد بند الأجور والمكافآت هذا العام عن ١٨٦ مليون جنيه عن نسبة مبيعات (مليار وخمسين مليون جنيه) ، وتؤكد اللجنة النقابية على ضرورة رفع مخصصات بند الأجور والمكافآت الى ٢٣٠ مليون جنيه للحفاظ على نفس نسبة العام الماضى (٢١,٤٪) وهى أقل من النسبة التى حددها وزير قطاع الاعمال كسقف لهذا البند (٢٤٪).

قبل ذلك شهدت **الشركة العامة للبطاريات**، المتوقفة انتاجيا ، لأسباب لا تعود الى مسئولية العمال ، اضرابا فى ابريل الماضى ، لان توقف الانتاج كان معناه تخفيض الحافز ، وتدهور مستوى الأجور.

الامن يفاوض

وبعد ذلك - ، شهدت الترسانة البحرية بالاسكندرية ، اضرابا ، لصرف وجبة كاملة للعمال والمفارقة المثيرة ان اجهزة الامن هى التى تدخلت لتحقيق المطلب العمالى ، وهى فى معظم الاحوال وسيط بديل عن النقابة ، حتى يصدر لها الامر بالتدخل المنبت!

الجبهة ساخنة

باختصار تبدو كل المواقع الصناعية فى حالة توتر وقلق من كفر الدوار الى المحلة الى السويس إلى حلوان .

وأسباب التوتر لا تعود الى الدعايات المغرضة للقلة «المنحرفة» التى قاومت منذ البداية سياسات الخصخصة وشروط الصندوق دون ان يستمع لها العمال حتى دقت هذه الشروط ابواب بيوتهم ، **ولمسوا بالفعل ان هناك خطة لتصفية العمالة وتخفيض الاجور ، وان مصانعهم مطروحة للبيع فى مزاد علنى كبير يثير المخاوف حول ضياع حق العمل ، والحق العمالى فى الاجر العادل.**

والحكومة بدلا من ان تلتقط الرسالة على حقيقتها باعتبارها صيحة احتجاج على مستوى الاجور ، ومخاوف الفصل والتشريد، بحثت عن شماعة لاسباب التوتر ، وكان الحل الجاهز **نظرية «المؤامرة»** ولنتابع بعض التصريحات عليها فى تفسير ممثلى الادارة العليا..

مؤامرة

يفسر **فتحى أحمد على** ، رئيس مجلس ادارة غزل كفر الدوار اسباب الانفجار العمالى بقوله:

«**أسألوا الشيوعيين واعضاء الحزب** الناصرى، وهم يحرضون العمال ،وأنا احذر منهم فى البيضا والحرير والمحلة وكل المواقع الانتاجية ، واضيف اليهم مجموعة ظلت تعمل لصالح رئيس مجلس ادارة الشركة السابق ، اضافة الى الذين انهوا تعاقدهم او فصلوا!



السيد راشد

وهكذا نسى البولدوزر ، خبير التعويم ، آثار سياسات الحرمان التى انتهجها ، وأخرها المنشور الذى أثار العاصفة بحرمان من يضبط نائما أو هاربا من الحوافز لمدة ثلاثة شهور.

أكثر من ذلك ، يضيف البولدوزر ، المزايدات الانتخابية الى أسباب التوتر:

كل يبحث عن مصلحته الخاصة والانتخابات فى سبتمبر عام ١٩٩٥ وكل واحد يحاول كسب العمال الى صفة ولو على حساب الشركة ، ودليلى على ذلك ان العمال الثلاثين الذين اجتمعوا معى يوم الاحد الماضى اشترطوا عدم وجود احد من النقابة .. اليس هذا دليلا على صدق ما اقول»!

وبالطبع ليس هذا دليلا على صدق ما يقول ، بل هو دليل على شئ أخر ، هو فقدان العمال للثقة فى اللجنة النقابية التى عجزت عن التصدى لحكم قراقوش فى مصنع الغزل!

وهو دليل على ان **النقابات فى الوضع العمالى الراهن اما ان تصدر الحركة او تعصف بها الحركة؛ ولم يعد** يكفى للرضا عن النقابة تنظيم رحلات الصيف او شراء سيارة لدفن الموتى.

شغب المعارضة

ولم **يتجاوز المعتز بالله عبد المقصود** رئيس شركة غزل المحلة مستوى نظيره فى كفر الدوار فالتوتر يعود فى رأيه إلى ان **احزاب المعارضة تعمل على إحراج الحكومة فى أى فرصة متاحة ، ولذلك تحرص من خلال صحافتها على اظهار المواقع الانتاجية قلقة، باعتباره خط الهجوم على الخصخصة).**

ورغم الموهبة المشتركة بين خبيرى التعويم فى المحلة وكفر الدوار فإن المواقع العمالية بالفعل قلقة ، وهو ما تشهد به حتى صحافة الحكومة التى تؤيد الخصخصة كما يلحظه كل من له عينان تريان ، بما فى ذلك **د. عاطف عبيد** وزير قطاع الاعمال**وأحمد العمارى** وزير القوى العاملة التى لا تتوقف جولاتهما المكوكية فى المواقع القلقة مع **السيد راشد** رئيس الاتحاد العام لعمال مصر..

مزايدات انتخابية

أما المهندس سعيد النجار ، رئيس مجلس ادارة النصر للسيارات فيرى ان التوتر

الحالى (وليلاحظ رئيس شركة الغزل ان زميله رئيس شركة النصر هو الذى استخدم كلمة توتر) يعكس المصالح الانتخابية ، لان النفوذ كبير ، فعضو النقابة يحصل على تفرغ كامل بامتيازات كاملة اضافة الى التصرف فى أموال النقابة ، وعضو مجلس الادارة المنتخب يحصل على ١٥٠ جنيه بدل جلسة ، فهل يتركون كل هذه المميزات ؟ لا ! واذن فلابد من المزايدات فهل يقبل رئيس مجلس ادارة شركة النصر ، لقطع الطريق على المزايدات ، الغاء بدلات الجلسات لكل اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين؟!

لجنة مقاومة الخصخصة!

اما المهندس **على حلمى** ، رئيس مجلس ادارة الحديد والصلب فلا يعجبه وجود لجنة قومية لمقاومة الخصخصة ، فليبرالية خبراء التعويم لا تتسع للمعارضة ، ولا تعجبه (اهالى التبين) ، ومع هذا يضيف (ليس لنا دخل باحوال الشركة المالية، فالحكومة هى المسئولة لانها رفعت سعر الكهرباء ، وفتحت باب الاستيراد لمنتجات الصلب..

والسؤال هو لماذا يخلى كل رئيس مجلس ادارة مسئوليته عندما يتعلق الامر بحسابه ، بينما يلقى المسئولية على العمال عندما يتعلق الامر بالتوتر؟

والجواب واضح، لان الخسائر لا تتحملها الادارة العليا ، بل العمال ، ولا مجال الان للحديث عن الفساد ، دائرة فى تخسير شركات القطاع العام.

تفسيرات أخرى

ومع هذا فان صوت العقل لم يختف تماما فى حديث بعض ممثلى الادارة فالمهندس **محمد ابراهيم** ،رئيس الشركة القابضة ، يؤكد ان الاجور ليست العامل الحاسم فى تحقيق الفائض.

وهذا التأكيد لم يصدر من فراغ ، بل بسبب الحاح خبراء التعويم على تخفيض الخسائر من الاجور وهو ما ادى الى انفجار الموقف فى كل من المحلة وكفر الدوار.

ويشير المهندس **محمد ابراهيم** الى ان الادارة العليا عليها الدور الأكبر فى انهاء التوتر (كلمة التوتر من عنده)ليس فى حالة حدوثه، ولكن منذ البداية ، لان مسئوليتها (والكلام لك يا جارة) ان تحول دون وجود فرصة لتكوين بؤر التوتر ، ولذلك فان وجود الادارة بصفة مستمرة فى عنابر الانتاج ، يعطى فرصة للحوار مع العمال مباشرة ، دون وسيط ، وفى الوقت نفسه يساعد على حل مشاكل العمال المرتبطة بالعمل، ثم يضيف



احمد العماوى

(ان الاحزاب تتدخل بعد وقوع الحدث وليست السبب الاصلى).

اجتماع فى البيبسى

ويلمس **عادل الشهاوى** رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية بعض اسباب التوتر (والكلمة من عنده) من مخاوف التشريد ، ويسأل لماذا لم يحدث التوتر أثناء بيع شركتى الكوكاكولا والبيبسى ، ويجيب لأننا اشترطنا عدم الاستغناء عن أى عامل قبل ٣ سنوات.

ولعلم المهندس **عادل الشهاوى** ان **المالك الجديد لشركة البيبسى عقد اجتماعا مع المديرين قال فيه انه اشترى ٥ آلاف بلوى ، وان تكية القطاع العام قد انتهت**، وعندما اعترض احد العاملين بأنه اشترى شركة رابحة ، بفضل جهود العاملين ،وكانت تعمل فى اطار قانون محترم ، ثم طرده من الاجتماع ، وسأل المالك باقى الحضور ان كان احدهم لديه اعتراض فيلحق بزميله المطرود!

انكماش الاسواق

ومن بين الاصوات التى حاولت تقديم تفسير للازمة (والكلمة من عندى) صوت المهندس **على السواح** رئيس مجلس ادارة شركة كرلدير ، الذى فسر الخسائر بانكماش الاسواق ، ثم اضاف ان الدولة كانت تعطى منحه مدارس .. اصبح العمال يطلبونها من الادارة وكذلك منحة العيد ، وليس فى سلطة الادارة ذلك **وهذه اشياء لابد ان يتفاوض فيها اتحاد العمال مع** الدولة.

ولكن اتحاد العمال مشغول بمنع احتلال الجماعات المحظورة لاي موقع او منصب فى اللجان النقابية وتطوير الخطط الخاصة باعمال الحصار والتطويق .. وفى كل الدنيا فان هناك فرق بين اتحادات للعمال والاتحادات الصفراء.

ومن المفارقات المثيرة فى وضع الحركة العمالية ان وزير القوى العاملة نفسه(ممثل الحكومة) **أحمد العماوى** كان أكثر ادراكا لاسباب التوتر العمالى من رئيس الاتحاد العام للعمال اذ يقول **(هناك اتجاه لربط الحوافز بنتائج اعمال الشركات ، ونحن نقول نعم لها لا يشكل خطرا على حقوق العمال).**

الوزير النقيب

ورغم أن الوزير يشترك مع رئيس اتحاد العمال فى رفض حركة الاحتجاج(لا استجابة لمطلب الا من خلال القنوات الشرعية ولا استجابة لسياسة لى الذراع) – مع ان السياسات الحكومية تلوى ذراع العمال – الا انه يضيف (ونحن مع بعض المطالب الجماعية ونحاول تلبيتها من تلقاء انفسنا وعلى رأسها الوجبة ، سنحاول رفعها)

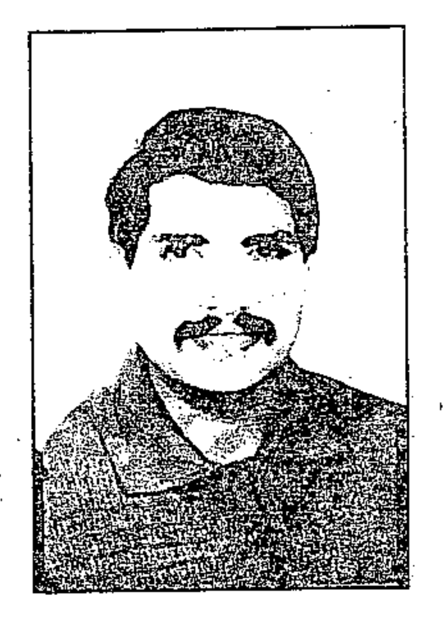
والمفارقات المثرة كثيرة فى أوضاع الحركة العمالية فالامن يلعب دور الوسيط بدلا من النقابة ، والوزير أكثر تقدما من نقيب العمال ، وخبراء التعويم يتهمون الحكومة عندما يتعلق الامر باستمرارهم فى مواقعهم ويتهمون العمال عندما تصدر عنهم صيحة احتجاج كضحايا لسياسات الحرمان..

اشعال

غير ان الدلالة الاعمق لحركة التوتر العمالى الراهن تتعلق بان العمال اصبحوا طرفا فى الاشتباك مع سياسات الخصخصة على الاقل فى مجال حماية حق العمل والاجر العادل الامر الذى يؤثر بالضرورة على اشكال ومعدلات الخصخصة وليس من المتوقع ان ينتهى التوتر العمالى الراهن قبل شهر يناير ، شهر الصراع التقليدى على حصة العمال من الارباح.

ولو قرأت الحكومة فى ملف الازمة بعيدا عن البحث عن شماعة «المؤامرة» لامكنها إدراك المتغيرات الجديدة فى الساحة العمالية ، والمختلفة عن خصائص الحركة فى مرحلة سابقة ، روادت فيها احلام الاشتراكية العمال لفترة- ثم احلام الهجرة لاسواق الخليج لفترة، والان تبخرت كل الاحلام ولم يبق للعمال سوى كابوس الخصخصة.

وجوه فى الأنباء



حمدى حسين العامل الاشتراكى ووعيه العلمى

توجه خمسة آلاف عامل من شركة مصر بالمحلة الكبرى الى مقر اللجنة النقابية فى مسيرة سلمية هتفت بسقوط المعتز بالله رئيس مجلس ادارة الشركة، كما نددوا بمجلس إدارة النقابة التى كانت محاطة بالأمن. وفى محاولة لتهدئة الموقف قام شوقى ابو سكينة رئيس النقابة بفتح قاعة المناسبات للعمال واستمع لمطالبهم التى تلخصت فى مطالبة النقابة برفع قضية بإسم العمال لإلغاء قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ وزيادة الحافز الى ٤٠٪ من الراتب، وزيادة بدل الغذاء، وصرف بدل سكن، وفتح دورة الترقيات بالإضافة لإلغاء الضوابط الملاحية، وزيادة بند أطباء العيادة الخارجية، وتدعيم علاج أسر العاملين، والاستغناء عن المستشارين المعينين بعقود بعد سن الستين. وقد تعهد رئيس النقابة بدراسة المطالب بعد إعطائه مهلة أسبوعين لتنفيذ بعضها.

وبدلا من تنفيذ المطالب ألقت الشرطة القبض على إثنى عشر عاملا قررت النيابة

فريدة النقاش

حبسهم :هم محمد الكحلاوى أمين حزب التجمع بالمحلة وزكريا الحفناوى وجهاد تمام وحمدى حسين (تجمع) وحمدى السباعى وأسامة الزرقا ومحمود الشرباصى (عمل) وأحمد ابو كريمة(اسرى) ، وسعد سويلم وعاطف الجبالى واعتقل احمد وهدان (تجمع) بعد افراج النيابة عنه.

وليست هذه هى المرة الأولى التى يتعرض فيها «حمدى حسين» للإعتقال .. بل هى المرة الرابعة .. وكان قد بدأ حياته عاملا بشركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة .. وفى آخر مرة تعرض فيها للحبس سنة ١٩٨٨ بسبب المظاهرات التى اجتاحت المحلة إحتجاجا على إلغاء منحة المدارس ثم نقله الى شركة كيما بأسوان حتى يفقد القاعدة العمالية والنفوذ الشعبى الذى بناه طيلة سنوات عمله فى المحلة مدينته.. وحتى يمكن إستنزاف طاقته فى البحث عن شقة فى أسوان، ونقل أسرته وطفليه والانغماس فى هموم الحياة اليومية.. وهو الاجراء الذى سبق إتباعه مع قادة عماليين طالما انتخبهم زملاؤهم وفوضوهم للحديث باسمهم ثقة واعتزازاً مثل «البدرى فرغلى» و «أبو العز الحريرى»

ولما لم تنكسر ارادة «حمدى حسين» نقلته الادارة الى شركة الدلتا للغزل والنسيج مصنع زفتى وسرعان ما انتخبه زملاؤه عضوا لمجلس ادارة الشركة التى نقل إليها.

وليس حمدى حسين الذى يسكن المحلة فى شقة مكونة من غرفتين الا نموذجا واحد لآلاف من العمال يمثلون الجيل الرابع لنوعية جديدة من الطبقة العاملة التى تحمل على أكتافها أقدم الصناعات فى مصر، وهى صناعة الغزل والنسيج، والتى ظلت رغم قدمها أكثر هذه الصناعات تخلفا على المستوى التكنولوجى والصناعى بعد أن تعرضت لمنافسة ضارية غير عادلة فى ظل قوانين

الانفتاح والاتجاه للخصخصة واغراق الاسواق بمنتجات أجنبية.

انها الطبقة العامل التى تلقى جيلها الأخير بعض تعليم فى المدارس الحكومية، وارتقى وعيها فى منظمات الحركة اليسارية بأحزابها وجمعياتها وصحفها ومجلاتها وشهدائها وتاريخ مؤسسيها الأوائل من «أسطوات» الحركة الشيوعية العظام.

يكافح الجيل الجديد الذى خرج منه **«حمدى حسين»** ببساطة ودأب وصبر من أجل استقلال الحركة العمالية عن الرأسمالية، بكل أجنحتها سواء تلك التى تحكم أو التى تخطط من أجل الوثوب الى السلطة باسم الدين، سواء الرأسمالية التابعة أو الوطنية، لكنهم لا يترددون- رغم اصرارهم على الاستقلال- فى الدفاع عن الأخيرة دفاعا عن استقلال الوطن ذاته.

هكذا بدأت معركة العمال الأخيرة بالتوجه الى النقابة .. وتضمنت مطاليهم رفع قضية باسم العمال لالغاء قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ .. فالنقابة ينبغى أن تعبر عن العمال ولا تكون اداة للادارة أو السلطة. والقانون ٢٠٣ يلحق أضراراً فادحة لا بالعمال وحدهم وانما بالرأسمالية الوطنية المنتجة أيضا.. وقبل شهور كان العمال قد أخذوا يحذرون زملاءهم ونقابتهم من مشروع قانون العمل الجديد وأصدروا نشرتهم .. «أيها العمال.. احترسوا» .. ولعلهم الآن وبسببها يعاقبون :حمدى حسين الذى يعمل فى زفتى شأنه شأن عدد لا يستهان به من قادة الطبقة العاملة الذين جاءوا عبر الوعى والممارسة الى الفكر الاشتراكى لم يضع ابدا العمل المطلبى فى مواجهة النضال الثورى الطويل المدى بل هو خطوة على طريق هذا الأخير لكنه وضع المطالب الاقتصادية فى إطارها الأوسع السياسى، وربط الفكر بالممارسة، إى انه لم يقطع الصلة ابدا بين العمل من أجل إصلاحات فى إطار الرأسمالية، وبين النضال من أجل تغيير النظام الرأسمالى واحلال الاشتراكية محله فى المدى الطويل.

ومما يثير السخرية حقا ان عريضة الاتهام ضد حمدى حسين وزملائه تضمنت «حيازة **منشورات تتضمن ترويجا وتحبيذا لمناهضة المبادئ الأساسية التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى!!**

وكذلك حيازة مطبوعات معدة للتوزيع تتضمن بيانات كاذبة من شأنها الحاق الضرر بالمصلحة العامة، كما تتضمن إثارة الطبقة العاملة بقصد نقل ما حدث من كفر الدوار من إضطرابات الى مدينة المحلة الكبرى..

لكن كاتبى العرائض المباحثية الذين أفزعتهم هبة **عمال كفر الدوار .. ثم عمال المحلة** .. لم يضعوا فى الحسبان أن **عمال السويس** سوف يلتحقون بدورة النهوض العمالى اذا امتنع أربعة آلاف عامل بشركة النصر للأسمدة الكيماوية بعتاقة بالسويس عن صرف حوافز الانتاج إحتجاجا على خفض الحافز وطالبوا بالتحقيق فى سياسة تسويق المنتجات وانعكاسها على الأرباح مع إعادة النظر فى تقليص الخدمات الصحية والاجتماعية وتأخير ترقيات العمال منذ سنوات..

وفى حين مزق العمال منشوراً صادراً عن اللجنة النقابية يعلن استجابة ادارة الشركة لمطالب النقابة بزيادة صرف النظارات الطبية من ١٥٠ الى ٥٠٠ نظارة شهريا، وخفض الأقساط المستحقة للجمعية التعاونية، رافضين بوعى تلقائى فكرة اللعب بهم واختزال مطالبهم وتشويهها...

أخذوا يكتبون استنكارهم لاعتقال زملائهم على حوائط الشركة . وهم يواصلون العمل حتى لا يتوقف الانتاج أو ينقص، بالرغم من معرفتهم بما أدت اليه من خراب تلك السياسات الاقتصادية المفروضة من قبل **صندوق النقد الدولى** على البلاد فقد تكدس إنتاج الشركة فى المخازن.

ويعرف **«حمدى حسين»**، وزملاؤه أنه بالرغم من الضربة القاصمة التى أدت لانتكاس الاشتراكية فى العالم فإن بوسعهم أن يعولوا على التضامن الأممى وقد بادرت **«اللجنة الدولية ضد القمع»** فى باريس باصدار بيان تطالب فيه السلطات المصرية ومن بينها رئيس الجمهورية- بسرعة إطلاق سراح العمال المقبوض عليهم.

وبادر **«مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان»** الذى نشأ حديثا فى مصر باصدار نشرة إعلامية كشفت عن المعاملة التى يتعرض لها المعتقلون وقدم بلاغه عنها للنائب العام بعد زيارة مندوب المركز لسجن طنطا العمومى.

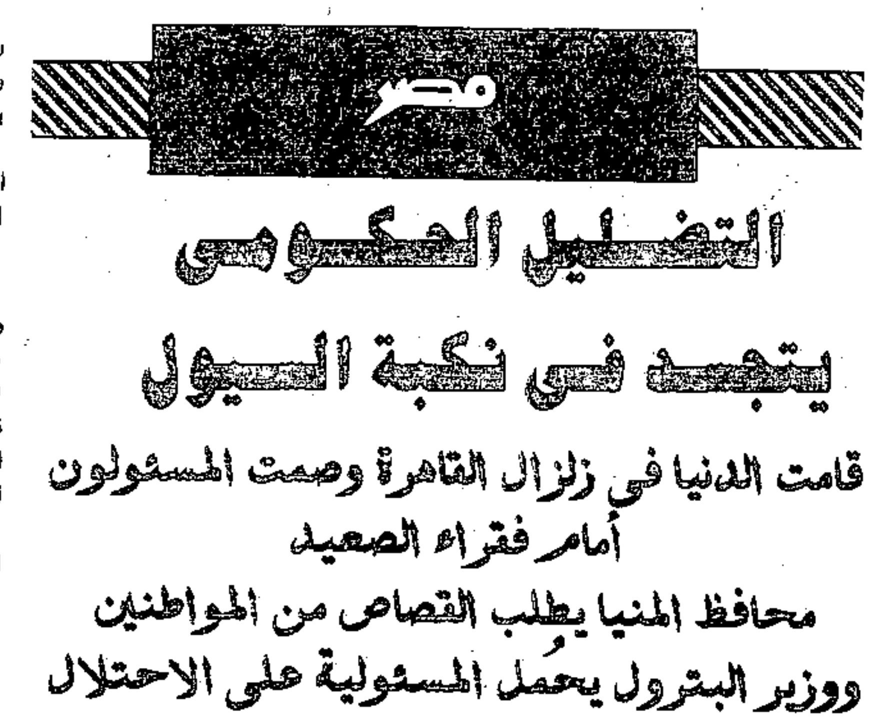
ولم يسجل أحد بعد موقف النساء العاملات فى الشركة.. لكنهن فى إضرابات سابقة كن قد إمتنعن عن العمل واشترطن الافراج عن زملائهم الرجال أولا وكان بينهم **«حمدى حسين»** أيضا رافعات شعار «الافراج قبل الانتاج».

ففى قلب الاضراب والنشاط الجماعى «تكبر» نجاة المرأة البروليتارية المنكسرة والمتحرجة والتى لا حقوق لها، وتتعلم كيف تقف باستقامة واعتداد، ان المشاركة فى الحركة العمالية تضعها على طريق تحررها، لا كبائعة لقوة عملها وحسب، بل وأيضا «كامرأة» كما يقول الكاتب الانجليزى تونى كليف.

****

طالما حلم المثقفون الاشتراكيون بقيام ذلك الاتحاد الذى لا ينفصم بينهم وبين الطبقة العاملة.. ونشط خيالهم لتشكيل الصورة التى يحلم كل مثقف اشتراكى أن يجد تجسيدا حيا لها يمشى على الأرض.. و **«حمدى حسين»** الذى نقدمه اليوم يبث الحياة فى هذه الصورة ..ابن الطبقة العاملة البار الذى يؤمن بالاشتراكية، ويعرف فى الممارسة أن أى تحرر شخصى أو خاص لعامل فرد من قبضة الشروط الرأسمالية لا يعدو أن يكون خيانة صريحة للطبقة. وما أكثر هؤلاء الخونة الذين صعدوا على أكتاف زملائهم ليراكموا الثروات إذ تأسرهم الحياة البرجوازية . وهو لا يكتفى بشجب الرأسمالية وادانتها ، ولا يتشبث بفرديته رغم سطوع مواهبه كقائد إشتراكى ، بل انه ينتمى لحما ودما ، وقلبا وعقلا للطبقة العاملة ،لا فحسب من قبيل التضامن مع الكادحين الذين خرج من بينهم ،ولكن من موقع الوعى العلمى الذى يرى أن الطبقة العاملة وحلفها الواسع من الفلاحين الفقراء والمهمشين هى القادرة على القضاء على كل أشكال الاستغلال ثم اقامة عالم جديد تحل فيه المساواة الحقة والحرية غير المشروطة محل العالم القديم المتهالك ، والقوى بسلطة القمع وتشرذم الكادحين وتشويه وعيهم .. واغراء قادتهم واستنزافهم أولا بأول.

ولعل بعض اليساريين اليائسين الذين فقدوا الأمل فى الطبقة العاملة وفى الفكر الاشتراكى ضمنا، وأخذوا يبحثون فى صفوف الفئات الوسطى وأفكارها ورؤاها عن بدائل، أن يدركوا حقيقة هذا النهوض العمالى ومعناه فبدون تواصله سوف تزداد الفئات الوسطى يمينية وارتماء فى أحضان البديل الاسلامى وعجزاً عن القيام بأى تغيير جذرى..



التضليل الحكومى يتجسد فى نكبة السيول

قامت الدنيا فى زلزال القاهرة وصمت المسئولون أمام فقراء الصعيد

محافظ المنيا يطلب القصاص من المواطنين ووزير البترول يحمل المسئولية على الاحتلال

قبل عامين وشهر تقريبا وفى **أكتوبر ١٩٩٢** وقع حادث **الزلزال** الذى هز البلاد، وكانت القاهرة أكثر المدن تضرراً من تلك الكارثة.. ويومها قامت الدنيا ولم تقعد وتحركت كل الأجهزة الحكومية والشعبية، وتدفقت المعونات من كل الارجاء داخلياً وخارجيا.

وتشكلت اللجان الحكومية والشعبية فى كل الأنحاء لانقاذ الضحايا ومنكوبى الزلزال، وظلت الصحف ووسائل الاعلام على مدى ما يقرب من ٦ أشهر تنشر حملات حول تداعيات وتوابع الزلزال.

وأوضح الحصر أن ضحايا الزلزال خاصة القاهرة ذات الصوت العالى ٤٥٢ متوفياً **و٩٩٢٩ مصاباً وانهيار ٥٠٠٤ منازل وتصدع ١١٥٤٠ منزلاً آخر.**

ولمواجهة الأزمة خصصت محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية مئات بل آلاف المساكن للضحايا بعد أن ارتفعت أصوات سكان العاصمة وعلا ضجيجها. واختصت القاهرة بأكبر نصيب من ميزانية الدولة خلال الزلزال وما بعده كما هى العادة وفقاً لأرقام بنود توزيعات الموازنة.

الكارثة مضاعفة فى السيول

ولسنا هنا ضد ما تم فهى مهمة الحكومة والعمل الشعبى وكافة الأجهزة .. ولكن

محمود الخضرى

مقارنة ما تم فى الزلزال خاصة على مستوى العاصمة **وما جرى لفقراء مصر خاصة صعيدها فى كارثة السيول سواء سيول ٨ أكتوبر أو ٢ نوفمبر من العام الحالى** .. لابد أن يصيبنا بالألم.

فبعد عامين وشهر تقريبا وقع حادث السيول الذى أصاب بشكل أساسى محافظات جنوب الصعيد **أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأجزاء من المنيا**- وراح ضحيته **أكثر من ٥٠٠ قتيل وعدة آلاف من المصابين بإصابات معظمها خفيفة كما تقول الأرقام أن المنازل المنهارة اقتربت من ضعف المنهار فى الزلزال، حيث شملت ٢٤٥ موقعاً من قرية ونجع ومدينة بإجمالى حوالى ١٣ ألف منزل، وأن المنازل المتصدعة اقتربت من ٨٧ ألف منزل** وانهيار ٥٩ مدرسة ومعهد دينى ومسجد. وتصدع ٢٧٩ أخرى. **بالاضافة إلى تلف وبوار ما يزيد عن ١٠٠ ألف فدان ونفوق ١٢٠٠ من الماشية والدواب و٥ آلاف من الأغنام و٥٠٠ ألف من الطيور.**

منطق محافظ المنيا

وتعنى تلك الارقام ان الضحايا والخسائر والانهيارات بين فقراء الصعيد كانت أضعاف ما حدث لفقراء القاهرة .. ولكن التحرك الحكومى بكل المستويات كان أبطأ وأضعف فى كارثة السيول ورغم محاولات كافة تبرئة المسئولين من ذلك. وقد ساهم فى هذه الظاهرة دور الأجهزة المحلية البالغ السوء، ومحاولات اخفاء حجم الكارثة. لعب بعض المحافظين دوراً فى تضليل الرأى العام والمسئولين فى بداية الأزمة لدرجة أن محافظ المنيا **عبد الحميد بدوى** قال فى إطار شرحه لرئيس الجمهورية عن السيول أن مجموعة من أصحاب المنازل «يستاهلوا» ما جرى لهم لأنهم بنوا منازلهم فى مجرى المخرات. وكرر تلك العبارة أربع مرات خلال حديثه أمام الرئيس!!

ولوحظ أن منطق محافظ المنيا كان بداية النشاز وسط كارثة أصابت المواطنين ولم تشهدها البلاد منذ ما يقرب من ٨٠ عاماً.

وكانت كلمات المحافظ بداية مسلسل التضليل الحكومى .. وقد حاول محافظ أسيوط **محمد سميح السعيد** منذ بداية السيل التقليل من حجم الكارثة التى أصابت مواطنى قرية **درنكة** مع فجر يوم ٢ نوفمبر ولولا تحرك وكالات الانباء وأجهزة الاعلام والصحف بسرعة، وبث رسائل من موقع الأحداث لواصل السيد المحافظ المحترم مسيرة التضليل الحكومى.

وكانت أول تصريحاته فى بداية يوم الكارثة **أن الأوضاع مستقرة ولا توجد خسائر بين الأرواح وخرجت تصريحات** سميح السعيد المكتبية **فى نفس الوقت الذى أذاعت فيه وكالات الأنباء العالمية تقريراً عن إنفجار خزانات الوقود فى القرية المنكوبة والتى التهم الحريق فيها البشر والحيوان والزرع.**

مزيد من التضليل

والزائر للمناطق المنكوبة طوال الشهر الماضى يكتشف وللوهلة الأولى أن التضليل ما زال مستمراً.. فمع أيام السيول والحريق الأولى يخرج علينا وزير البترول د.حمدى

البنى ليقول بل، نبه أن وزارته ليست مسئولة عن خزانات الوقود وان الخزانات خاصة بالاحتياطى الاستراتيجى لوقود الطائرات التابعة للقوات المسلحة.

ولم تمر ساعات حتى صدر بيان ينفى علاقة القوات المسلحة بتلك الخزانات .

وتتوالى المفاجآت التى تكشف الإهمال القديم الحديث والمتأصل حيث تكشف ثلاث مكاتبات بين ادارة الدفاع المدنى ووزارة البترول والجمعية التعاونية للبترول والمستشار العسكرى لمحافظ اسيوط السابق العميد أحمد عبد المحسن، جانبا جديداً من الإهمال الطويل .. ففى عام ١٩٩٢ **طالبت الادارة من الجمعية إتخاذ الاجراءات الأمنية الصناعية المناسبة لتأمين الخزانات وتزويدها بوسائل إطفاء ذاتى ، خاصة أن هناك عيوباً فنية ومواصفات غير دقيقة بتلك الخزانات ، الأمر الذى قد يؤدى لكارثة لمجرد أى خطأ.** وأبدت الادارة استعدادها للقيام بالاشراف على عملية التأمين .

وجاء رد الجمعية التعاونية للبترول قاطعاً مانعاً ليؤكد تأصل الإهمال بالقول بأنه يستحيل ويتعذر تنفيذهذا المطلب، وتعللوا بأن الخزانات تابعة للقوات المسلحة.

ويرد **العميد أحمد عبد المحسن** ليكشف جانباً من الإهمال ، حيث يتضح أن القوات المسلحة أقامت ٧ خزانات خلال فترة حرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ فى جوانب «الخور» «المجرى الخاص بالسيل والمتجه إلى درنكة». وتم إهداء الخزانات بعد حرب أكتوبر وتحديداً عام ١٩٧٤ إلى الجمعية التعاونية .. للبترول والتى قامت بدورها بإقامة خزانين جديدين عام ١٩٨٧ . كان من نصيبها الإنفجار لعدم تزويدها بشبكات حماية ووقاية من سقوط الصخور أو أى حوادث أخرى.

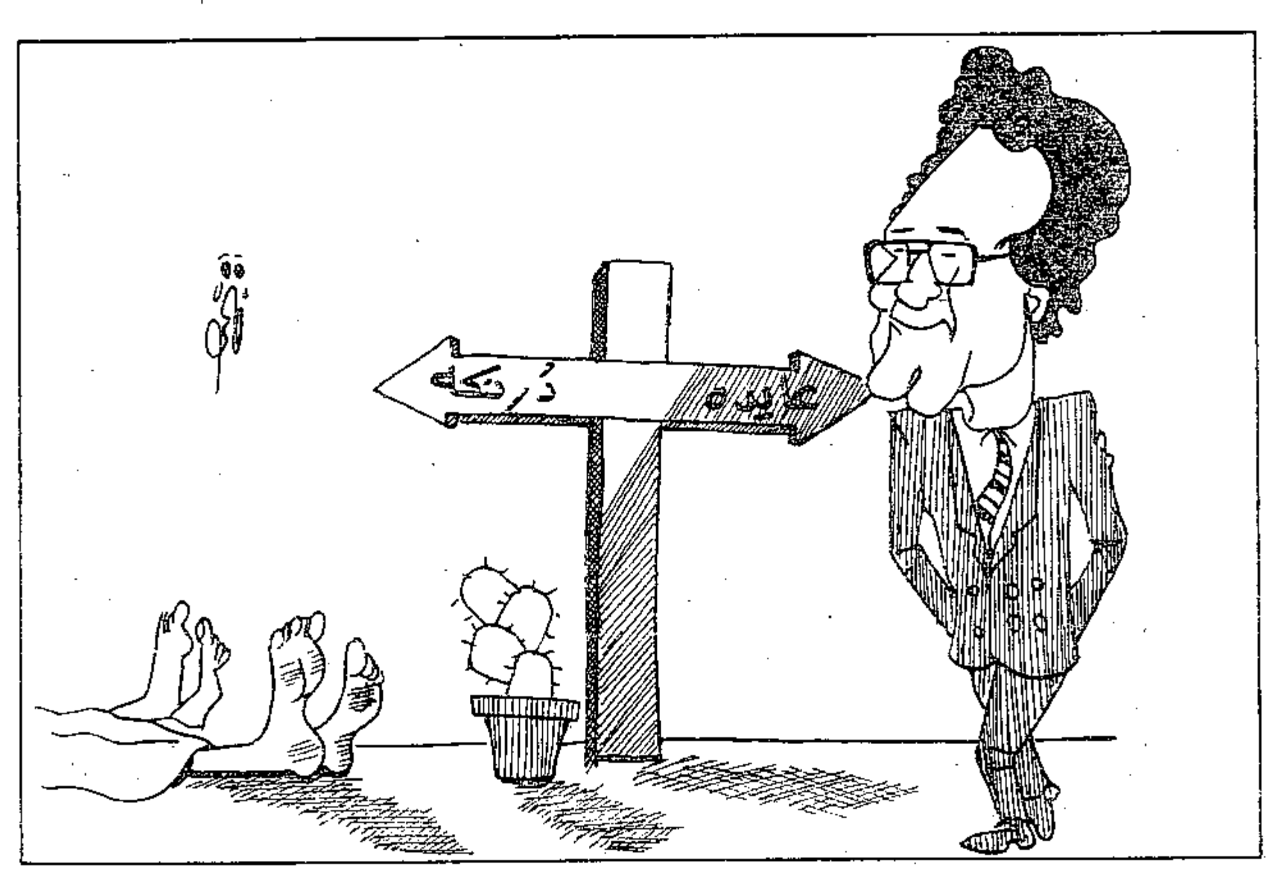
تساؤل مشروع

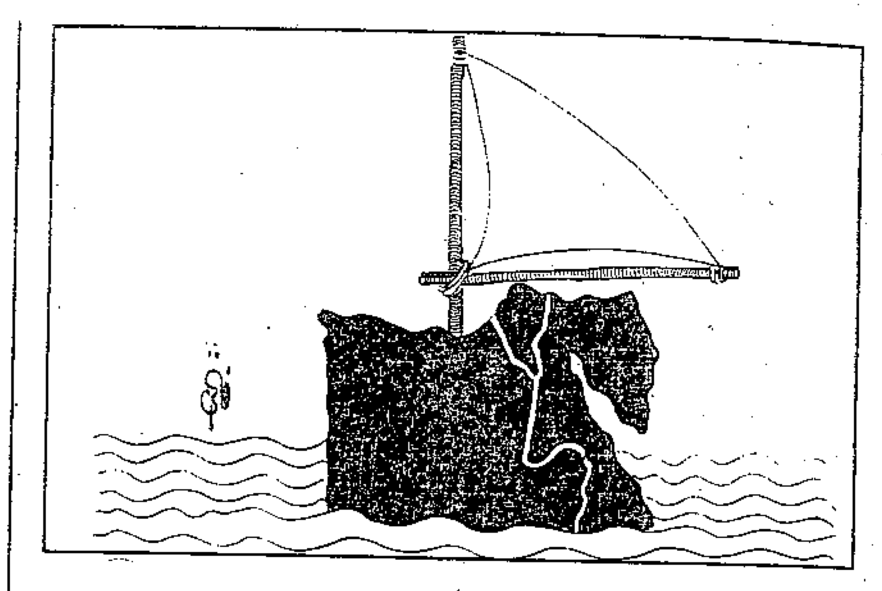
ويكشف العميد عبد المحسن زيف كلمات وزير البترول بأن الخزانات من عهد الاحتلال الانجليزى وقوله للرئيس بأن الوزارة لم تقم تلك الخزانات بل كانت خاصة بالجيش الانجليزى. فيقول العميد عبد المحسن انه لا توجد اية دلائل على صحة ذلك، والدليل على زيف تصريحات الوزير ان **توزيع إنشاء الخزانات كلها بعد عام ١٩٥٥ والجانب الأكبر منها بعد ٥ يونيو ١٩٦٧** . وان كان قد تم إنشاء خزان قديم قبل تلك التواريخ وأعيد بناؤه مرة أخرى بعد ذلك.

ويتساءل المستشار العسكرى السابق لمحافظ أسيوط واذا سلمت بصحة كلام الوزيرفمن **المسئول عن تحريك قطار نقل الوقود من الخزانات بدرنكة وهو محمل بالبترول فى الساعة الرابعة والنصف لحظة بدء السيول وسقوط الامطار بغزارة**، بالرغم من التحذير الذى أصدرته هيئة الأرصاد قبل الكارثة بيومين وطالبت فيه بإتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحماية للمنشآت الاستراتيجية.. وكان **للإهمال الدور الرئيسى فى سقوط القطار ليلقى بآلاف الأطنان من الوقود الثقى لترتفع ألسنة حريق درنكة ليتجاوز العشرة أمتار، وتتحول تلك القرية الفقيرة المنكوب أهلها إلى كوم تراب فى دقائق ويتفحم سكانها وبناتها وحيوانها** وتبدأ رحلة جديدة للبحث بين الأنقاض عن بشر كان بشر.

ألا يستحق ما حدث وقفة مع كل مسئول يلوم الصحافة أنها كشفت الحقيقة. والتى على حد تعبير المنكوبين **«لولا ما قلتوه ما تحرك مسئول من مقعده»**.

أو كما قال **حسان على حسان** من قرية القرنة بالأقصر ، انهم - يقصد المسئولين - يجلسون فى مكاتبهم المكيفة ويتهموننا





بالإهمال . وهم المهملون فلم نر محافظاً أو رئيساً للمدينة حتى عندما جاءنا وزير الحكم المحلي ذهب للحديث مع من ليس لهم علاقة بالخسائر و«عام» على كلام هيئة الاثار .. كما أن وزير التعمير الذى أوجع دماغنا بتصريحاته فى الصحف لم نر وجهه الكريم ولم يشرفنا بزيارته لمناقشتنا فى مطالبنا الحقيقية.

وقال ان المضارين هم الفقراء الذين لم يسأل أحد فيهم ، بل وصل الأمر **الى التفرقة فى المعاملة بين من لهم نفوذ والفقراء** .. فنحن على استعداد لتقبل إى قرار اذا تم تطبيقه بالمساواة بين الجميع .. فهل من **المقبول ان تبقى منازل اعضاء المجلس المحلى مكانها ويتم السماح لهم بالبناء على نفس الأرض وينقلونا على بعد ٧ كيلو متر من مواقع أراضينا ومزارعنا.**

وهنا يصرخ على محمود على وحسان عبود بركه من قرية السنابنة



بالبر الغربي بالأقصر: الفقراء والغلابة هم الذين ضاعوا أو ضيعتهم السيول ، لأن منازلنا على«قد حالنا» من الطوب الاخضر ، وهل يكون نصيبنا التشرد والموت البطئ ، أو ننتظر الموت على أيدى الحكومة بعد ما نجونا من السيول وضاع كل شئ.

٤٥ يوما فى العراء

ويردد محمد يوسف حسن وسعدية **يوسف حسن ومحمد على يوسف وكلثوم المهدلى مهدى وغيرهم على ما** يردد المسئولون بأن هناك تضخيماً فى الخسائر وتأخر الحكومة فى إنقاذ المنكوبين . فيقولون أصابتنا نكبة السيول الأولى فى ٨ أكتوبر الماضى فأين كان المسئولون . نحن نعيش فى العراء ودون مأوى أو ادنى حدود للانسانية لمدد زادت عن **٤٥ يوما** حتى جاءتنا خيام الايواء من القوات المسلحة... ولم يفكر احد فى زيارتنا أو بحث مشكلاتنا سوى زيارة يتيمة من مندوب الشئون الإجتماعية وزع علينا عشرين جنيهاً ولم نر أحدا بعد ذلك حتى جاءتنا الخيام.

وقالوا ولولا تبرعات ومساعدات أهلنا لهلك أطفالنا جميعاً وهلكنا معهم.. فقد ذهب أولادنا حفاة إلى المدارس ولم يتسلموا أية كتب حتى منتصف الشهر الماضى (نوفمبر).

ويفاجئ الزائر لمناطق المنكوبين فى الصعيد بأن الضحايا تتلمس فيه المنقذ القادم من«البندر» **ففى معسكرات نجوع الجلاوية يلمس الزائر أن مسئولا لم يصلها ولم تطأ قدم وزير ولا حتى خفير أراضيها.**

ولذلك فبمجرد ان يرى أهلها أى غريب ينهالون عليه بالطلبات وتسجيل الأسماء .

وعندما طرحت ما حدث على محافظى سوهاج وقنا اتهما المواطنين بالكذب.

وعندما عرضت عليهما مناطق بأسماء المنكوبين **إتضح أن ثلاثة نجوع لم تدرج فى قوائم المناطق المنكوبة .. وفى** اليوم الثالث كان محافظ سوهاج فيها وهم **نجوع حاجز مشطا والحاجز ونزلة عمار..**

وتبقى قضية ستظل معلقة حتى تظهر الحقيقة فقد وعدت الحكومة ببناء القرى فى ٦ أشهر ثم عادت وقالت أنها ستستغرق ٧ أشهر ، ولكن شركات المقاولات طلبت عاما على الأقل. فيما عدا المنازل التى تحتاج لترميم فهل سيظل المنكوبون فى قائمة الانتظار أم سينتهى المولد خلال أيام وتسدل الستار على تاريخ يدخل النسيان.

أمريكا..
والحملة القومية للقمح

عريان نصيف

ليس هناك من يمكن أن يكون أكثر من اليسار- التوجه والمجلة- سعادة، بأن تقوم حملة قومية منظمة للنهوض بإنتاجية القمح مستهدفة تضييق الفجوة- التي اتسعت كثيرا- بين احتياجاتنا من هذا المحصول الرئيسي في غذائنا وبين حجم انتاجنا منه، بكل ما تعنيه هذه الفجوة من ترديات اقتصادية، وبكل ما تحمله من مخاطر سياسية.

ففي ٢٥ سبتمبر من هذا العام- ووفقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية- أصدر د. **يوسف والي** قرارا بتشكيل لجنة برئاسة د. **محمود شريف** للقيام «بحملة قومية شاملة للنهوض بانتاجية القمح». تستهدف - وفق الأرقام المعلنة- زيادة انتاجنا القومي من هذا المحصول الاستراتيجي من ٤ر٦٠ مليون الى ٦ مليون طن، بما يوفر ٦٠٪ من حجم الاستهلاك المحلي.وذلك بإضافة ٢ مليون فدان من أراضي الدلتا والوادي و ٥٠٠ **ألف فدان من الأراضي المستصلحة** أو القابلة للزراعة، إلى المساحة المنزرعة بالقمح خلال السنوات الثلاث القادمة بمتوسط انتاجية ١٧ أردب للفدان.

وشكلت لهذا الغرض لجنتان عامتان- إشرافية وتنفيذية- ولجان إقليمية بالمحافظات تنتهي في شهر أكتوبر بعقد ما يسمى «المؤتمر العام» في كل محافظة.

وبالفعل شكلت هذه اللجان- العلوية والمحلية- وعقدت «المؤتمرات العامة» بحضور السادة الوزراء ، وتحت رعاية السادة الوزراء / المحافظين.

ومن منطلق القاعدة العلمية الصحيحة التي تؤكد على أنه ليس بالخطط واللجان فقط تتحقق المستهدفات، ولكن ايضا - وأساسا- بتوافر أو توفير الامكانات الواجبة والظروف الملائمة.

وأيضا من منطلق أننا كلنا شركاء في هذا الوطن، وبالتالي في هذه القضية التي اعتبرناها دائما قضية وطنية بالدرجة الأولى وليست مجرد موضوعا زراعيا.

.. من هنا، فليأذن لنا د. **شريف**- وكل السادة المسئولين عن هذه الحملة-أن نبدي الملاحظات والتساؤلات التالية:

أولا- هل يمكن أن تقوم حملة قومية دون تغطية إعلامية حقيقية؟

وليس المقصود بطبيعة الحال الالحاح على نشر اخبار اللجان ، ولا متابعة تنقلات وتصريحات السادة المسئولين مركزيا ومحليا، فهذا يتم يوميا ولله الحمد بكفاءة شديدة.



محمود الشريف

ولكن المقصود في هذا المجال قيام حملة «تعبوية» - كما يقال في المعارك فهذه معركة حقيقية - تستهدف أن يدرك كل أبناء الوطن أهمية هذه المعركة ومخاطر عدم تنفيذ مخططاتها، بغية مشاركة الجميع في انجازها.

* أليس من الضروري- لذلك- أن يعي الشعب أننا أصبحنا- وفق تقرير «**مجلس القمح الدولي**» عام١٩٩٣، واحصاءات «**مجلس القمح الامريكي**» لهذا العام- **ثاني دولة في العالم في حجم استيراد القمح؟**

* أليس من الضروري- لذلك- أن يعي كل مواطن بأنه سيضاف إلى المليارات التي ندفعها و يزيد بها حجم ديوننا سنويا في سبيل استيراد غذائنا- **والتي خص القمح وحده منها هذا العام ٢ مليار و ٣٥٠ ألف جنيه سددت نقداً** وبدون أي تيسيرات مصرفية- عدة مليارات أخرى نتيجة انضمام مصر الى اتفاقية الجات تصل- وفق تصريحات السفير **منير زهران** رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة المصرية في جنيف- الى حوالى **٣ مليار جنيه خلال بضع سنوات قادمة؟**

* أليس من الضروري - لذلك- أن يعي كل أبناء مصر، أن **الصديق الأمريكي لا يعرف الصداقة** في مجال التجارة والاقتصاد وأنه قام خلال عام ٩٣/ ١٩٩٤ بالنسبة لتصديره للقمح إلينا بما يلي:

* التعنت الشديد بالنسبة لصفقة ٨٠٠ ألف طن قمح أحمر صلب،وذلك بتعطيل التوريد أو التحكم في الاصناف أو رفع السعر في مواجهتنا إلى **٥ر٩٤ دولار للطن.**

* الرفض المتكرر لطلبنا شراء **٣٧٠ ألف طن من القمح المدعوم** بموجب برنامج تعزيز الصادرات.

* دفعنا في مواجهة ذلك إلى شراء صفقات أمريكية أوروبية رخيصة (٧٠-٨٠ دولارا) ولكنها من نوعيات رديئة وغير مطابقة للأوصاف، أو إلى **تحمل فوائد ٢٢٪ سنويا- لمدة ثلاثين عاما- مقابل ٤٠٠ ألف طن مدعومة وفق برنامج منح السلام**، أو الخضوع لتحكمه في الأسعار وشراء الكمية الأخيرة ٤٥٠ **ألف طن بسعر ١٤١ دولار؟**

** أليس من الضروري يا د. شريف- ويا كل مسئولي الحملة- أن يدرك الشعب هذه الحقائق حتى يتحمس للحملة، ليس بالهتاف لها ، ولكن بالمشاركة الفاعلة في إنجاز

أغراضها؟

ثانياً- هل يستقيم ان تكون الحملة« قومية» دون مشاركة من كل الاحزاب والقوى السياسية والديمقراطية في الوطن، سواء في لجانها وأعمالها العلوية أو المحلية؟

وهل من المعقول أن المنفذين الحقيقيين لهذه الخطة- الفلاحين المصريين- ليس لهم أي تواجد في كافة مراحل هذه الحملة سوى بأن ما يسمى« المؤتمرات العامة» في المحافظات، يحضرها- مجرد حضور- « نخبة من كبار الزراع» وفق نص قرارات التشكيل؟

وهل بهذا التهميش المهين للفلاحين-والنظر إليهم كآلات منفذه كما يراه ويخطط له السادة- نكون جادين حقا في تنفيذ الخطة؟

ثالثا: هل يعقل أن نطالب زراع القمح بالنهوض بانتاجيته، في الوقت الذي يتم فيه تسلم المحصول منهم بسعر ٧٥ جنيها للأردب(وقيل أخيرا انه قد يصل الى ٨٠ جنيها، بينما تسلمهم تقاوى القمح بضعف هذا السعر:

- ١٥٢ جنيه لأردب التقاوى الذي تم غربلته وأضيفت له مواد حافظة.
- ١٣٩ جنيه لأردب، بدون غربلة ولا مواد حافظة.

ولا يحصل المزارعون الذين يقومون بانتاج تقاوى إكثار إلا على مبالغ زهيدة تتراوح بين ٥- ١٥ جنيها، مضافة لسعر التوريد الأصلي للمحصول.

.. هل بهذا المنطق وبهذا التعامل مع المنتجين، نأمل في حماس المزارعين لرفع إنتاجية القمح؟!

** الدكتور محمود شريف

الكل يدرك مدى إخلاصك وجديتك في سبيل انجاز تلك المهمة الكبرى التي كلفت بها، ومدى الجهد- غير العادي- الذي تبذله في هذا المجال.

ولكن .. وحتى يؤتى هذا الجهد بالثمرة المرجوة، وحتى لا تتحمل وحدك مسئولية العقبات المعوقة- وفقا للمنهج والاسلوب الذي تتم به الحملة- لهذا الهدف الوطني الكبير.

.. ومع إدراكك وإدراكنا أنها معركة حقيقية وعلى أعلى مستوى في سبيل دعم اقتصادنا وحماية قرارنا السياسي.

.. وفي مواجهة كل القوى والدوائر التي تتربص بهذه الخطة حريصة على عدم وصولها لأهدافها حتى نستمر في اسار التبعية الغذائية عامة والقمحية بشكل خاص، وعلى رأس هذه القوى المتربصة الصديق الأمريكي الذي كشف- من خلال بيان صدر مؤخرا من السفارة الأمريكية بالقاهرة- عن حقيقة نواياه التي ربما كان البعض لا يراها بجلاء، محللا في هذا البيان «أن **قدرة مصر على زيادة انتاجها من الحبوب- وفق الهدف طويل الاجل الذي وضعته للاكتفاء الذاتي منها- قدرة محدودة في ضوء نقص مياه الري وظروف الصحراء»!!**

ولا شك أن هذا الموقف قد أكد- لمن لم يكن قد تأكد بعد- طبيعة المخطط الأمريكي في هذا الشأن، الذي اعلنته بوضوح لا لبس فيه وكالة المخابرات المركزية الامريكية في التقرير الذي اعدته- بناء على طلب هنري كيسنجر- قبيل انعقاد المؤتمر العالمي للغذاء في روما عام ١٩٧٤، والذي نص على« **إن نقص الحبوب في العالم، من شأنه ان يمنح الولايات المتحدة الامريكية سلطة لم تكن تملكها من قبل. انها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي مارستها في السنوات الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الثانية»!!**.. هذه هي المهمة/ المعركة التي تقودها يا د. شريف

ومن هذا المنطلق، فاننا نتقدم اليك- والى الجميع- برؤيتنا لما نرى أنه ضروري لنجاح الحملة ونفاذ الخطة.

> بعد تماثل العدد للصدور، أعلن د. محمود شريف
>
> - مسئول الحملة القومية للنهوض بانتاجية القمح-
>
> التزام الحكومة بالاجراءات التالية لتشجيع الفلاحين على زراعة القمح وزيادة انتاجه:
>
> ١- تخفيض سعر أردب تقاوى القمح من ١٣٥ جنيه، إلى ٣٥ جنيه فقط.
>
> ٢- رفع سعر توريد القمح من ٧٥ جنيه للأردب الى ٨٠ جنيه كحد أدنى.
>
> ٣- تعميم الميكنة - مجانيا- لمزارع القمح.
>
> **واليسار: اذ تحيي هذه المبادرة من د. شريف وتأمل أن تتحول إلى واقع عملي وليس مجرد أماني أو تصريحات، فيسعدها أن تكون هذه الاجراءات هي بعض ما طالبنا به لضمان نجاح الحملة.**

ونحن لا نطلب بطبيعة الحال- وإن كنا نأمل في ذلك- الموافقة على هذه الرؤية، ولكننا نطلب- على الاقل- اجراء حوار حولها، فالقضية كما أسلفنا هي قضية الوطن بأكمله.

(١) قيام حملة فكرية وإعلامية جادة- بكافة الوسائل حول خطورة استمرار مصر في الاعتماد على الخارج في النسبة الأكبر من غذائها، مع ابراز امكاناتنا الحقيقية لدعم انتاجنا المحلي.

(٢) المشاركة الحقيقية لكل القوى السياسية والفلاحية والديمقراطية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة لهذه المهمة.

(٣) **التعامل مع الفلاحين المنتجين بصفتهم العنصر الاساسي** لانجاز ونجاح الخطة بما يتطلب:

* **رفع سعر القمح المنتج محليا**، بما يعطي حافزا جديا لزارعيه.
* **تخفيض سعر التقاوي**، وأن تكون كلها قد تمت غربلتها ونظافتها وإضافة المواد الحافظة اليها.
* **دعم كافة مستلزمات انتاج القمح**، وتخفيض نسبة فوائد القروض اللازمة لزراعته، وتعميم الخدمة الآلية التعاونية في مناطق زراعته.
* **إعادة النظر في موضوع العلاقة الايجارية، وكحد أدنى مد هذه العلاقة خمس سنوات أخرى**، بمعنى عدم تطبيق الفترة الخاصة بإخلاء المستأجر من الأرض بارادة المالك- وفقا للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ إلا اعتبارا من عام ٢٠٠٢ بدلا من عام ١٩٩٧ كما هو مقرر.

بما يتيح مناخا نفسيا ملائما للمستأجرين- وهم اغلبية الزراع- يمكنهم من العمل والانتاج بعيدا- ولو نسبيا- عن شبح الطرد من الأرض مصدر رزقهم الوحيد.

(٤) **دعم مراكز البحوث العلمية** المصرية- الزراعية والمائية- والمزيد من الاهتمام الادبي والمادي لذخيرة مصر من الخبراء والعلماء في هذه المجالات، بما يمكن معه التوظيف الامثل لخبراتهم وبحوثهم لنجاح الخطة.

(٥) تشغيل أكبر نسبة ممكنة من الطاقة البشرية العاطلة في كافة محاور ومراحل الخطة.

وإننا لعلى ثقة من أن الحوار الجاد حول هذه القضية القومية الهامة، سيكون عاملاً في سبيل نجاح مصر في معركتها من أجل توفير غذاء ابنائها، وحماية إرادتها الوطنية.

موقف الاخوان من التعددية السياسية إلى أين؟!!

أحمد عبد القوى زيدان

ناقشت فى مقال سابق (أكتوبر ١٩٩٤) موقف «الاخوان المسلمين» من العنف وكان مرجعنا فى ذلك البيان الصادر من الدكتور محمد السيد حبيب أحد قادة الإخوان المسلمين والمنشور فى جريدة «الحياة».

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن موقف الإخوان الجديد من العنف ليس موقفا من مواقف التقية، إنما يعود الى أن الاخوان الآن جزء من النسيج الطبقى للبرجوازية الكبيرة السائدة فى المجتمع، ومن ثم أصبحت امكانية وصولهم للسلطة متاحة بالاسلوب السلمى لأنهم جزء من نسيج التحالف الطبقى الحاكم ذاته، ومن ثم تغير أسلوب الوصول للسلطة فأصبح التغلغل السلمى داخل المجتمع لاقتحامه مما فرض على الاخوان **خطاباً سياسياً جديداً يدين العنف ويتحدث عن الشورى والتعددية الحزبية وهو خطاب يعبر عن مصلحة حقيقية للاخوان.**

وانتهى المقال إلى أن هذا الخطاب الجديد يظل مقيداً بقيدين يحدان من فاعليته ويجعلانه محدود التأثير.

القيد الأول: الافق الطبقى للخطاب وهو ذات افق التحالف الطبقى الحاكم.

القيد الثانى: ثقل الايدلوجية الاخوانية وموروثها التاريخى. ومما يزيد من قسوة هذا القيد دينية الايدلوجية واستبدادية الموروث الاخوانى.

ومن هذا المنطلق أناقش موقف الاخوان من التعددية السياسية فى ضوء البيان الصادر والمنشور بجريدة الشعب فى ١٩٩٤/٥/١٣ تحت عنوان «موجز عن الشورى فى الاسلام» (هذا المقال منشور فى كتاب التحالفات السياسية لعبد الغفار شكر كتاب الأهالى صص٣٨٤-٣٨٩).

وذلك لان هذا البيان أكثر وثائق الاخوان إفاضة فى موضوع التعددية السياسية ، كما انه مذيل بتوقيع الاخوان المسلمين مما يؤكد انه صادر عن الاخوان كجماعة وليس تعبيراً عن رأى فردى لقيادة اخوانية أيا كان مرقعها القيادى .كما انه تضمن محاولة لتقديم اساس فكرى (فقهى) للموقف السياسى من التعددية.

ماذا يطرح الاخوان فى بيانهم؟

يستند البيان فى وضع الاساس الفكرى (الفقهى) لموقفه الجديد من التعددية السياسية للآية الكريمة فى سورة الشورى(والذين **استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) صدق الله العظيم**. يرى البيان ان الآية الكريمة (تضمنت حكماً هو أن أمر المسلمين شورى بينهم فهم يتشاورون فى أمورهم العامة والخاصة لاقامة العدل وتنفيذ حكم الله وتحقيق مصالح المسلمين وحتى لا يستبد فرد أو فئة من الناس بالتصرف فى أمر تعم به البلوى وتتأثر به مصالح الغالبية من **الشعب المسلم**..

ومفهوم ذلك ان الأمة هى مصدر السلطات، فهى التى تولى من تثق فى دينه وأمانته وخبرته وعلمه ما تحدده له من امورها ليقوم عليها بالعدل والاحسان) ص٣٨٤ من المرجع السابق.

ثم يضيف البيان **(والأمة المسلمة تدين بالعبودية لله وحده وتقدس أحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة وتؤمن بأن الناس لا يملكون الحكم إلا مما انزل الله ومقتضى شريعة الاسلام ومن ثم أمراً من امورها الا فيما قرره الشرع لها. ويجوز لها ان تفوضه فيما لا تملكه ولا حق لها فيه.. فاذا ما اختارت والياً لبعض شئونها فليسوس الامور على مقتضى احكام الدين لأن الدين هو الاساس والسلطان حارس** ومن لا اساس له فهو مهدوم ومن لا حارس له فهو ضائع». ص٣٨٦.

ثم يتحدث البيان عن «ان هذه الجماعة- يقصد الاخوان - تجاهد ما وسعها الجهاد لتعود بحكم الله الى شعوب الاسلام ومن ثم فهى تقرر بكل تأكيد ان الأمة مصدر السلطات-طبقا للمفهوم الذى اسلفناه- وان الشعب هو الذى له حق أن يولى باختياره الصحيح من يرتضى دينه وامانته وعلمه وكفاءته ليقوم على ما يحدده له من أمور الدولة. «**ونحن نرى مع العلم بأن القرآن الكريم والسنة المطهرة هما** الدستور الأسمى لحكم المسلمين الذى يعتد به ولا يقبل ما خالف أيهما- **أن الأمة لابد أن يكون لها دستور مكتوب تصنعه وتتفق عليه .. تأخذه من نصوص الشريعة الغراء . ثم من مراميها وغاياتها وقواعدها الكلية ص٣٨٧.**

ثم يحدد البيان عدداً من المطالب الايجابية:

١- أن يتضمن الدستور ما **يحقق** توازناً بين اختصاص مختلف المؤسسات التى تدير الدولة.

٢- ان يتضمن من القواعد والاحكام ما يصون ويحفظ الحريات العامة والخاصة لكل الناس من مسلمين وغير مسلمين.

٣- ان يجعل الحكم شورى استمداداً من سلطة الأمة ويحدد مسئولية الحكام أمام الشعب وكيفية محاسبتهم.

وهذا يقتضى وجود مجلس نيابى له سلطات تشريعية ورقابية ذات فاعلية تتمثل فيه الارادة الشعبية الحقيقية نتيجة انتخابات حرة ونزيهة وتكون قراراته ملزمة.

٤- كما انه بإعتبار رئيس الدولة ما هو الا وكيل عن الشعب انه يجب أن تكون رئاسة الدولة لمدة محددة ولا يجوز تجديدها إلا لأمد محدد.

٥- الايمان بتعدد الاحزاب فى المجتمع الاسلامى وانه لا حاجة لان تضع السلطة قيوداً من جانبها على تكوين ونشاط الجماعات او الاحزاب السياسية . وانما تترك لكل فئة ان تعلن إلى ما تدعو اليه وتوضح منهجها.

وما دامت الشريعة الاسلامية هى الدستور الاسمى **وهى القانون الذى يطبقه قضاء مستقل محصن** بعيداً عن أى سلطة او جهة ومؤهل فكرياً وعلمياً وفقهياً وثقافياً ، فان فى ذلك ما يكفى لضمان سلامة المجتمع واستقامته على الطريق السوى واتخاذ الاجراء الشرعى المناسب تجاه من يخرج على المبادئ الاساسية **التى لا خلاف فيها بين علماء وفقهاء المسلمين.**

٦- كما اننا نرى قبول تعدد الأحزاب فى

المجتمع الاسلامى على النحو الذى اسلفناه يتضمن قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية . وذلك عن طريق انتخابات دورية ص٣٨٧-٣٨٩.

حوار مع البيان

يلاحظ القارئ أننا أسهبنا فى سرد بيان الاخوان ودافعنا لذلك عدد من الاعتبارات اهمها انا نؤمن انه لابد ان يكون الحوار بين القوى السياسية المختلفة على اساس ما تطرحه هذه القوى من أفكار.

كما اننا اردنا ان نطرح أمام قارئ «اليسار» بأكبر قدر من الوضوح ما يطرحه الاخوان من افكار حتى لا يتحول كل حيز سياسى إلى جيتو خاص بالقوى السياسية التى يعبر عنها.

ويثير هذا البيان سؤالا .. هل ما يطرحه من افكار هو دعوة الى التعددية السياسية والديمقراطية ام دعوة سياسية مصاغة لمفردات الديمقراطية للدولة الدينية؟ ورأينا الخاص ان البيان يحمل الموقفين فالبرنامج المطلبى(وهو الحد الأدنى المتفق عليه بين كافة قوى المعارضة السياسية) . تعبير واضح عما اسميناه حاجة الاخوان السياسية للخطاب الشورى.

أما التأصيل النظرى- الفقهى- فيؤكد أن القماط الفقهى والموروث الاخوانى يحولان بين تطور هذا الموقف السياسى ، بل يفرغانه من مضمونه ويحيلانه الى **صياغة حديثة** ليكرس الدولة الدينية. وهو ما سنناقشه فى هذا المقال.

خلط المفاهيم -

يحاول البيان ان يجعل مفهوم الشورى مرادفاً لمفهوم الديمقراطية بالرغم من اختلاف المفهومين . وليؤكد البيان هذا التطابق بين المفهومين لجأ لتأصيل مفهوم الشورى إلى الآية الكريمة التى ذكرها من سورة الشورى وتجنب الاشارة الى الآية ١٥٩ من **سورة آل** عمران رغم **(وشاورهم فى الأمر فاذا عزمت فتوكل على الله)** لما يثيره من اشكالية فقهية وهى هل الشورى فى التراث الفقهى الاسلامى ملزمة **أم** معلمة؟ خاصة وان الرأى القائل بأن الشورى معلمة هو رأى جمهرة الفقه والمتفق مع الاساس التاريخى لمفهوم الشورى(راجع تاريخية الشورى خليل عبد الكريم مجلة القاهرة ديسمبر ١٩٩٢).

وان كان موقف البيان من الشورى يعد تطويراً عن الموقف التاريخى للمرشد **حسن البنا** الذى كان يرى رأى من يرى أن **الشورى معلمة وليست ملزمة.**

وقد انعكس هذا الخلط فى المفاهيم، فى محاولة تقديم مفهوم مختلف لمقولة(الأمة مصدر السلطات) بتفريغها من معناها الذى استقر فى وجدان الناس وذلك لان هذه المقولة وليدة مفهوم الديمقراطية الذى يؤكد مرجعية الواقع والمصلحة لا النص.

ولذلك نحن نسأل أى مصدر للسلطات اذا كانت الأمة لا تملك حق التشريع لنفسها فهى **لا تملكه ولاحق لها فيه كما أوضح** البيان.

المرجعية لمن

جوهر النظام الديمقراطى ان تكون المرجعية للواقع الاجتماعى ، الاقتصادى والثقافى معبرا عنه فى صناديق الانتخاب ، بينما جوهر **الدولة الدينية أن مرجعيتها النصوص المقدسة يحميها قائمون على أمر تفسيرها.**

فهل يقترب البيان من مفهوم الديمقراطية أم يكرس الدولة الدينية؟

هنا أيضا نواجه بالتناقض بين الجزء البرنامجى الذى يقترب من الديمقراطية وبين التأصيل الفقهى الذى **يكرس الدولة الدينية بدستورها المأخوذ من نصوص الشريعة الغراء والتى تجد حراسها فى علماء وفقهاء المسلمين** كما يوضح البيان ومما يزيد الأمر خطورة الخلط بين مصطلح الشريعة الاسلامية وبين الفقه الاسلامى ، ولعل ما أثير أخيرا حول حق الرده بمناسبة شهادة كل من **الشيخ الغزالى والشيخ مزروعه** حول قتل الدكتور **فرج** فوده، أكبر دليل على هذا الخلط.

بالرغم من ان معظم من تصدوا من الدارسين الاسلاميين لهذا الموضوع قد أكدوا أن القرآن الكريم لم يوجد عقوبة دنيوية للمرتد وان الرسول لم يحد مرتداً. وانه كما يرى الشيخ **محمود شلتوت** (أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث الآحاد **وأن الكفر بنفسه ليس مبيحا للدم** وانما المبيح هو محاربة المسلمين والعدوان عليهم ومحاولة فتنتهم عن دينهم وان ظواهر القرآن الكريم فى كثير من الآيات يأبى الاكراه على الدين) الاسلام عقيدة وشريعة ١٩٦٤ ص٣٠١. ومع ذلك فقد تم الخلط واعتبر موقف الفقه الاسلامى من حد الردة هو **«الشريعة الاسلامية»**. ولعل الدراسة القيمة للدكتور **محمد سليم العوا** (جرائم الحدود وعقوبتها(رؤية جديدة للردة) المنشورة فى مجلة منبر الشرق نوفمبر ١٩٩٣) بالرغم من دقتها وعلميتها تعبر عن هذا المأزق.

ونحن نعتقد أن الموقف الفقهى من حد الردة يعبر عن افق التطور الديمقراطى لجماعة الاخوان المسلمين لأنه يحدد الموقف من حرية العقيدة التى بدون توافرها يصبح الحديث عن التعددية السياسية لوناً من الوان الدعاية السياسية.

فهل نقرأ قريباً دراسة للجماعة تواصل ما رأه **الشيخ محمد عبده والشيخ محمود شلتوت** فتنفتح بذلك المجال واسعاً لمزيد من تطور الجماعة ديمقراطياً وتطور المجتمع أم أن الأقرب إلى الاحتمال ان يستمر الاخوان فى ترديد ما استقر فى الفقه الاسلامى(كما فعل الغزالى والقرضاوى) ليكون حد الردة سيفاً مسلطاً فى وجه القوى السياسية والفكرية الأخرى.

والسؤال الآن: ترى هل سيتم حسم التناقض الذى يعبر عنه هذا البيان لمزيد من المواقف الديمقراطية أم العكس هو الذى سيحدث؟

نحن نعتقد أن احتمال تطور موقف الاخوان ديمقراطيا غير قائم لعدد من الاسباب.. **أهمها سيادة المناخ السلفى والاصولى فى المجتمع المصرى باشاعته القيم اللاعقلانية التى يغذيها الفساد والقمع والتبعية وضعف البديل الديمقراطى.** كما ان هذا الطرح الديمقراطى الوارد فى البيان هو – من وجهة نظرنا – الحد الأقصى الذى تتحمله الطبقات التى تعبر عنها جماعة الاخوان ، بينما تظل خطورة التأصيل للدولة الدينية لمفردات الديمقراطية قائمة تواجه كل دعاة الديمقراطية وفى المقدمة اليسار المصرى.

حامد أبو النصر
المرشد العام للاخوان



العار ... والثغرة



أحمد الله كثيرا على أنني أمارس مهنة أستطيع أن أجيب إجابة قاطعة على جانب كبير مما يوجه إلى من أسئلة في مجالها. أما أصحاب المهن التي تتعلق بالسياسة أو بالاجتماع أو بالفنون أو بالآداب فكان الله في عونهم إذ هناك العديد من العوامل التي تتدخل في الإجابة: منها مثلا «الحقيقة» وصعوبة الوصول اليها ونسبيتها، ومنها طبيعة السائل نفسه، ولمن ستوجه الإجابة، ومنها ما يطلق عليه إسم «المحظورات الفكرية» ، إلى آخر هذه العوامل التي يسير المتخصص فيها أحيانا وكأنه يسير في حقل الغام على رمال متحركة .. فما بالك بغير المتخصص.

فماذا كان الموضوع يتعلق بمقال كتبه الدكتور **جلال أمين** فإن المسألة تصبح أكثر تعقيدا، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يعقب من يعرف **جلال أمين** عما يكتبه تعقيبا موضوعيا، وانا اقر واعترف بأنني مرتبط بحب ومعزة وباحترام شديد للأخوين حسين وجلال امين، رغم الاختلاف البين بينهما في المواقف السياسية، واعتقد ان اجمل ما قرأت مؤخراً كتاباهم، وعندما سافرت مؤخراً لزيارة ابنتي في الخارج كان اهم ما حملته من هدايا هي مصنوعات خان الخليلي الفضية والنحاسية ولوحات حسن رجب **البردية** ونسخ من كتب حسين وجلال أمين.. ولهذا فإنه في منتهى الصعوبة عليّ الكتابة عما يكتبه **جلال أمين**، خصوصا اذا كتب في موضوع أجتماعي هو تخصصه العلمي، وخصوصا وانني اقف في جانب معارض لما يقوله.ولولا اقتناعي باهمية القضية وتداعياتها لما أقدمت على ما أنا مقبل عليه.

أما بعد .. استعنا على الشقاء بالله.

فقد كتب الدكتور جلال مقالا في الاهالي، ورد عليه الاستاذ **عبد المعطي حجازي** في الاهرام، وتكرر الحوار بين الطرفين، وعلق على هذا الحوار الاستاذ **فهمي هويدي** في الأهرام.

نحن إذن أمام معركة فكرية هامة. نحن إذن أمام حجر ألقى في الماء رأثار أمواجا عالية، بل وانتشر منه بعض الرذاذ على المتفرجين ومنهم على سبيل المثال، كما وصفه الدكتور جلال، «جار» الاستاذ **عبد المعطي حجازي** في عموده بالاهرام، الدكتور غالي شكري، ومنهم أيضا كل «العلمانيين» وهي كلمة تعني في لغة الاستاذ فهمي هويدي : خليطا من اعداء الاسلام، والملحدين، وعملاء الثقافة الغربية، وانصار الانحلال.. الخ وتعني عند بعض الناس: انصار المجتمع المدني المستند إلى ما يشابه ما يطلق عليه- حتى لو طبق في الهند أو اليابان- اسم الديمقراطية الغربية.

وباختصار شديد، فقد قال الدكتور جلال في مقاله الأول في الأهالي ، انه في اثناء دراسته في انجلترا كان يشعر بالعار لتخلف مصر الاقتصادي، أما الآن، فانه يشعر بالندم على شعوره هذا القديم(أو إنه، وهذا من عندي، يشعر بالعار لشعوره السابق بالعار، وقد تكرر الكلام عن «العار» في مقالات الدكتور جلال الأخيرة) واضاف إلى ذلك أنه كان دائما يشعر ببعض التحفظ على كتابات **طه حسين وزكي نجيب محمود في هذا** المجال.

وقد يكون هذا الجزء من المقال مفهوما، فشعور الانسان بالعار ، أو شعور بالعار لشعوره بالعار أو رغبته في ابداء التحفظ عن كتابات، هو شعور شخصي لكل منا مطلق الحرية فيه، بل وقد نأيده في تصحيح موقفه من العار، فلماذا الشعور بالعار لخطأ لم يرتكبه؟ ولماذا الشعور بالعار لوضع لم يكن لشعب مصر يد فيه؟ لقد وضعت الجغرافيا مصر في موضع تصادمت فيه كل محاولاتها الحديثة للتقدم، أيام محمد علي وعبد الناصر، مع مصالح الدول العظمى، فتحالفوا عليها مع العملاء المحليين، فتسببت الجغرافيا في فساد التاريخ.

ولكن مقال الدكتور جلال لم يقف عند هذا الحد، فلقد ترددت بعد ذلك عبارات في مقاله تترك انطباعا برفضه لمقولة اننا «متخلفون» وتهاجم رغبة بعض المفكرين في التقدم عن طريق التنمية العلمية والصناعية.

ومن الطبيعي أن يثير هذا الرأى كثيرا من التعليقات خصوصا بين اصدقاء جلال

د. جلال أمين



أحمد عبد المعطي حجازي



أمين، لقد بنى هجومه على وصف ما نحن فيه الآن بالتخلف على مقولات غير واضحة تتجاهل كل المقاييس الموضوعية للتقدم والتخلف مثل الأمية والتعليم والثقافة والصحة والمرض والفقر والثراء وتوافر المسكن والملبس والقوة والضعف والفنون والموسيقى إلى آخر هذه المقاييس التي يتخذها أغلب البشر المتحضر في شرق وغرب العالم مقياسا للتقدم والتطور، كما بنى رفضه للتقدم عن طريق التنمية الذي تسير فيه اغلب الشعوب في العالم من الهند إلى نمور آسيا إلى اليابان والى الصين على أسباب مماثلة في عدم الوضوح.

وأغلب الظن أن كراهية الدكتور جلال أمين للدول الرأسمالية الغربية لما تسببت فيه هذه الدول من تعاسة في العالم- واغلب المثقفين الوطنيين يشاركونه هذه الكراهية- قد امتدت ظلالها حتى شملت وسائل التقدم التي وصلت بهذه الدول إلى ما هي عليه من قوة، والتي مكنتها من أن توفر لشعوبها معيشة لا نستطيع انكار تفوقها في كافة أوجه الحياة.

وموطن الضعف الواضح فيما اورده الدكتور جلال هو انه يقدم البديل:

فبماذا يقاس التقدم والتخلف اذن؟

وما طريق التقدم الخاص بنا الذي يقترحه الدكتور جلال؟

وهل هو يرضى بما نحن فيه الآن؟

وخطورة ترك هذه الاسئلة بدون اجابة هي انها تفتح الباب على مصراعيه امام الدجالين والنصابين(ومنهم عملاء الغرب) ، لفلسفات وتوجيهات تدخل الينا من الثغرة التي فتحها علينا عالم اجتماع واقتصاد كبير كالدكتور جلال أمين، خصوصا وقد كان انتزاعنا من صفوف البشرية وانفراد هؤلاء النصابين بنا لتغيير مسارنا هدفا مستمرا لهذه الجماعات.

ولقد أثار رأي الدكتور جلال أمين بالطبع كثيرا من التعليقات ، فرد عليه الاستاذ عبد المعطي حجازي بمقال في الاهرام كان اقسى ما فيه بيان التناقض بين موقف جلال أمين(في مشارف القرن الواحد والعشرين) وموقف والده المفكر أحمد أمين. ولم يسكت جلال أمين على هذا الرأي فقد عقب في جريدة الأهالي بمقال دافع فيه بشدة عن جريدة الأهالي(؟) واشاد بصفحتها الثقافية(؟؟) ودافع عن حقه في الاختلاف مع والده.

وانتهز الاستاذ فهمي هويدي هذه الفرصة السانحة، ونشر مقالا أيد فيه جلال أمين، وهاجم، كعادته ، بقسوة العلمانيين، اعداء الدين، الماديين، المخدوعين بالثقافة الغربية.. الخ، ووضع في نهاية مقاله نقاطا تمثل في رأيه الخطوط البديلة للتقدم، وقال انه استخلص هذا البرنامج من منابع الفكر الاسلامي ، وطالب باعتماد هذا البرنامج كمعقد اجتماعي لطريق التقدم الخاص بنا.

ولقد كنت أكن حبا للاستاذ **فهمي هويدي**، خصوصا في هجومه على الفساد الضارب في القيادات المصرية، إلى أن تقدم، بالاشتراك مع الدكتور **كمال أبو المجد** ، ببرنامج عمل لحركة معتدلة من الإسلام السياسي، يعطي فيه لنفسه ولأولاده ولأحفاده حقا مدنيا يحرمني وابنائي واحفادي منه إلى أبد الآبدين ما لم نغير ديننا ، وأنا شخصيا ليست لي اطماع في التمتع بهذا الحق ولكن «مرجعية» حق الاستاذ **فهمي هويدي** في مصادرة حق لابنائي واحفادي إلى أن يرث الله الارض وما عليها تزعجني ازعاجا شديدا.

والحق أن قضية «المرجعية» هي مركز الثقل في خطاب فهمي هويدي، فالنقط التي ذكرها في تأييده لجلال أمين ومعارضته لعبد المعطي حجازي تشكل برنامجا لا بأس به ولا يختلف في مجمله عن برامج من يسميهم بالعلمانيين. ولكن الاستاذ فهمي هويدي تاجر ماهر والتجارة شطارة، وهو لا يسرد هذا البرنامج لحبه المطلق فيه ولكنه يسرده، كما سأثبت فيما بعد، كمينة جذابة لمرجعية خاصة يحاول ان يبيعها لنا.. فالبرنامج على حد قوله مبني على النصوص الدينية. ونحن بالطبع لا نكن الا كل احترام لنصوص الاديان، كافة الاديان، ولكن اغلب هذه النصوص التي يرجع اليها الاستاذ فهمي هويدي قد دخلت في عين وآذان بشر، وتفاعلت في عقول بشر، وفسرت بمعرفة بشر . والنصوص الدينية هي كما وصفها علي بن ابي طالب رضي الله عنه

فهمي هويدي

«حمالة أوجه» ، ويكفي أن نتذكر أن أعظم ما ارتكب في حق البشرية من جرائم بداية بقتل الخلفاء الراشدين مرورا بمحاكم التفتيش ومحاكمة وحرق رجال العلم، والاقتتال في افغانستان، وانتحار المئات في سويسرا، ونهاية بقتل الشيخ الذهبي وفرج فوده والطفلة شيماء ومحاولة ذبح نجيب محفوظ، قد ارتكزت على تفسير ما لهذه النصوص، وما يفسره الاستاذ فهمي هويدي بأنه ينص على مساواة البشر ذوي الاديان المختلفة، يفسره الآخرون بأنه يوجب محاربة البشر ذوي الاديان الاخرى. ولماذا الجدل الطويل: انني ارجو من الاستاذ فهمي هويدي ان يريني في التاريخ الحديث دولة حققت الهدف الاسمى للدين، وهو سعادة ورخاء وصحة البشر، بما ينادي به الاستاذ فهمي هويدي. ويكفي لنا على العموم في هذا المجال، لقطع الاجابة في هذه القضية بالحديث الشريف **«انتم اعلم بشئون دنياكم»**.

وقبل أن يتهمنا الاستاذ فهمي هويدي بما ليس فينا ، نود أن نأكد احترامنا التام للأديان واعترافنا بدور الدين الهام في تحديد أهداف الحياة وبتأكيد كافة واجبات العبادة. ولكن العبادة علاقة بين الانسان وربه، والاديان اسمى من أن تتخذ ذريعة لفرد أن يفرض على البشر رأيه باعتبار انه رأي الدين.

ولكن، لماذا اعتبرنا برنامج الاستاذ فهمي هويدي، دعاية لمرجعية سوف يستصدر منها ما يشاء وليس حبا في البرنامج نفسه؟ إننا نرجع ذلك للأسباب الآتية:

أولا- انه لم يوضح لنا إلى من سنعود في المستقبل إذا اختلفنا في تطبيق أي من نقاطه او أردنا الاستزادة فيها.

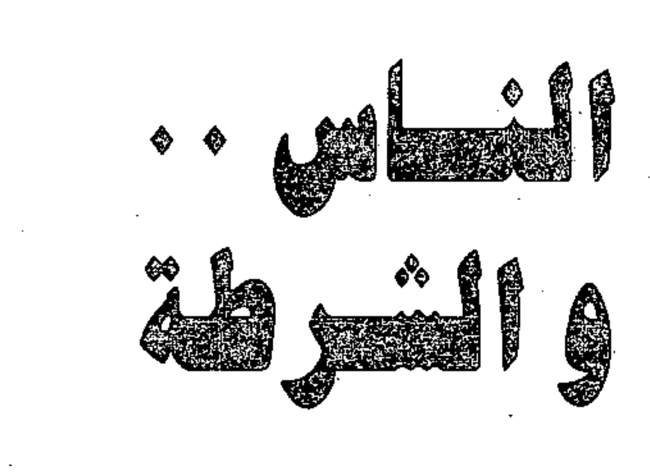
ثانيا -اذا كان الاستاذ فهمي هويدي مؤمنا ومخلصا لهذا البرنامج في حد ذاته:

أ: فلماذا يوجه هجومه المستمر إلى انصار المجتمع المدني الذين لا يطالبون الا بمثله؟

ب- **ولماذا لا يوجه سهامه إلى أعدى أعداء هذا البرنامج ممن يقتلون الابرياء والاقباط والأدباء وأصحاب الرأي؟**

أليست من العلامات الدالة مقارنة ما كتبه **فهمي هويدي** عن محاولة قتل نجيب محفوظ في حجم طابع بريد كبير، وما لم يكتبه اطلاقا عن مقتل الابرياء، بما يخرج به كل اسبوع من اتهامات للطليعة الفكرية المثقفة المشغولة بشئون وطنها؟

ألم أقل لكم «أحمد الله كثيرا على أنني....»



الاستدعاء لقسم الشرطة..

* لا يملك رجل الشرطة أن يقبض عليك بسبب تقديم بلاغ أو شكوى ضدك.. ولكن يحق له إستدعاؤك بتوجيه طلب إليك بالحضور إلى قسم الشرطة لسماع أقوالك.

ومن حقك أن تذهب إليه أو لا تذهب ، دون أن يجبرك أحد على الذهاب، وإلا كان ذلك قبضا بدون وجه حق(المادة ٢٩ إجراءات جنائية).

الأمر بعدم التحرك..

*إذا حضر ضابط الشرطة إلى مكان عام (مقهى أو نادى مثلاً) لملاحظة حالة الأمن أو القبض على متهم هارب فإن من سلطته أن يأمر الموجودين بالبقاء فى أماكنهم لحين إنهاء مهمته ، ولا يحق له أن يتعرض لحرية أحد من الحاضرين أو أن يقوم بتفتيشه أو القبض عليه أو احتجازه بالقسم حتى ولو لم ينفذ الأمر بعدم التحرك وغادر المكان ، ففى هذه الحالة يحرر الضابط محضراً بذلك وتحكم المحكمة على المخالف بغرامة لا تزيد على ٣٠ جنيها (المادتان ٣٢ ، ٣٣ إجراءات جنائية).

التعرض المادى..

* اذا كانت هناك جريمة فى حالة تلبس، فإن رجال الشرطة الذين تقل رتبتهم عن رتبة مساعد شرطة مثل(الرقيب، الأومباشى أو العريف، العسكرى ، المخبر) يملكون التحفظ على المتهم حتى لا يهرب مع تسليمه فوراً إلى أقرب مأمور ضبط قضائى (ضباط وأمناء ومساعدى شرطة) وفى هذه الحالة لا يباح تفتيش المتهم أو احتجازه بالقسم إلا لفترة قصيرة تكفى لأستصدار إذن من النيابة بالقبض عليه وبالتالى تفتيشه (المادة ٣٨ إجراءات).

الاستيقاف...

* يملك رجال الشرطة سلطة إيقاف الشخص فى الطريق للتحرى عن ، أى سؤاله عن إسمه وعنوانه ومهنته والمكان الذى يتوجه اليه وابراز بطاقته الشخصية.

* وهذا الاستيقاف لا يكون صحيحاً إلا فى حالة واحدة، وهى التى يصدر فيها من الشخص تصرفات مريبة تثير الاشتباه فيه .. كأن يسير ليلاً فإذا شاهد رجل بوليس حاول الإختفاء عن نظره أو أخذ فى الجرى.

* يحق لرجال الشرطة عند استيقاف المشتبه فيه اقتياده الى قسم الشرطة للمزيد من التحرى ، دون ان يملكوا القبض عليه أو احتجازه أو تفتيشه.

* اذا كان الاستيقاف صحيحاً وأسفر عن جريمة تكون هذه الجريمة فى حالة تلبس ويجوز لمأمورى الضبط القضائى أن يقبضوا على المتهم ويقوموا بتفتيشه دون الحصول على إذن من النيابة.

مثال ذلك: إستيقاف شخص للتحرى عنه.. فيلقى من يده على الأرض لفافة مخدر .. هنا تتوافر حالة التلبس بالجريمة ويحق القبض على المتهم وتفتيشه.

* أما اذا لم يصدر تصرف مريب من الشخص وكان يسير فى الطريق سيراً عادياً حتى ولو كان ذلك فى وقت متأخر من الليل، أو كان يتلفت وهو سائر ، أو حتى إذا ارتبك حين شاهد رجل الشرطة وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك.. فإن هذه التصرفات طبيعية لا تجعل الشخص فى موضع ريبة أو شك ، وبالتالى لا يجوز استيقافه ، وإلا كان هذا الاستيقاف قبضاً بدون وجه حق.

القبض بواسطة رجال الشرطة...

* يملك رجال الشرطة (ضباط وأمناء ومساعدين فقط) القبض عليك فى حالتين:

الحالة الأولى : القبض من تلقاء أنفسهم، دون إذن من النيابة، فى حالةالتلبس بإرتكاب جريمة مثل مشاهدة رجل الشرطة للجانى أثناء قيامه بالاعتداء على مواطن ، أو سماعه أعيرة نارية واستغاثة المجنى عليه أو رؤيته للمواطنين وهم يجرون وراء شخص «إمسك حرامى».

وفى هذه الحالة يجب أن تكون الجريمة جناية أو جنحة عقوبتها الحبس أزيد من ٣ شهر.

ومعنى ذلك ان التلبس لا يتحقق فى المخالفات أو الجنح المعاقب عليها بالغرامة فقط أو الحبس أقل من ٣ شهور ، وبالتالى لا يجوز القبض فيها (المادة ٣٤ إجراءات جنائية).

الحالة الثانية: القبض بناء على اذن من النيابة العامة، حيث يقوم رجال الشرطة المذكورين بتنفيذ الاذن خلال المدة المحددة لإجرائه ، وفى دائرة إختصاصهم المكانى (المواد ٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ إجراءات).

* فى الحالات التى يقوم فيها رجال الشرطة بالقبض على الشخص، يحق لهم تفتيشه (المادة ٤٦ إجراءات).

* لا يجوز لرجال الشرطة تفتيش مسكن المتهم فى جميع الأحوال والظروف ، إلا بموجب إذن بذلك من النيابة (المادتان ٤٥ ، ٩١ إجراءات).

مدة القبض...

* لا يجوز إحتجازك فى قسم الشرطة ، اذا كنت متهماً بإرتكاب جريمة أكثر من ٢٤ ساعة ، ويتم عرضك على النيابة خلال تلك المدة.

* للنيابة العامة ان تحتجزك ٢٤ ساعة أخرى لحين استجوابك (المادة٣٦ إجراءات).

القبض بدون وجه حق..

* القبض بدون وجه حق جريمة معاقب عليها قانوناً (المادة ٢٨٠ عقوبات) ويكون ذلك اذا تم بدون إذن من النيابة وفى غير حالةالتلبس، أو إحتجاز المواطن فى قسم الشرطة أكثر من ٢٤ ساعة.

* فى هذه الحالة عليك أن تقدم بلاغا للنيابة للتحقيق فى واقعة القبض عليك بدون وجه حق، او ان يطالب محاميك انتقال النيابة الى قسم الشرطة لإثبات إحتجازك هناك دون سبب قانونى وعليك أن تستند إلى شهود قدر الإمكان.

وفي كل الأحوال إتصل بنا في التليفون او الفاكس رقم /٣٦٠٦١١٦/ او عنوان المركز ١١ شارع وزارة الزراعة شقة رقم /١٢/ بالدقي الطابق الرابع

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان



منذ أسابيع قليلة فقدت ترسانة القوانين المقيدة للحريات واحدامن أسوأ القوانين، منحه مصدروه إسما رنانا... **«قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى»!** ولم يكن الغاء هذا القانون بعد ١٦ عاما من صدوره مؤشرا لتحول ديمقراطى فى الحكم «فالألغاء جاء إعترافا بواقع قائم أدى الى فقدان هذا القانون لدوره وتجميده ، بعد نضال متصل سياسى وقانونى للاحزاب والقوى الديمقراطية أثمر الغاء المحكمة الدستورية لأهم مواده (المادة الرابعة وفقرات أساسية من المادة الخامسة) وعجز الحكم عن تطبيق مابقى منه. إضافة الى أن القانون شرع- كما يقول فى مادته الأولى- حماية لمبادئ ثورة ٢٣ يوليو وتحالف قوى الشعب العامل ومكاسب العمال والفلاحين الاشتراكية.. وكلها مبادئ ومصالح يعاديها بضراوة الحكم القائم.

وقد واكب الغاء هذا القانون حملة سياسية تحاول تصوير الأمر بإعتباره إنجازا ديمقراطيا للحكم **«وللحزب الوطنى الديمقراطى»** الحاكم. وتناسى حكامنا أنهم أصحاب هذا القانون سيئ السمعة ، وأن ترزية القوانين فى الحزب الحاكم هم الذين صاغوا بنوده، وأن نواب هذا الحزب المعادى للديمقراطية هم الذين أصدروه، وانهم قالوا أيضا عند اصدار هذا القانون بأنه قانون **«لتصحيح المسار الديمقراطى»** وقبل إلغاء هذا القانون بعامين أضافوا للقوانين القائمة -خاصة قانون العقوبات- موادا جديدة تستوعب كل المواد القانونية التى كانت موجودة فى قانون «حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى».

وتناسوا أيضا أن اليسار والقوى الديمقراطية وقفوا منذ اللحظة الأولى ضد هذا القانون وقاوموا اصداره بشجاعة وبسالة، وواصلوا معارضتهم له طوال ١٦ عاما حتى سقط أخيرا.

وعلى هذه الصفحات تنشر اليسار جزءا من الفصل الثانى من كتاب **«الأهالى صحيفة تحت الحصار»** تأليف **«حسين عبد الرازق»**..يروى قصة هذا القانون والمقاومة البطولية لحزب **«التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»** وصحيفة **«الاهالى»** والتى كان يرأس مجلس تحريرها **«محمد عوده»**.

وهى قصة تستحق أن تروى مرات ومرات لندرك أننا قادرون على إسقاط كل ترسانة القوانين المقيدة للحريات.. بالعمل والإصرار والشجاعة.. مهما طال الزمن.

نواب التجمع و الوفد و المستقلون يرفضون مشروع قانون «حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى» و نواب الحكومة يوافقون عليه فى ساعات

المباحث والنيابة و أبو صحلى .. يصادرون العدد ١٦ من الأهالي

تحويل حزب التجمع الي لجنة الاحزاب تمهيدا لحله

اعتقال ٦٢ من قيادات التجمع فجر يوم الاستفتاء

السادات يقول في أول مايو:

"لن اسمح ابدا بأن يعبث بمصير هذا الشعب نفر من أصحاب المذاهب والعملاء أو الذين تربوا بملاعق الذهب فى أفواههم"

خالد محيى الدين

"أرفض المشروع لأنه فصل الختام بالنسبة للحياة الحزبية"

جزء من الصفحة الأولى من العدد ١٦ من الأهالي



الإجراءات المقترحة عدول عن الديمقراطية .. و [illegible]

إصدار قوانين جديدة للحريات شهادة للمعارضة بأنها لم تخالف القوانين [illegible]

التجمع الوطني التقدمي يصدر بيانا يقول:

نداء إلى الهيئات الدستورية والأحزاب والنقابات لحماية المكاسب الديمقراطية

الأهالي

رئيس التحرير خالد محيى الدين

٨ صفحات ٣٠ مليما

تمسك بالشرعية.. ولانخشى الاحتكام للقانون

حزب التجمع الوطني .. هل يستمر أم يتقرر إلغاؤه؟

● قيود جديدة

كانت الغيوم تتجمع بسرعة. وأجهزة الرصد تزيد الصورة قتامة وتحصى على الأهالي مواقفها ومعاركها التى اكتسبت شعبية واسعة ووجدت صدى هائلا بين الجماهير. فبالإضافة الى موقف «الأهالى» من مذبحة الصاعقة المصرية فى لارناكا والتى اعتبرتها السلطة تحريضاً ومغازلة للقوات المسلحة، والتحقيقات الخاصة بأحداث ١٨و١٩ يناير، وحملتها ضد إنشاء محطات تليفزيون قطاع خاص، وبيع مؤسسة السينما واتهام وزير الإعلام بالمصلحة الشخصية فى هذا البيع، وموقفها ضد سياسة الصلح المنفرد مع إسرائيل والانحياز الكامل « للصديق » الأمريكي وضد سياسة الانفتاح، وسياسة العداء للديمقراطية والحريات العامة، ونشرها أول حديث لمحمد حسنين هيكل .. نشرت الأهالي عدداً من الموضوعات كانت بالنسبة للسادات حاسمة، وشهدت الساحة السياسية مظاهر عدة كانت بدورها تدفع إلى الصدام.

نشرت الأهالي فى ٣ مايو ١٩٧٨ تحقيقا تحت عنوان « **الرأسمالية العائلية** » اعتمد التحقيق على دراسة قدمها « د. جوده عبد الخالق » إلى المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين، الذى تقيمه الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، والمناقشات التى دارت حوله. وركز التحقيق على « **آل عثمان أحمد عثمان** » كنموذج صارخ لهذه الرأسمالية العائلية الطفيلية.

كان التحقيق فى جوهره بحثاً اقتصادياً علمياً مدعماً بالوثائق والأرقام. ولكنه بالنسبة للحكم كان عدواناً على « **آل البيت** » حسب تعبير السادات، الذى ثار وأرغى وأزبد وهدد...

ولم يكن موضوع الرأسمالية العائلية وحده الذى استفز السادات فى هذه الفترة.

الغريب أن تغطية إخبارية حول الانقلاب العسكرى الذى وقع فى افغانستان، ونشرته « الأهالى » فى صفحتها الأولى تحت عنوان « **آخر تطورات الموقف فى أفغانستان .. الديمقراطية والعدالة والاسلام .. أسس النظام الجديد** » ، استفز السادات الذى كان لايكف عن ترديد أن « **داود خان** » رئيس أفغانستان المخلوع - كان يجلس أمامه قبل الانقلاب بأسابيع قوياً واثقاً، ولكن الشيوعيين انقضوا عليه وقتلوه !

فى نفس الوقت كانت الساحة السياسية تدفع بالسادات للعدول عن الهامش الديمقراطى المحدود الذى كان مازال قائماً.

تعثرت المفاوضات المصرية الإسرائيلية بعد زيارة السادات للقدس. ورغم التنازلات الواسعة التى قدمها، فالتصلب الإسرائيلى أوشك أن يضيع كل شئ. وأدرك السادات أنه لابد من أن يقدم على مغامرة أخرى وتنازل آخر. كانت المساحة الزمنية المتاحة محدودة. ولم يعد مقبولاً أى كلمة أو تحرك ضد الاتفاق القادم الذى كان السادات مستعداً لدفع أى ثمن فى سبيل الوصول إليه.

بالإضافة إلى ذلك كان السادات قد ضاق بالأحزاب القائمة، خاصة التجمع والوفد. وبالمعارضة المحدودة داخل مجلس الشعب والتى قادها نواب التجمع « **خالد محى الدين - أبو العز الحريرى - المرحوم قبارى عبد الله** » وبعض النواب المستقلين وعلى رأسهم المرحوم « **الدكتورمحمود القاضى** » وبعض نواب الوفد.

وجاءت معركة انتخابات الجمرك، وانكشاف ضعف الحزب الحاكم « **حزب مصر العربى الاشتراكى** » برئاسة « **ممدوح سالم** » ، وبروز التجمع والوفد والدور الذى لعبه « **أبو العز الحريرى** » نائب الشعب عن كرموز خلال هذه المعركة) لتزيد من قناعة السادات بضرورة الحسم.

وفى نهاية شهر أبريل بدأت الحياة السياسية تمتلئ بأنباء، وإشاعات عن قرارات يعتزم السادات اتخاذها لفرض مزيد من القيود على الحركة السياسية والنقابية والصحفية.

ومهدت مجلة « أكتوبر » التى كان يرأس تحريرها « أنيس منصور » والمقرب حينئذ من السادات بمقال له تحت عنوان غريب .. « على الشعب أن ينقذنا من هذه الديمقراطية ».

وفى خطاب السادات فى عيد أول مايو « بشبرا الخيمة » شن هجوما على أحزاب المعارضة والأهالى ومجلس الشعب. فقال : « لن أسمح أبدا بأن يعبث بمصير هذا الشعب نفر من أصحاب المذاهب والعملاء .. أو الذين تربوا بملاعق الذهب فى أفواههم ». وقال السادات : «إن الخط الجديد الذى تستغله بعض القوى هو تشويه الرسميين وإطلاق الاشاعات حولهم واستجوابهم فى مجلس الشعب»..وأدان الرئيس استغلال معاناة الشعب. ووصف صحيفة « الأهالى » بالغباء. وقال إنه لا يعترض على قيام تنظيم يسارى مصرى « لكننا نعترض على وجود عملاء داخل تنظيم اليسار.. الولاء لا يكون لاثنين .. الولاء لمصر فقط ». وهاجم السادات مايحدث فى مجلس الشعب من « سباب وانفلات أعصاب ومناورات بغيضة » وقال السادات إنه سيواجه الأمر. إن لزم « بالعمال والفلاحين »!!

وكان خطاب أول مايو تمهيدا لخطاب آخر للسادات فى ١٤ مايو، أعلن فيه التحول الشامل عن التجربة الديمقراطية المحدودة التى وعد بها. ودعا فيه الى استفتاء على مجموعة من المبادئ تمنع تقلد وظائف الإدارة العليا فى الدولة أو القطاع العام أو الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات العامة والمهنية، أو للكتابة فى الصحف أو العمل فى أى وسيلة من وسائل الإعلام ، أو فى عمل من شأنه التأثير فى الرأى العام، كل من يثبت أنه يدعو أو يشارك فى الدعوة لمبادئ تناقض أحكام الشرائع السماوية، ويمنع كل من تقلد مناصب وزارية منتميا للأحزاب السياسية التى تولت الحكم أو اشترك فى قيادة هذه الأحزاب وإدارتها (عدا الحزب الوطنى ومصر الفتاة) وكذلك كل من قدم للمحاكمة فى قضية مايو ١٩٧١ (الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الاشتراكى) من الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو ممارسة أى نشاط سياسى، وتحويل الصحافة إلى سلطة رابعة.

وفى نفس الخطاب أعلن السادات تحويل «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» إلى اللجنة الخاصة بالأحزاب فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى تمهيدا لحله.

وفى اجتماع عقده السادات برؤساء تحرير الصحف بعد الخطاب بيومين، عاد للهجوم على جريدة الأهالى وقال لصحفييه : « هما أصدروا كام عدد (١٦) .. كفاية عليهم » .

وبالفعل كان القرار قد اتخذ بمصادرة العدد ١٦ الذى كان يتم تجهيزه وطبعه يوم الثلاثاء ١٦ مايو ١٩٧٨.

أول لقاء مع المباحث

احتل موضوع الاستفتاء الذى دعا إليه السادات يوم ١٤ مايو على أن يجرى بعد أسبوع، وموقف حزب التجمع منه، مكان الصدارة فى العدد الذى كنا بصدد طبعه. كانت السكرتارية العامة للحزب قد عقدت اجتماعها مساء نفس اليوم، وبعد خمس ساعات من النقاش قررت :

* اعتبار السكرتارية العامة فى حالة انعقاد مستمر.
* إصدار بيان بوجهة نظر الحزب فيما حدث.
* تشكيل عدد من اللجان : للطوارئ، والإعلام، والنشاط الحزبى، ولجنة قانونية، ولجنة للاتصال بالقوى السياسية فى مصر.
* تنظم لجنة النشاط الحزبى، عقد مؤتمرات واجتماعات المحافظات والأقسام وتعد لاجتماع الهيئة التأسيسية « فى حالة الضرورة ».

وأعد البيان للنشر فى الصفحة الأولى من الأهالى تحت عناوين بارزة احتلت رأس الصفحة..

لا لاستفتاء الأحد القادم.

الإجراءات المقترحة عدول عن الديمقراطية .. وتصفية للمعارضة بكل اتجاهاتها.

إصدار قوانين جديدة « للحريات» شهادة للمعارضة بأنها لم تخالف القوانين القائمة.

نداء إلى المؤسسات الدستورية والأحزاب والنقابات لحماية المكاسب

الصفحة الأولى من العدد ١٩ من الأهالى



الأهالى تصدر عددها الاخير بعد أن قررت الاحتجاب

الأهالى

حزب التجمع الوطنى يحدد مستقبله يوم الأحد

الحزب يتخذ الإجراءات القانونية للطعن فى دستورية قانون حماية الجبهة الداخلية

القانون الجديد يسلب السلطة القضائية سلطاتها ويمنح سلطات جديدة !

التجمع يرفض التدخل فى شئونه ويتمسك باستقلاليته

النقد بالشعب

لماذا لا يطبق قانون من أين لك هذا؟







خالد محيي الدين- لباري عبد الله- أبو العز الحريري .. لا للقانون

الديمقراطية.

واحتل نص البيان وعليه توقيع كل أعضاء السكرتارية العامة الصفحة الثالثة وتحت اسم الأهالي مباشرة كانت هناك قصة إخبارية كاملة حول تطور الأحداث واخترنا لها عنوانين :

نتمسك بالشرعية - ولا نخشى الاحتكام للقانون

حزب التجمع الوطني ..هل يستمر.. أم يقرر إلغاؤه !

كانت الأمور تسير بصورة طبيعية في المطبعة طوال يوم الثلاثاء ١٦ مايو ١٩٧٨ حتى الساعة الرابعة مساء ، عندما وصل شخصان لا أعرفهما وتوجها مباشرة الى مكتب رئيس مجلس إدارة دار التعاون الذى حضر بدوره بعد قليل. أكد أحد العمال أن السيدين ضابطان بمباحث أمن الدولة.

وفي السابعة مساء ، ظهر عدد آخر من مخبري مباحث أمن الدولة ، وكان العدد جاهزاً للطبع. وفرض حصار على كل مخارج المطبعة. وفي الثامنة مساء ، حاول الزميل **أحمد عز العرب** سكرتير التحرير دخول المطبعة لمراقبة الطبع كما يحدث عادة. فمنعه المخبر الواقف على بابها. وتأكد أن الأمر جد لاهزل فيه. اتصلت بمقر الحزب « **خالد محي الدين** » الذى حضر ومعه **د.يحيى الجمل** «أمين اللجنة السياسية » ودخلنا جميعا الى مكتب **ممدوح رضا** رئيس مجلس الادارة. وهناك تعرفنا بالسيدين اللذين وصلا في الرابعة، وكان وصولهما إيذاناً ببدء الحصار والاحتجاز والمصادرة. كانا **العقيد محمد العادلي والرائد حمدى عبد الكريم** من مباحث أمن الدولة فرع القاهرة.

بهدوء، أكد **العقيد العادلي** أن الأمر مازال مطروحاً على النائب العام ليقرر إذا ما كان العدد سيصادر أم لا. اتصل **د.يحيى الجمل** بالنائب العام ليفاجأ أن النائب العام كالزوج آخر من يعلم. وطلب فسحة من الوقت ليسأل عن الأمر. وفي اتصال ثان علم **د.يحيى الجمل** أن الأمر معروض على نيابة أمن الدولة العليا. وفي العاشرة والربع ومع ظهور أول نسخة، أبلغ **العقيد محمد العادلي** الحاضرين أن نيابة أمن الدولة، أصدرت قراراً بالتحفظ على العدد ١٦ من الأهالي، وأن أمر التحفظ سيعرض على رئيس محكمة القاهرة الابتدائية في الساعة الثامنة صباح الأربعاء ، وعدنا جميعا الى منازلنا لنبدأ الاتصالات بالزملاء، والأصدقاء ، من المحامين، ونقابة المحامين والصحفيين استعداداً لجلسة الصباح.

أسباب « أبو سحلي »

في التاسعة و ٤٥ دقيقة من صباح يوم الأربعاء ، ١٧ مايو ١٩٧٨ عقدت الجلسة الخاصة للنظر في أمر التحفظ على جريدة الأهالي برئاسة المستشار **أنور أبو سحلي** . وقد قرر سيادته عقد الجلسة بغرفة المداولة وليس بقاعة المحكمة، وسمح للصحفيين بالدخول. حضر من الأهالي **خالد محي الدين** وأنا وفريدة النقاش،ومعنا المحامون : **د.يحيى الجمل** (أمين اللجنة السياسية) **أحمد نبيل الهلالي** عضو مجلس نقابة المحامين، **ماهر محمد على** مقرر لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين ، **عبد العزيز محمد، أحمد مختار قطب، عبد العزيز جبر، يوسف عثمان** المحامون. وحضر الزميل **محمود سامي** سكرتير نقابة الصحفيين عن النقابة وطلب إثبات حضوره وانضمامه إلى **خالد محي الدين** في طلب إلغاء أمر الضبط.

تبين من الاطلاع على الأوراق أن المصادرة ترتبط ببيان السكرتارية العامة حول الاستفتاء ، فمحضر الضبط الخاص بمباحث أمن الدولة، والمقدم الى نيابة أمن الدولة، يقول :

« بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٦م الساعة ٩.١٥ مساء ، بمعرفتنا نحن رائد **حمدى عبد الكريم** الضابط بمباحث أمن الدولة أثبت الآتي:

تم اليوم طبع جريدة الأهالي العدد السادس عشر المفروض توزيعه صباح باكر ١٧ الجارى. وبعد انتهاء عملية الطبع وخروج أعداد الجريدة الى سيارات التوزيع والموزعين، علمنا من أحد مصادرنا أنها تتضمن منشورا مثيرا يتعرض بالهجوم الشديد لخطاب السيد رئيس الجمهورية الذى ألقاه بمجلس الشعب يوم ١٤ الجارى وتحريضاً لجماهير المواطنين والهيئات والنقابات المختلفة ضد ماجاء بهذا الخطاب، من الدعوة الى الاستفتاء الشعبي على القوانين الخاصة بتصحيح المسار الديمقراطي بالبلاد. ومرفق طيه عدد من أعداد الجريدة المتضمن هذا المنشور، وغيره من المقالات العدائية المحررة بذات الأسلوب الإثاري، وقد قمنا صونا للسلام الاجتماعي



محمد عوده..

رئيس مجلس التحرير

بضبط جميع أعداد الجريدة تناديا من الاستمرار فى عملية توزيعها بقصد تلافى الآثار الضارة على المصلحة العامة والتى كان يمكن حدوثها فيما لو تم توزيع العدد على المواطنين.

كما وصلتنا معلومات أن المنشور المتضمن دعوة للجماهير لمقاطعة الاستفتاء على قوانين تصحيح المسار الديمقراطى تم طبع كميات منه بالإضافة إلى نسخ جريدة الأهالى المشار إليها، وجارى ضبط نسخ هذا المنشور المعدة للتوزيع لنفس الأسباب السابقة منعاً للبلبلة والاثارة الضارة بالمصلحة العامة التى تترتب على ترويجه.

يحيى الجمل..

النائب العام لا يعرفنا



وأقفل المحضر على ذلك عقب اثبات ماتقدم، ويعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة برجاء الأمر بتأييد عملية ضبط أعداد الجريدة المعدة للتوزيع، وكذلك تأييد عملية ضبط نسخ المنشور المطبوع على حده.

حمدى عبد الكريم »

وبعد عرض الأمر على المستشار **مصطفى طاهر** رئيس نيابة أمن الدولة العليا، أشّر على هذا المحضر بمانصه :

« ١٩٧٨/٥/١٦ نحن **مصطفى طاهر** رئيس نيابة أمن الدولة العليا

بعد الاطلاع على هذا المحضر وعلى عدد جريدة الأهالى المعد للتوزيع المؤشر عليه منا بالنظر نأمر باقرار عملية ضبط الجريدة. ويعرض هذا المحضر وعددها المرفق على السيد الزميل **عدلى حسين** رئيس نيابة أمن الدولة العليا لعرض الأمر على السيد المستشار رئيس محكمة القاهرة الابتدائية نحو تأييد الضبط.

ونأمر بضبط أى نسخ من البيان المتضمن بالجريدة، ويعرضها بذات الطريقة السالفة للنظر نحو إقرار ضبطها.

وتكلف مباحث أمن الدولة بالإتصال برئيس تحرير الجريدة المسئول للتكليف بالحضور باكر صباحا الساعة الثامنة أمام السيد المستشار رئيس محكمة مصر الابتدائية لسماع أقواله فى شأن طلب تأييد أمر الضبط ».

ترافع « **المستشار عدلى حسين** وترافع **د.يحيى الجمل ونبيل الهلالى وماهر محمد على وعبد الحليم رمضان وعبد العزيز محمد**. وقررت المحكمة النطق بالقرار فى اليوم التالى الخميس ١٨ مايو ١٩٧٨ الساعة العاشرة صباحاً.

وكان هذا أول إجراء غريب. فالحكمة فى اشتراط عرض الصحيفة المطلوب ضبطها قبل الساعة الثامنة صباحا هو إتاحة الفرصة أمامها للتوزيع فى نفس اليوم فى حالة عدم تأييد أمر الضبط ، وتأجيل القرار لليوم التالى جاء كسابقة تثير الانتباه.

وكان الإجراء الآخر الغريب، هو مبادرة رئيس المحكمة « **المستشار أنور عبد الفتاح أبو سحلى** » بكتابة حيثيات لقرار تأيد أمر الضبط، وهو أمر لايشترطه القانون من قاضى الأمور الوقتية، وليس له سابقة. وقد فسر رئيس المحكمة هذا الإجراء عند إعلانه لقرار المحكمة، بأن المحكمة رأت أن تحمل نفسها عبء كتابة أسباب القرار لما لهذا الموضوع من أهمية لتعلقه بحرية الصحافة والديمقراطية والأحزاب والرأى العام.

وقد التزم المستشار **أنور أبو سحلى** بهذا التقليد فى كل مرة عرض عليه طلب نيابة أمن الدولة العليا بتأييد أمر ضبط الأهالى.

المهم صدر صباح الخميس قرار المحكمة بمصادرة العدد السادس عشر من الأهالى، وكان قد طبع منه قبل أن توقف مباحث أمن الدولة الطبع ١٧٢٥٠ نسخة.

فى نفس الوقت أحاط ضباط ومخبرو مباحث أمن الدولة بالمقر الرئيسى للحزب (١كريم الدولة)، وفرضت رقابة ومتابعة دقيقة لعدد من قيادات الحزب، كنت واحداً منهم. واعتقل عدد من قيادات وأعضاء الحزب فى المحافظات المختلفة فجر يوم السبت ٢٠ مايو، وفجر يوم الأحد ٢١ مايو (يوم الاستفتاء) أفرج عنهم جميعاً بعد انتهاء الاستفتاء. فى القاهرة اعتقل ١٠ من قيادات الحزب، أفرج عن ثمانية منهم من مبنى مباحث أمن الدولة بينما عرض الزميلان **عبد الحميد الشيخ وسمير عبد الباقى** على النيابة التى أمرت بإخلاء سبيلهما.

فى الفيوم ألقى القبض على أمين الحزب « **د.لطفى سليمان** » ، وثلاثة من الأعضاء فجر الأحد وأفرج عنهم فى الثالثة بعد الظهر. وألقى القبض على ٣ أعضاء فى المنيا و٤ فى الأسكندرية، ٨ من قيادات محافظة البحيرة و٦ من مراكزها، ومقرر الحزب و ٥من الأعضاء فى السويس و٨ فى الغربية، و٤فى الإسماعيلية، ٢ فى بور سعيد، ١٢ فى قرية كمشيش بالمنوفية.

أدرك الجميع بعد الاستفتاء ومصادرة العدد السادس عشر من الأهالى والاعتقالات وقرار تحويل الحزب الى لجنة الأحزاب (لم ير النور هذا القرار) ، واعتقال (نائب الشعب « أبو العز الحريرى »..أن الدائرة تضيق بسرعة فائقة وأن استمرار الأهالى أصبح قضية مشكوكا فيها ، بل وشبه محسومة. ومع ذلك كنا نشعر بالتحدى وضرورة أن نواصل الصدور مهما كان الثمن الى أن يحال بيننا وبين الرأى العام تماماً.

واجتمعنا بروح التحدى لوضع خطة العدد الجديد.

فى يوم الثلاثاء ٢١ مايو توجهت كالعادة إلى دار التعاون لتنفيذ العدد ١٧. كانت مانشيتات العدد « هادئة » بحيث لم تعكس سخونة الموقف.

« حزب التجمع : أردنا تنبيه الرأى العام للأخطار التى تهدد

الديمقراطية

اجماع مختلف القوى السياسية المعارضة على الدفاع عن الديمقراطية.

بيان لرئيس الجمهورية حول نتائج الاستفتاء.

مجلس الشعب يناقش التشريعات الجديدة الأسبوع القادم».

ولكن مادة العدد كانت تعكس بدقة الموقف الصحيح.

فعلى الصفحة الثالثة نشرت الأهالى نص المؤتمر الصحفى الذى عقده **خالد محى الدين** وحضره مراسلو الصحف المصرية والعربية والأجنبية وتناول فيه موقف الحزب من الاستفتاء، وقرارات السادات المعادية للديمقراطية ومصادرة الأهالى. وطرح بعض الصحفيين أسئلة ظنوها محرجة تتعلق بموقف الحزب من الإسلام وما ادعوه من عمالة الحزب لدولة أجنبية – وأجاب **خالد** ونشرت الأهالى المؤتمر كاملاً. ونشرنا على نفس الصفحة المؤتمر الصحفى **لفؤاد سراج الدين**، وتصريحاً للمستشار **ممتاز نصار** أعلن فيه أنه سيعارض فى مجلس الشعب أى تشريع يتضمن مساساً بالدستور، وكان مجلس الشعب سيبدأ يوم السبت التالى (٢٧ مايو ١٩٧٨) النظر فى عدد من التشريعات تنفيذاً لنتائج الاستفتاء، وبرقية من أساتذة الجامعات بالأسكندرية لرئيس الجمهورية تناشده تأجيل الاستفتاء، وقرارات المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية.

وفى الصفحة الرابعة تحقيق عن المصادرة تحت عنوان:

« كيف صودر العدد الماضى من الأهالى !.

ممثل النيابة : بيان التجمع الوطنى حرض على مقاطعة الاستفتاء – الدفاع ينفى ويقول :بطاقة الاستفتاء.. نعم.. و لا، وقد أخذنا الأخيرة.. فماهى الجريمة؟..»

وفى حوالى الساعة الرابعة مساء بدأ وصول « طلائع » قوات مباحث أمن الدولة وعلى رأسهم **العقيد محمد العادلى والرائد حمدى عبد الكريم**، وأبلغت **خالد محى الدين** أن هناك نية مبيتة لمصادرة العدد. وصل **خالد محى الدين** وتركته يصعد الى الدور الأول حيث يوجد مكتب **ممدوح رضا** رئيس مجلس إدارة وتحرير دار التعاون. فوجئ خالد أن الغرفة مغلقة وأن السعاة يعتذرون عن فتح أى غرفة بحجة أنهم لايملكون



ممتاز نصار وخالد محيى الدين .. المعارضة الوفدية واليسارية..

المفاتيح. وصل الزميل **محمد الصيفى** وفوجئ **بخالد محى الدين** واقفاً يتمشى فى الطرقات. سارع بفتح مكتبه ودعاه للجلوس فيه. عندما عاتب السعاة قالوا له :«ما باليد حيلة فقد شدد علينا رئيس مجلس الإدارة « **ممدوح رضا** » بعدم فتح أى غرفة **لخالد محى الدين**». حضر **ممدوح رضا** بعد قليل وانتقل **خالد** إلى غرفته ليجد **العقيد العادلى** هناك. حوالى الساعة ٨,٥٠ دقيقة قال العقيد العادلى للأستاذ :خالد إن هناك قراراً بمصادرة العدد. تعجب **خالد** لأن المطبعة لم تكن قد دارت بعد، طلب نسخة من الأهالى فاعتذر **العقيد العادلى** عن الاستجابة لطلبه. توجه **خالد محى الدين** بنفسه إلى قسم قصر النيل وأثبت فى حوالى الساعة التاسعة وعشر دقائق فى المذكرة رقم ٥٠ أحوال قسم قصر النيل بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣ أن نيابة أمن الدولة أصدرت قراراً بالتحفظ على العدد ١٧ من الأهالى قبل طبع العدد وتسليمه لشركة التوزيع. وفى حوالى العاشرة مساء، وكان **خالد محى الدين** لازال فى القسم، حضر إليه لطفى واكد وأبلغه أن المطبعة بدأت فى طبع الأهالى، فكلفه خالد الاتصال **بممدوح رضا** لوقف الطبع. الغريب أن مأمور قسم قصر النيل عندما انتقل إلى دار التعاون ومعه رئيس المباحث بناء على بلاغ رئيس تحرير الأهالى سجل فى محضره أنه لم يشاهد أى تواجد لرجال الشرطة أمام الدار وقابل **ممدوح رضا** رئيس مجلس إدارة دار التعاون الذى أفاده أن العدد ١٧ من جريدة الأهالى بدأ طبعه بالفعل فى الثامنة والنصف، وظل الطبع مستمراً إلى أن طلب المسئولون فى جريدة الأهالى وقفه. وأثبت سيادة المأمور أيضا أن العقيد **محمد العادلى** أبلغه تليفونيا بعدم إخطاره أحداً بالتحفظ على العدد ١٧ من جريدة الأهالى أو وقف طبعها.

المهم تمت المصادرة وكان علينا أن نتجمع مرة أخرى أمام المستشار **أنور أبو سحلى** صباح الأربعاء ٢٤ مايو ١٩٧٨.

حضر **خالد محى الدين** فى الصباح وحضرت معه وحضر عدد كبير من المحامين هم .. **يحيى الجمل، وزكى مراد، وممتاز نصار، وأحمد الخواجه** (نقيب المحامين) **وماهر محمد على، ووجيه عباس، ومحمد بشت، ومحمد علوان** (عضو مجلس النقابة).

ومثل نيابة أمن الدولة « **عدلى حسين** » و « **يوسف دراز** ».

كان محضر الضبط هذه المرة متخما ومتنوعا. لم يترك شاردة أو واردة فى العدد إلا وسجلها كسبب للمصادرة.

يقول محضر الضبط .. « بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣ الساعة ١٠ مساء بمعرفتنا

نحن رائد حمدى عبد الكريم الضابط بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة، أثبت الآتى:

تم طبع جريدة الأهالى العدد السابع عشر المقرر توزيعه صباح باكر الأربعاء ٢٤ الجارى. وبعد انتهاء عملية الطبع وخروج أعداد الجريدة إلى سيارات التوزيع، علمنا من أحد مصادرنا أنها تتضمن موضوعات من شأن نشرها إثارة الرأى العام وإحداث بلبلة فكرية بين أوساط الجماهير.

وتدور محاور هذه الموضوعات على التشكيك فى مسار الإنتخابات التى تمت بدائرة الجمرك بالاسكندرية. وكذلك الإجراءات التى تمت باستفتاء الشعب على المبادئ الستة التى طرحها السيد رئيس الجمهورية، والتشكيك فى الممارسة الديمقراطية.

إلى جانب تضمن العدد أخبارا وتعليقات وإشارات انتقادية غير موضوعية بهدف الإثارة والتشكيك. ومن بين هذه الموضوعات مايلى:

– قرارات صادرة من المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس نقابات المحامين الفرعية. علما بأن هذا البيان قد صدر داخل النقابة وتداوله بعض أعضائها ولم يقم مجلس النقابة بإخطار أى من المسئولين عن صدوره أو رغبة فى نشره بوسائل النشر أو توزيعه على الجمهور.

– مقال بعنوان « مسئولية كل مواطن » يدور حول التشكيك فى الممارسة الديمقراطية.

– تحقيق صحفى حول مسار مصادرة العدد «١٦» من جريدة الأهالى، يتضمن تشكيكا فى سلامة إجراءات المصادرة رغم صدور حكم قضائى له حجيته يؤكد سلامتها.

– مقال لعضو مجلس الشعب السيد/ **ممتاز نصار** بعنوان « سأعارض فى مجلس الشعب أى إجراء يتضمن مساسا بالدستور ».

– مقال بعنوان « تأملات » بقلم السيد **أمين هويدى** يتهكم فيه على إطلاق اسم بحيرة السد العالى على بحيرة ناصر ونقل تبعيتها لوزارة الإسكان، إلى جانب الاستخفاف بما أطلق من تعبير على توفير احتياجات الجماهير من المواد التموينية « بالأمن الغذائى » حيث أطلق عليه لفظ « والأمن السمكى »

– نشر رسالة مرسلة من أعضاء نادى هيئة التدريس بجامعة الأسكندرية الى السيد الرئيس والسيد رئيس مجلس الوزراء، التى تضمنت تحفظات على ماتضمنته ورقة الاستفتاء، ومناشدتهم للسيد الرئيس بإرجاء عملية الاستفتاء.

– نشر رسالة بتوقيع أحد المواطنين ويدعى « **عبد الحليم عبد القوى محمد** » من شأنها تأليب الرأى العام.

– نشر اجتماع مقررى المحافظات بالحزب مع لجنة الطوارئ ويتضمن وقائع الاجتماع المشار إليه إسقاطاً وهجوماً على القيادة.

– موضوع بعنوان « البديل بدون عصبية » يدور محوره حول التشكيك فى قدرة القيادة السياسية والحكومة فى تسيير أمور الدولة.

– تحقيق صحفى بعنوان « ضربوا نواب الوفد واحتجزوا مرشح التجمع فنجح مرشح الحكومة » عن انتخابات دائرة الجمرك.

هذا بالإضافة إلى مقالات أخرى تنهج نفس المنهج.

وقد قررنا صونا للسلام الاجتماعى ضبط جميع أعداد الجريدة تفادياً لاستمرار عملية توزيعها، بقصد تلافى الآثار الضارة على المصلحة العامة، والتى كان يمكن حدوثها فيما لو طرح العدد فى الأسواق. وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ماتقدم. وعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة، برجاء الأمر بضبط أعداد الجريدة المعدة للتوزيع. »

رائد حمدى عبد الكريم »

يعرض على السيد رئيس نيابة أمن الدولة ومرفق أربع نسخ من العدد ١٧ من الجريدة.

ووافقت النيابة على الضبط، وعرض الأمر على **المستشار أنور أبو سحلى**، وترافع المحامون والنيابة وفى النهاية صدر القرار (فى نفس اليوم) بتأييد أمر الضبط.

واستندت المحكمة فى أسبابها إلى نشر الجريدة فى هذا العدد موضوعات وأخباراً تنطوى على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ عقوبات. وحددتها فى ٤ موضوعات هى:

* الخبر المنشور فى الصفحة الثالثة والذى يتضمن صدور قرارات من المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين ومجالس النقابات الفرعية.
* والخبر المنشور فى الصفحة الثالثة أيضاً عن صدور برقية من أساتذة جامعة الاسكندرية للسيد رئيس الجمهورية تطالب بإرجاء الاستفتاء.
* المقال المنشور فى الصفحة السادسة بتوقيع (فقيه) تحت عنوان (الصبر).
* المقال المنشور فى الصفحة السابعة تحت عنوان « أرشيف » « المحرضون هم السبب ».

حماية الجبهة الداخلية

بعد المصادرة الثانية لم يعد لدينا شك أن السادات قد اتخذ قراراً نهائياً بإغلاق الأهالى. ومع ذلك

كان هناك إصرار فى الحزب على استمرار الصدور أطول وقت ممكن، وقررنا أن يصدر العدد ١٨ من الأهالى عدداً وثائقياً خالصاً لنحرم الحكومة متعة المصادرة. وللأسف فلا أذكر اسم الزميل العبقرى الذى تقدم بهذا الاقتراح. المهم أصدرنا العدد ١٨ فى ٤ صفحات وبالسعر العادى ٣ قروش وكل مادته نص البرنامج الذى أشهر على أساسه حزب التجمع فى ٢٩ مارس ١٩٧٦، ورأى نواب حزب التجمع فى مشروع قانون العدالة الضرائبية مستخرجا من مضبطة مجلس

السادات وبيجين وكارتر .. كامب ديفيد

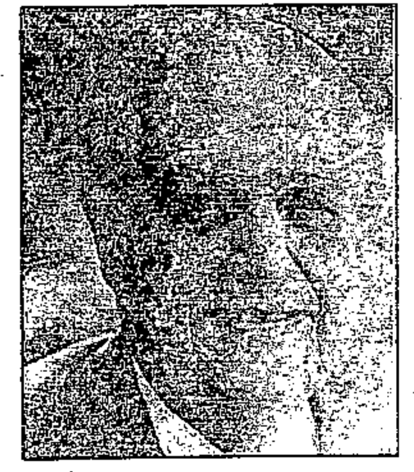


الشعب فى فبراير ١٩٧٨، ونص البيان الذى ألقاه خالد محى الدين فى مجلس الشعب باسم نواب الحزب فى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧ رداً على بيان الحكومة وتناول موقف الحزب من القضية الوطنية والأزمة الاقتصادية.

لم تستطع الحكومة مصادرة العدد، وخرج إلى الرأى العام بعد غياب أسبوعين. كانت المفاجئة اقبال الرأى العام على شراء « الأهالى » التى لم تكن فى هذا العدد « صحيفة »، وانما كانت نشرة أرشيفية إذا جاز التعبير. ومع ذلك وصل التوزيع إلى ٩٧٩٢٢ نسخة من جملة المطبوع ١٠١٩٥٠ أى بنسبة ٩٦ ٪ ولا أملك وأنا أراجع هذه الأرقام بعد مضى ١٢ عاماً إلا أن أحنى رأسى مرة أخرى امتناناً للقارئ، للانسان المصرى البسيط الذى عبر عن تضامنه معنا بهذا الإقبال المذهل على شراء هذا العدد من الأهالى.

وتحركت الأحداث بسرعة فائقة. صدر العدد فى ٣١ مايو، وفى اليوم التالى مباشرة الخميس أول يونيه عرض مشروع بقانون تحت اسم « **حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى** » على مجلس الشعب. وأثار هذا القانون الذى صدر فى ٢٤ ساعة فى اجتماع واحد يكاد يكون ممتداً بين جلسة اللجنة التشريعية والجلسة العامة لمجلس الشعب، ضجة هائلة فى الحياة المصرية، فهو أسوأ قانون عرفته الحياة السياسية والدستورية فى مصر، ينتهك الدستور وحقوق الانسان بصورة سافرة وصريحة، ويعلن بوضوح لا لبس فيه أن مصر تحكم دكتاتورياً بسلطة الفرد والحزب الواحد.

قدم المشروع الى المجلس دون أن يعرف صاحبه. وعندما قال الدكتور **محمود القاضى** فى اللجنة التشريعية :« يبدو وكأن مقدم المشروع مجهول، حيث لا توقيع عليه لمن قدمه، لم يجاوبه أحد .. وقيل له :« إنه مقدم من بعض السادة أعضاء حزب مصر »، وعندما أثيرت نفس الملاحظة فى المجلس، طلب المهندس **سيد مرعى** رئيس المجلس من **حافظ** بدوى رئيس اللجنة التشريعية أن يرد على هذه النقطة فقال :« أن المشروع مقدم من عشرة أعضاء هم : **محمود دياب، سعد عثمان، محمد جاب الله، محمود أبو النصر، محمود شعير، محمد جابر، فهمى منصور، أحمد الصديق متولى، محمد رشوان خلف الله، عبد المنصف الدفراوى**» وعند التصويت على المشروع صوت ضده نواب التجمع والوفد والمستقلين. وقال خالد



فؤاد سراج الدين..
حل الوفد

محى الدين : « بصفتى عضو مجلس الشعب ورئيس حزب أرفض المشروع لأنه فصل الختام بالنسبة للحياة الحزبية ».

وبصدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ « قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى » دخلت الحياة السياسية فى مرحلة جديدة تماماً.

قررت الجمعية العمومية لحزب الوفد :

« أولاً : استنكار الإجراءات الاستثنائية الأخيرة، وإعلان الثقة الكاملة برئيس الحزب وقياداته وهيئته العليا، ويشيد بتاريخهم الوطنى ونزاهتهم التى شهد بها الجميع حتى محكمة الثورة.

ثانيا : حل حزب الوفد الجديد للأسباب السابقة اعتباراً من اليوم، وتفويض الهيئة العليا للحزب فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار »

وعقدت السكرتارية العامة لحزب التجمع اجتماعاً طارئاً مساء الأحد ٤ يونيه ١٩٧٨ استمر أربع ساعات أصدرت فى نهايته بياناً حدد ٥ نقاط اعتراض على القانون، وقررت :

« أولاً : دعوة الهيئة التأسيسية لاجتماع طارئ فى الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ١١ يونيه ١٩٧٨ بالمقر المركزى للبت فى مستقبل الحزب على ضوء هذه التطورات السياسية الخطيرة.

ثانياً : اتخاذ الإجراءات القانونية للطعن فى دستورية هذا القانون والغائه.

ثالثاً : وإلى أن تصدر الهيئة التأسيسية قرارها حول مستقبل الحزب، فإن السكرتارية العامة ترى من واجبها أن تحدد الموقف من القانون الجديد والذى تبلور من خلال حوارها المتصل مع مختلف قواعد الحزب وهيئاته القيادية على النحو التالى :

١- الامتناع عن النشاط السياسى الجماهيرى فى ظل هذا القانون.

٢- يقتصر النشاط الحزبى حتى صدور قرار الهيئة التأسيسية على العمل الداخلى بالمقرات، ويدخل فى ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية للدفاع عن الحزب وأعضائه، وتنظيم المناقشات العامة حول مستقبل الحزب.

٣- توقف جريدة الأهالى عن الصدور اعتباراً من يوم الأربعاء ١٤ يونيو ١٩٧٨.

٤- الإصرار على استقلالية الحزب ووحدة كل فصائله، وعدم التدخل فى شئونه الداخلية وأن يكون الفيصل فى العضوية هو اللائحة الداخلية للحزب التى أقرت وفقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية.

٥- دعوة كافة الهيئات القيادية والأعضاء إلى التحلى بالمزيد من الانضباط التنظيمى والتمسك بالشرعية، والارتفاع الى مستوى المسئولية للمرحلة الراهنة من نضالنا الديمقراطى القومى.

٦- إيقاف قبول أى عضوية جديدة فى ظل هذا القانون».

وكان علينا أن نصدر العدد ١٩ فى ٧ يونيه ١٩٧٨ لنقول للقارئ وداعاً. وداعاً لأننا لم نكن نعرف متى سيتاح لنا أن نلتقى.

وصدر العدد ومانشته الرئيسى يقول « **الأهالى تصدر عددها الأخير بعد أن قررت الاحتجاب** »

« **حزب التجمع الوطنى يحدد مستقبله يوم الأحد** » .. وكان لصدوره قصة أيضاً.

فقد تحفظت مباحث أمن الدولة (المقدم **سعيد البلتاجى**) على العدد وطلبت من النيابة الإذن بضبطه وأذنت نيابة أمن الدولة. وفى اليوم التالى عرض أمر الضبط القضائى على المستشار **أنور أبو سحلى**، بحضور رئيس التحرير وحضورى ومعنا **والدكتور عصمت سيف الدولة**» المحامى وبعد أن ترافع « **أنور العماصى** » وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا، والدكتور عصمت، قررت المحكمة « إلغاء أمر ضبط العدد التاسع عشر من جريدة الأهالى الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧ والافراج عن العدد المضبوط.

ونزل الستار على هذا الجزء من هذه التراجيديا، ليبدأ جزء آخر، قصير لكنه كان لامعاً وصاخباً.



جامعة قنا.. وندواتها الموسعة: الإعجاز العلمي في القرآن

خليل عبد الكريم

الصعيد الجوانى مضروب فى التنمية بكل صورها، لإهمال حكومة الحزب الوطنى له، ولذا فهو مثال فريد فى التخلف من كل ناحية، ولا يتصور أحد مداه(التخلف) الا اذا رآه بعينيه.

والجامعة- أى جامعة- من مهامها الرئيسية أن تعمل جاهدة على المساهمة فى تنمية إقليمها بتقديم الدراسات والبحوث والاحصائيات.. الى المحافظة وبحضها على تنفيذها وبدفع طالباتها وطلبتها الى خدمة مجتمعهم والأخذ بيد مواطنيهم التعساء وانتشالهم مما هم فيه من أمية و جهالة وفقر ومرض .. الخ.

ولكن جامعة قنا بدلاً من ذلك أقامت هذا العام ندوتها الموسعة عن الإعجاز العلمى فى القرآن(الأهرام -٢٧- ١٠- ١٩٩٤).

والقرآن كتاب هداية ومواعظ ورقائق وأخلاق ، شأنه فى ذلك شأن كتب الديانتين الابراهيميتين اللتين سبقتاه تاريخياً وهذا امر ثابت بنص القرآن.

ولم يقل أحد من السلف أنه كتاب علمى تستخلص منه النظريات العلمية. ورجال الدين الذين يحترمون عقلهم وعلمهم ودينهم ولا يفرطون فى أمانتهم العلمية، ولا يتاجرون بها مقابل عرض من الدنيا قليل، يرفضون هذا الادعاء ويشجبونه، منهم الشيخ أمين الخولى طيب الله ثراه.

والذين قرأوا تاريخ منطقة الحجاز فى الربع الأول من القرن السابع الميلادى أدركوا لأول وهلة انها كانت ساذجة اشد ما تكون السذاجة وان درجتها فى السلم الحضارى كانت خفيضة للغاية وأن محصول أهلها من العلوم مثل الطب والفلك وغيرهما من العلوم كانت مجرد معارف تحصلوا عليها نتيجة الإلف والعادة ولم ترق بحال إلى درجة العلوم مثل تلك التى كانت لدى الدول المجاورة مثل فارس وبيزنطة والهند. وان تلك البيئة من المستحيل عقلا أن تنبثق عنها نصوص تحمل نظريات علمية لإن فاقد الشئ لا يعطيه.

وهذه الدعوى العريضة -وجود نظريات علمية فى القرآن، وزايد عليها البعض وأوصلها إلى حد الإعجاز - لم يدعها أحد من العلماء القدامى ونقصد علماء العلوم التجريبية، فى الحضارة الاسلامية بداية ب :خالد بن يزيد بن معاوية ومروراً ب :

أبو بكر الرازى وجابر بن حيان والكندى وابن سينا ونصير الدين الطوسى وابن الهيثم وشاكر بن موسى وولديه وابن أبى أصيبعة وأبو الحسن على بن رضوان المصرى وشهرته إبن رضوان الطبيب وابن النفيس ... لم يذكر أحد منهم ان النظرية التى اكتشفها كانت كامنة فى القرآن وأن دوره انحصر فى استنباطها منه.

وعن نجاح المتنين فى جامعة قنا ومن على شاكلتهم ممن يشبنون هذا الادعاء بالقرآن نفسه «قل هاتوا برهانكم» - بمعنى انكم ان كنتم صادقين فى دعواكم هذه فاطلعوا علينا بنظرية علمية جديدة استخرجوها من القرآن واعرضوها على الدوائر العلمية -محلية ودولية- هذا هو المحك أو دليل الثبوت على صدق دعواكم:

أما أولئك الذين كلما سمعوا عن نظرية علمية ابتدعتها (الفرنجة) صاحوا هذه موجودة فى القرآن ولجأوا الى آية ينسبوها اليها، كمقولة أن القرآن سبق العلم الحديث فى أكتشاف مرض الايدز وذلك فى الآيات الخاصة ب(عمل آل لوط) ، فهذا مسلك لا يليق بالقرآن نفسه ولا بمن ينتسبون إليه، أما عندما ينساق الى ذلك أساتذة الجامعة ويقيمون له ندوة موسعة فإن الخطب أفدح، والطامة أكبر وقل على جامعات مصر السلام.

والسؤال الذى يجابه القائلين بسبق القرآن العلم الحديث فى اكتشاف الايدز هو لماذا لم ينص على دوائه وهناك الملايين ممن يعانون منه؟

ولمعتنقى هذه الدعوى؟:

لماذا يجئ القول بوجود النظرية فى القرآن دائما وفى كل الاحوال بعد ظهور النظرية، وبعبارة أوضح : لماذا لم يكتشف حتى الآن أحد علماء المسلمين نظرية علمية جديدة من القرآن؟

ولماذا يقتصر إبداع النظريات العلمية الحديثة فى أغلب الاحوال على الفرنجة الذين لم يقرأوا حرفاً واحداً من القرآن؟

******

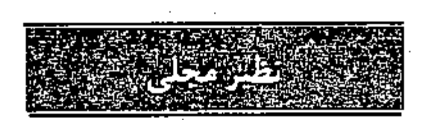
وبعد

فإننى أهمس فى أذن جامعة قنا الموقرة أن ندوة تقدم فيها دراسات للنهوض بالمحافظة في سائر الميادين والمجالات أقرب الى الله تعالى، وأنفع للوطن، واتركى هذه الدعوة **الفطيرة** لغيرك ليمخرق بها على البسطاء فى خطبه المنبرية ومواعظه التلفزيونية.



عملاء الاحتلال الاسرائيلى..

العبء الحقير!



رسالة حيفا

*** إحدى القضايا المتفجرة اليوم بين المواطنين في دولة اسرائيل (عرب ٤٨) هى قضية عملاء الاحتلال الاسرائيلى العرب(فلسطينيين ولبنانيين وسوريين) الذين ينوون توطينهم فى قرى الجليل والمثلث والناصرة . فالمواطنون العرب يرفضون هؤلاء العملاء ، مثل سائر الشعوب . والعملاء انفسهم يمارسون من الجرائم والموبقات ، ما يجعل كل الناس يرفضونهم. والمواطنون اليهود فى اسرائيل ايضا لا يريدون العملاء بينهم. فماذا سيكون مصيرهم**

فى كل الحروب والصراعات العدائية فى التاريخ البشرى كان تجنيد العملاء والجواسيس والخونة أحد الأسلحة الأساسية فى العمل الحربى. وعلى الرغم من أن تجنيد هؤلاء العملاء هو سلاح ذو حدين ، ففى كل شعب يوجد ضعاف نفوس مستعدون للخيانة الحقيرة مقابل بضعة من النقود، فاننا لا نعرف طرفا فى حرب لم يلجأ لهذا الاسلوب.

اسرائيل أيضا ، لجأت الى هذا السلاح .. بكثرة بل يمكننا القول أنها استعملته الى حد التخمة. وعلى الجبهة الفلسطينية وحدها، وفقط فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، يقدر **عدد عملاء الاحتلال الفلسطينين وافراد عائلاتهم بحوالى سبعين ألف نسمة.**

اليوم ، يشكل هؤلاء ظاهرة مقلقة، ليس فقط للشعب الفلسطيني ، بل لاسرائيل نفسها . لا أحد يدرى بالضبط كيف يتعامل معهم وماذا يفعل بهم. وهم أيضا ليسوا «ساكتين» يحاربون من أجل اثبات وجودهم وجدواهم يشاغبون بعضهم يمود إلى صفوف شعبه بواسطة القيام بقتل مشغليه من رجال المخابرات الاسرائيليين . بعضهم يمارس القتل ضد العناصر الوطنية الفلسطينية . **وقسم كبير منهم أختار بناء جيش آخر من العملاء فى مكان آخر ، بين صفوف الجماهير العربية الفلسطينية من سكان دولة اسرائيل، المعروفين باسم** «عرب ١٩٤٨»(أى الذين بقوا فى الوطن عام ١٩٤٨ ولم يبرحوه).

هذه الظاهرة تثير فى هذه الأيام ضجة كبرى بين عرب ١٩٤٨، ومن شأنها أن تفجر الأوضاع بشكل خطير جدا.. تبدو أمامه الانتفاضة حدثا بسيطاً.

أسرائيل والعملاء

من المعروف أن ملف العملاء والجواسيس العرب الذين خانوا شعبهم وقدموا الخدمات لاسرائيل، هو ملف كبير وسميك ويعود سنوات طويلة الى الوراء. وقد استعملتهم اسرائيل كالمنشار **«طالع يأكل ونازل يأكل»** فمن جهة جندت لها عملاء كثيرين



مظاهرة فلسطينية تضامنا مع المعتقلين أمام أحد السجون فى غزة.. اسرائيل

فى صفوف العرب، ومن جهة نجحت فى تشويه سمعة كثيرين من الوطنيين الشرفاء، فبثت الشائعات أنهم عملاء وتسبب ذلك فى ضرب الناس بعضها ببعض.

فى الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦، مورس هذا الأسلوب بشكل واسع، وهذه الثورة التى بدت ناجحة وبطولية، لم تنفع كل أساليب القتال البريطانية والصهيونية فى حينه أن توقفها.. لكن أسلوبا واحدا نجح، هو أسلوب العملاء وبث الشائعات عن الشرفاء أنهم عملاء، فتم تدمير الثورة من داخلها، وهكذا فشلت وتوقفت فيما بعد

وعلى الرغم من مضى أكثر من نصف قرن على ثورة ٣٦، فإن أجهزة المخابرات والامن الاسرائيلية ما زالت تستعمل الاسلوب نفسه: وتجند العملاء بالطريقة نفسها. وهناك أساليب أخرى تعتبر بالية وقديمة، مثل الابتزاز الجنسى وغيره، ما زالت مستعملة فى اسرائيل. لدرجة أن من يطلع على نشاطها فى هذه المجال ويدخل فى التفاصيل، يجد نفسه ليس أمام دولة حضارية ديمقراطية عصرية، كما تدعى، بل أمام نظام ارهابى متخلف يذكر بأحقر وأخطر الدكتاتوريين فى التاريخ البشرى.. أمثال بينوتشيت فى تشيلى وسهدى أمين فى أوغندا.

لقد كانت هناك فكرة مدروسة عن اسرائيل وغيرها من الدول انها تتعامل مع عملائها كما يتعامل المرء مع حبة الليمون، يعصرها ويستعمل ماء عصيرها، ثم يرميها الى القمامة.. ولكن أسلوب التعامل، كما يبدو اليوم، تجاوز هذا الاستهتار، فبات العملاء لا يفكرون فى مصائرهم ومصائر عائلاتهم. وأصبحوا كالكلاب المدربة خصيصا على العمالة والولاء لا تفكر فى شئ. ولا تتمتع بأى من السمات والمشاعر الإنسانية. وتبدى كل الاستعداد للقيام بأى عمل، مهما يكن حقيرا أو إجراميا



تربط بينهم وبين عملائها..

وبهذا الاستسلام اللامحدود ، غرق قادة الاجهزة الامنية فى اسرائيل بسكرة المرحلة. فلم يحسبوا لهم ايضا حسابا للمستقبل وفى أول امتحان خاضوه ، بدوا كما خلقتهم ربهم، عراة ، عاجزين ، لا يدرون ماذا يفعلون بالجيش الكبير الذى أتامره.

تفاقم المشكلة

لقد تفاقمت مشكلة العملاء إثر التوقيع على اتفاق أوسلو ما بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . فحسب هذا الاتفاق ، من المفروض ان تنسحب إسرائيل من قسم كبير من المناطق المحتلة خلال المرحلة الحالية الانتقالية . فماذا سيفعلون بألوف العملاء؟

فالشعب الفلسطينى يرفضهم وينبذهم ويحتقرهم.

وخلال السنوات الماضية ، بعد ان تفاقمت ممارساتهم وتجاوزت كل الحدود الأخلاقية ، اصبحنا نسمع كل يوم عن قتل عميل جديد. وتسببت ممارساتهم والرد عليها ، بمشاكل من نوع جديد هى عبارة عن صراعات أهلية . وحاول العقلاء والقوى السياسية الواقعية محاربة ظاهرة قتل العملاء ، بهدف حقن الدم الفلسطينى ولكن هذه المحاولات قد فشلت.

وكان مؤيدو ظاهرة قتل العملاء يفسرون للرأى العام بأن من لا يعرف عن قرب ما يفعله العملاء ، لا يستطيع أن يفهم لماذا يقتلون . ولم يكن هذا التفسير مقنعاً الا لضحايا ممارسات العملاء . ومع ازدياد عدد الضحايا اتسع عدد المتفهمين ، واصبح هناك من يستغل تفهم الشارع لقتل العملاء ، ليجرى تصفيات حسابات شخصية وسياسية.

وأصبنا بالحيرة فالعملاء لم يعودوا يكتفون بخياناتهم وصاروا **يرتكبون الجرائم والموبقات - يمارسون القتل والقمع وينشرون عادات الفساد : مخدرات ، دعارة ، ابتزاز جنسى ، ابتزاز اخلاقى .. يرهقون الشباب والصبايا. يدمرون البيوت ، ويشوهون اخلاق المجتمع.** ويجب معاقبتهم لوضع حد لممارساتهم . ولكن لا سلطة منظمة تعاقبهم . فالسلطة الاسرائيلية تساندهم . والسلطة الفلسطينية ما زالت بعيدة عنهم . والقيادات الميدانية الفلسطينية لا تملك الادوات الخبرية التى تضمن محاكمتهم محاكمة عادلة.

.. وهكذا عمت الفوضى.

وعندما جاء اتفاق أوسلو ، كان احد اسباب ترحيبنا به ، هو الأمل فى أن يؤدى الى وقف ظاهرة العملاء وجرائمهم والرد عليها.

وهنا ، مع بدء تحرير المناطق الفلسطينية ، انتقلت المشكلة الى السلطات الاسرائيلية.

فهذه السلطات بدأت تعيش مرحلة جديدة تستغنى خلالها عن خدمات العديد من هؤلاء العملاء . ولكنها لا تستطيع ابقاءهم فى المناطق الفلسطينية . فالسلطة الوطنية الفلسطينية مثل الشعب الفلسطينى كله، لا تستطيع استيعابهم فى صفوفها . وترى فيهم خونة وحقيرين.

وقد تم وضع قضيتهم على جدول المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية . وطالبت **اسرائيل بأن يصدر عفو رسمى عنهم . بل اشترطت اسرائيل اصدار هذا العفو مقابل اطلاق سراح بقية السجناء الفلسطينيين السياسيين.**

ورفض الفلسطينيون ذلك مؤكدين ان القانون الدولى يمنح لهم الحق فى محاكمة هؤلاء العملاء وانهم مستعدون لإجراء هذه المحاكمات تحت اشراف مراقبين دوليين.

ولكن العملاء انفسهم رفضوا هذا الحل ، وبحجة الخوف من انتقام شعبهم طالبوا بالبقاء فى اسرائيل . وراحوا يستدرون عطف الرأى العام الاسرائيلى : «نحن الذين **دافعنا عن أولادكم» ونحن الذين عرضنا حياتنا وحياة أولادنا للخطر من أجلكم ونحن الذين ارتكبنا أعمالا رهيبة ضد شعبنا من اجل امنكم».** وعندما بدأت تسمع اصوات فى اسرائيل ترأف بحالهم زادت مطالبهم ، وأخذوا يتحدثون عن المعاشات القليلة التى يحصلون عليها ، ويطالبون بالسكنى فى فيلات وكيبوتسات وشروط رفاه عالية **«مثل كل الذين قدموا الخدمة لأمن إسرائيل».**

ومع ان الاوساط الأمنية المباشرة وبعض قوى اليمين تعاطفت مع مطالبهم جزئيا ، فان الرأى العام نظر إلى الأمر بشكل آخر . وقد رأى الكثيرون خصوصا من قوى اليسار ، ان هؤلاء العملاء ادوا خدماتهم مقابل اجر معين ، وقد قبضوا اجورهم ، ويجب ان يفتشوا عن مكان آخر يعيشون فيه . انهم اناس خانوا شعبهم ،ولا أمان لهم على احد. ومثلما خانوا شعبهم يمكن ان يخونوا اسرائيل ايضا ، وفقط قبل عدة أشهر قام أحدهم بقتل ضابط المخابرات المسئول عنه. وتبين فى التحقيق ان العميل اراد العودة الى شعبه (أو انه ضبط وجرى الضغط عليه من عناصر المقاومة حماس، أو غيرها) . وكان الشرط لذلك ان يقتل ضابط المخابرات ، وبالفعل ، نصب له كمينا فى احدى دور السكن التابعة للمخابرات،وقتله.

ولم تكن هذه اول حادثة ينقلب فيها العميل على سيده ، ومن الطبيعى انها لن تكون الأخيرة ولهذا . فان من حق المواطن الاسرائيلى بل من واجبه ان لا يشعر بالامان ازاء العملاء وبالتالى ان يرفض اسكانه فى القرى والمدن اليهودية.

الحل السحرى..

من هنا ، كان الطريق قصيرا لتقرر قيادة المخابرات الاسرائيلية ، **نقل العملاء وعائلاتهم الى القرى والمدن العربية** فى اسرائيل .. فبهذه الطريقة .. اعتقدوا انهم يبعدون العملاء وشرهم عن اليهود-

ويفرضهم على مواطني دولة اسرائيل العرب ، الذين يحسبون الف حساب للمخابرات ولا يجرؤون على الاعتراض او الاحتجاج ضدها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى أن تاريخا طويلا مع العرب في اسرائيل ، فعلى **الرغم من ان العرب مواطنون في الدولة ، فان الحكومة وكل أجهزتها ظلت تتعامل معهم على انهم «طابور خامس» لم تثق بهم ميزت ضدهم في كل** مجالات الحياة تمييزاً عنصرياً **فرضت عليهم حكما عسكريا دام ١٩ سنة . وعندما تقرر الغاء الحكم العسكري لم يلغوا اساليبه العميقة والعنصرية ، وكان للمخابرات حصة الاسد في الاهتمام بهم التعيين لوظيفة معلم، يحتاج موافقة المخابرات ونقل المعلم من مدرسة إلى مدرسة يحتاج الى اذن المخابرات الوظيفة في أي دائرة حكومية او نقابية أو في أية مؤسسة رسمية أو شبه رسمية تحتاج الى ختم المخابرات . بل هناك نوع من المصانع ، لا يمكن للعربي ان يعمل فيها الا عن طريق المخابرات .**

وهذا ناهيك عن المصانع العسكرية والالكترونية والموانئ والمطارات وغيرها من «المواقع الحساسة» التي لا تجد فيها أي موظف عربي ، حتى لو كان عميلا ابن عميل.

ويحلو لرجال المخابرات دائما ، عند اعتقالهم لمواطن عربي ، او عندما يلتقون مواطنا عربيا بهدف «التعارف» .. ان يفهموه انهم يعرفون كل شئ عنه . ماذا يأكل ،وماذا يشرب . واين يتنزه ، ومن هم اصدقاؤه . ومن هي صديقته وكيف يضاجعها . ومن النكات المتداولة عندنا على هذا الموضوع:

واحد - أنا زلمة(بتاع) المخابرات عايش في قفاي على طول ،انت فين؟

الثاني- أنا عندي محل للكندرة(الحذاء)!

الموبقات

وهكذا ، فان العرب في اسرائيل «يحظون» باهتمام غير عادي من المخابرات ، وهي تبني سياساتها في التعامل معهم على اساس الشك الدائم.

وزرع الجواسيس بينهم ودق الاسافين والتخويف والارهاب واشعارهم انها ،اي المخابرات ، قوة عليا تضاهي قوة الرب ، **استغفر الله العظيم.**

وهكذا ، جلبت العملاء إلى قرانا ومدننا العربية واطلقت ايديهم ، لكي لا يبقوا عاطلين عن العمل فعاثوا فسادا فقط خلال بضعة أشهر، ما يعادل السنة أو أكثر قليلاً ، نجح هؤلاء في اقامة شبكة من العملاء المحليين الانذال ،وراحوا معا .. ينقلون اساليبهم السافلة الى بلداننا وأهلنا دعارة ، مخدرات، ابتزاز جنسي ، ابتزاز سياسي ، تهديد ، تدمير بيوت، توريط صبايا وفتيات ونساء متزوجات ، في قضايا جنس مقرفة... الخ.

المشكلة ، ان هذه الامور تمت بهدوء دون ان يشعر بها مجموع المواطنين ، فالمرأة التي ذهبت الى امرأة مشعوذة تتعاطى في اكاذيب السحر ، وجدت نفسها تحكي قصة حياتها واسرارها ، فوصلت الحكاية الى العملاء وصارت تستعمل مادة للابتزاز ضدها وهكذا ورطوها.

والصبية التي دخلت الى صالون شعر ، شربت القهوة ، وتخدرت، وبعد يومين استدعيت الى احد العملاء المتعاون مع صاحب الصالون وعرضوا عليها صورة لها وهي عارية واحد الرجال من العملاء او اعوانهم فوقها. وهددوها : «سنرى الصورة لوالدك اذا لم تتعاوني معنا».

ومثل هاتين القصتين توجد عشرات **القصص كلها اكتشفت بالصدف خلال عمل صحفي لجريدة «الاتحاد» او خلال نشاط سياسي لشبيبة الحزب الشيوعي** ، ومع الوصول الى اول الضحايا في هذه الاساليب، بدأ تتضح الخيوط، واذا بها مسألة شبكة واسعة جدا تضم اضافة الى عملاء الاحتلال ومشغليهم الأسياد ، مجموعة من المتعاونين العرب من سكان اسرائيل ، بعضهم اختار طريق النذالة هذا عن وعي لهدف الربح المالي وبعضهم تم توريطه ثم واصل العمل وبعضهم تم توريطه ويسعى لترك هذا العمل القذر لكنه لا يستطيع لأسباب خارجة عن ارادته.

وعندما اكتشف هؤلاء ان الشبيبة الشيوعية تراقب نشاط الثالوث الدنس (العملاء - مشغليهم- المتعاونين المحليين) قرروا تحذيرها بالطريقة الكلاسيكية المعروفة : تهديدات تلفونية لعدد من الأعضاء (خصوصا الاناث) . وقد توقعوا ان هذه الحركة ستتراجع ، خصوصا واننا نعيش عصر الانهيارات والتراجعات وعصر «القرن الوحيد» في العالم . لكن هذا لم يحدث. فطور الثالوث إياه اسلوبه أيضا حسب الطريقة الكلاسيكية فانتقل الى اسلوب التهديد المباشر . **فجرت محاولتان للاعتداء الجسدي ثم الجنسي على فتاتين صغيرتين من اعضاء الشبيبة الشيوعية.**

وتلاقت هذه الاعتداءات مع مثيلات لها في عدة أماكن:الناصرة ، الطيرة ، شفاعمرو ، يافا ، يافة الناصرة.. وغيرها من البلدان العربية ، وانفجرت المشكلة على صعيد جماهيري واسع ، اذ بدأ المواطنون يطالبون بطرد عملاء الاحتلال من القرى والمدن العربية في اسرائيل.

ونشرت جريدة «الاتحاد» تقريرين عن موبقات العملاء، أحدهما في الناصرة والثاني في الطيرة ، اشتملا على حقائق تقشعر لها الابدان.

وخلال ذلك شنت شرطة الناصرة **حملة اعتقالات واسعة بين صفوف قيادة الشبيبة الشيوعية،** بحجة وصول شكاوى من اشخاص ادعوا ان هؤلاء القادة خطفوهم واعتدوا بالضرب المبرح عليهم حتى اجبروهم على الاعتراف بالتعاون مع السلطات ، ،وزعمت اجهزة المخابرات والشرطة ان **الحزب الشيوعي الاسرائيلي**(راكاح) «أقام خلية تحقيق على طريقة الـ. كا. جي. بيه. ضد رفاقه المتعاونين مع السلطات ، وعلى الرغم من انكار جميع المعتقلين لهذه الاتهامات ، فقد نظموا لهم محاكمات رسمية ، ارفقوها بضجة اعلامية كبرى.

لكن الشرطة لم تنجح في اقناع المواطنين والرأي العام بأن المسألة «خلية تحقيق» بل بالعكس فقد انتشر الوعي لظاهرة العملاء واخطارها وبدأت تظهر حكايات فظيعة عن نشاط العملاء في كل مكان ، **واصبح شعار «طرد العملاء» شعاراً جماهيرياً ،** فاجتمع المجلس البلدي في **الطيرة** واتخذ قراراً بالاجماع يطالب بطرد العملاء، اذ تبين ان هناك حارة عبيرة يسكنها تجمع كبير من العملاء ، وأن أهل المنطقة يضجون . وما ان صدر القرار في الطيرة حتى لحق به قرار آخر في مجلس بلدية **شفاعمرو ثم الناصرة وكفرياسيف والرامة ،ام الفحم** ثم عقد اجتماع عام للجنة المتابعةالعليا للجماهير العربية في اسرائيل(وهي اللجنةالتي تضم رؤساء السلطات المحلية واعضاء الكنيست ومسؤولي مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها) ، واتخذت قرارات واضحة ضد إسكان العملاء وضد الشرطة التي تعطيهم الدعم وتغطي على موبقاتهم وضد الاعتقالات.

.. وهكذا فتحت معركة شاملة ضد توطين العملاء وبدأت تنتشر المظاهرات وغيرها من نشاطات الاحتجاج.

الترتيبات الجديدة في الحرم الإبراهيمي الشريف: ٣٠٪ فقط للمسلمين و ٧٠٪ للمستوطنين

الاعتراض العربي الرسمي على الاجراءات الاسرائيلية في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، تحول الى رسالة رسمية طلب المندوبون العرب في الأمم المتحدة إدراجها ضمن وثائق مجلس الأمن الدولي. وهكذا يسدل الستار على فصل جديد من فصول سياسة فرض الامر الواقع الاسرائيلية وهذه المرة على أحد أهم الأماكن الدينية للمسلمين.

ومما يثير اشد الاستغراب والغضب، ان سياسة فرض الامر الواقع الاسرائيلية على الأرض ان كان في ميدان الاستيطان او تهويد القدس أو مصادرة الأراضي وهدم البيوت، ومؤخرا عن طريق شق اعداد كبيرة من الطرق الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية، كل ذلك يجري بتزامن مع الاتفاقات والتسويات وفتح المسارات ومكاتب الارتباط دون ان يعني ذلك المس بمشاعر الذين يرقعون هذه الصفقات وكأن السياسة الاسرائيلية في كوكب وهذه المفاوضات في كوكب آخر.

ان الاكتفاء بتسجيل احتجاج عربي رسمي جماعي في احد ادراج مجلس الأمن الدولي حول التقسيم الاسرائيلي للحرم الابراهيمي الشريف، من شأنه ان يشجع اسرائيل على مواصلة سياساتها تجاه القضايا الاخرى الهامة وخاصة تلك التي جرى تأجيلها الى سنوات لاحقة. وها هم قد ابتدأوا وقطعوا شوطا في مجال فرض سياستهم الترسيمية على مدينة القدس. فبعد ان تحول الحصار الاسرائيلي على هذه المدينة الى امر واقع جاء الان دور مؤسساتها وحتى تلك التي ساهمت باخراج العملية التفاوضية والتسويات المعقودة الى حيز التطبيق والمقصود هنا بيت الشرق والحملة الاسرائيلية المنظمة من اجل اغلاقه.

ومن أجل تسليط المزيد من الأضواء على ما جرى في الحرم الإبراهيمي الشريف بالخليل

خاطرة

رسالة القدس

فاننا نقدم التقرير التالي الذي كتبه الصحفي **فهمي شاهين** ونشرته الطليعة المقدسية مؤخرا.

تستأثر القسمة الجديدة للحرم الإبراهيمي الشريف والاجراءات التجريبية بكامل اهتمام الاهالي، ليس في مدينة الخليل وحدها، بل وفي المحافظة كلها.

أوساط اسرائيلية، وبينها كبار المسئولين. وصفت هذه القسمة أو التقسيم بالعادلة..

لكن وعلى الطبيعة فالقسمة هي كما يلي: حصة المصلين اليهود تمثلت في الاتي: مقام ابراهيم.. مقام سارة والصالة الفاصلة بينهما، الصحن المكشوف مقام لبنه- لائقة- مقام يعقوب-، مصلى المالكية، جناح اليوسفية، مدرسة السلطان حسن، السلم المستحدث والبهو، المدخل الأبيض والساحة المحاذية، الفناء المكشوف، المترضأ الغربي، الفناء الجنوبي والممر المفقود.

اما حصة المصلين المسلمين فهي المصلى الرئيسي- الاسحاقية- بهو ومصلى الجاولية، المدخل والممر الشمالي والثانوي).

وللجيش: المدخل الرئيسي الجنوبي والبهو الخاص به- العين الحمراء- وهكذا في هذه القسمة العادلة حصل المسلمون على ٣٠٪ من مساحة الحرم أما المصلون اليهود فيحصلون على ٧٠٪ منه كما يقول الشيخ صلاح النتشة.

والطرق أيضا

أشراف الاوقاف على الحرم تحول الى اشراف رمزي كما يقول الشيخ صلاح النتشة اما السيطرة الفعلية فهي للجيش.. ويتمثل ذلك في الأتي:

وضع الجيش اربعة حواجز للفحص الالكتروني على مدخل الحرم كما نصبت ١٢ كاميرا تلفزيونية داخل الحرم وخارجه.

والتقسيم لم يقتصر على أبهاء الحرم بل طال الطرق الموصلة اليه إيضا.

للأهالي تم تخصيص طريق واحدة توصل للمدخل المخصص لهم أما باقي الطرق فهي مغلقة بالحواجز الاسمنتية أو البوابات الحديدية أو بحاجز عسكري يمنع المرور فيها من الناحية العملية.

كمثال وعلى طول ٣٠٠ متر من هذا الطريق حتى أول مدخل وحاجز تفتيش الكتروني، أقيمت نقاط وحواجز عسكرية، بعضها يعرف بمصطلح «منصات عسكرية».

أما المستوطنون المصلون اليهود فحظوا في هذه القسمة العادلة بأربع طرق بينها طريق خاصة بمستوطني قريات اربع.

هذا طبعا بالإضافة الى ٣٥٠ جنديا مخصصين لحراسة المكان.

دخول البيت الأبيض

علقت صحيفة معاريف الاسرائيلية على اجراءات الحراسة بالقول أن الدخول للبيت الأبيض أسهل من الدخول للحرم الإبراهيمي.

صحفيون غربيون وصفوا الاجراءات بأنها «أعجب وأغرب ما سمعنا وشاهدنا».

مراسل لصحيفة أمريكية قال: لا استطيع استيعاب فكرة وجود كنيس داخل مسجد، كما لا استطيع ابتيعاب وجود هذه الاجراءات مع الادعاء بكفالة حرية العبادة.

تكية سيدنا إبراهيم

قال الشيخ صلاح النتشة ان سلطات الاحتلال، باجراءات تقسيم الحرم الإبراهيمي والحراسات التي وضعتها، عادت وحرمت أكثر من ٣٥٠ عائلة فقيرة من الوصول الى تكية سيدنا إبراهيم والحصول على غذائها اليومي منها، والمعروف ان تكية سيدنا ابراهيم تقدم الغذاء المطبوخ للعائلات المحتاجة منذ مئات السنين: الشيخ صلاح فسر قوله بأن الترتيبات العسكرية ضمت مبنى التكية المحاذي للحرم للمنطقة العسكرية الممنوع الدخول إليها.

وأيضا فان الاهالي وحتى موظفي الحرم صاروا لا يستطيعون الوصول إليه الا بعد

الحصول على تصريح ان ارادوا استخدام الطريق القصير ولكن المغلق بالحديد من النقاط العسكرية.

توسع استيطاني

يشير المواطنون الى ان الترتيبات الامنية تخفي نوايا توسع استيطاني جديد. فبأسم هذه الترتيبات اعتبرت المنطقة المحاذية للحرم من الجهة الجنوبية الشرقية. (حارة دعنا وجابر) منطقة عسكرية. المنطقة التي كانت مسكونة في وقت سابق هي فارغة من سكانها الان ومساحتها دونم ونصف الدونم، الاحتلال برر اجراءه بتأمين الطريق المار منها والمخصص لمستوطني قريات اربع.

وأول الثمار

اخيرا الاجراءات الجديدة لا تحول دون وقوع اعتداءات من المستوطنين على المصلين المسلمين كما يقول وليد الشريف المؤظف في الحرم الابراهيمي، بل واحتمالات الصدام زادت بسبب زيادة فرص الاحتكاك مع المستوطنين الذين يعبرون الطرق الى الحرم باسلحتهم، أما الشيخ صلاح النتشة فيقول الباب الوحيد والفاصل بين مقام ابراهيم والاسحاقية مجرد مغلق وعليه جندي وهذا الوضع كان قائما عشية وقوع المجزرة.

اما اول ثمار الترتيبات فجاءت في صورة اعتداء مستوطن على الطفل كريم مسودة، ١٢ سنة، واصابته بجراح في ساحة الحرم.

موقف

الدكتور احمد حمزه النتشة الذي رافق لجنة التضامن مع اهالي الخليل في زيارة احتجاجية للحرم قال ان ما يجري بالغ الخطورة، وهو سابقة تاريخية واعتداء فاضح على مقدسات الغير ويحد من حرية العبادة، واضاف: ما تم في المدينة واتخذ من اجراءات في الحرم جاء اسوأ مما كان قبل المجزرة، ويتعارض مع ابسط حقوق الإنسان ومع الشرائع السماوية ومع الاعراف ولا يترك أي معنى للحديث عن التعايش والسلام، وما تم يؤكد ما سبق ان حذرنا منه وهو الاستيطان اخطر عناصر الاحتلال.. ولا حل الا بجلاء الاحتلال والمستوطنين.

اعلان الاستقلال
مناسبة لتعزيز تمسك شعبنا بأهدافه

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل:

يحيي شعبنا الفلسطيني ذكرى اعلان الاستقلال في الخامس عشر من تشرين الثاني، وهو أشد تصميما على نيل استقلاله الوطني، وتحقيق طموح اجياله المتعاقبة في التحرر وتقرير المصير والاستقلال.

لقد كان هدف الاستقلال الوطني، على الدوام، مصدر الهام لمختلف النضالات والتضحيات الغالية التي قدمها شعبنا، كما كان اساسا لوحدته ووحدة قواه الوطنية، وللدور الذي اضطلعت به منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها عنوانا لتحقيق هذا الهدف ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي، وللمحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني.

إن مواصلة النضال من اجل انجاز الاستقلال الوطني، لا يزال يمثل الحلقة المركزية الأبرز في نضال شعبنا، والتي يطرحها واقع استمرار الاحتلال والسيطرة الاسرائيلية على الجزء الأكبر من الأرض المحتلة، والمحاولات الاسرائيلية المتواصلة للتأثير في الواقع السياسي والسكاني لمدينة القدس، واغلاقها أمام الشعب الفلسطيني، وتقسيم الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، ومواصلة حملات الاستيطان ومصادرة الأراضي والاعتقالات وعدم الافراج عن المعتقلين وغير ذلك من مظاهر سياسة الاحتلال المتواصلة..

كما طرحها واقع كون اتفاق القاهرة وما تلاه من اتفاقات واجراءات فرضها الجانب الاسرائيلي، انما استهدفت ابعاد الشعب الفلسطيني عن تحقيق استقلاله الوطني، أو إفراغ هذا الاستقلال من مضمونه الاساسي، حيث ابقت تلك الاتفاقات مصدر السلطة الاساسي بيد الطرف الاسرائيلي، وجعلت من السلطة الفلسطينية، اسيرة الموقف والاجراءات الاسرائيلية المختلفة التي تحاول إملاء مهام أمنية على السلطة الفلسطينية، وتقصر التفاوض منهما على المسائل الاجرائية والجزئية: واستبدال مرجعية المفاوضات المستندة الى قرارات الشرعية الدولية وابرزها قراري ٢٤٢، و٣٣٨ بمرجعية تستند الى المفاهيم والمنطلقات السياسية والامنية الاسرائيلية.

ان السلطة الفلسطينية مدعوة وقبل غيرها، الى رفض المحاولات الاسرائيلية هذه، والى المحافظة على هدف الاستقلال الوطني لشعبنا، وعدم تجزئته وتبديده امام مكاسب وهمية او جزئية، وهو الامر الذي يتطلب اعادة النظر من جانبها في اتفاق القاهرة، والمنهج التفاوضي القائم على اساسه، والعمل من اجل بدء التفاوض على الحل النهائي الشامل، وعلى اساس تطبيق قراري ٢٤٢، ٣٣٨، واتخاذ الخطوات الضرورية لبناء مقومات هذا الموقف والمطالبة بتطبيق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الأرض المحتلة.

كما يدعو حزبنا كافة القوى والفعاليات الوطنية، لاعادة تفعيل دور م. ت. ف ولجنتها التنفيذية، حتى تأخذ دورها في تعديل مسار المفاوضات، واعادة الاعتبار لمرجعيتها الدولية ممثلة بقرارات مجلس الأمن، وكذلك اعادة الاعتبار لما أمكن من التنسيق العربي الكفيل بمساندة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني.

ان مطالبة م. ت. ف، بأخذ هذا الدور تستند الى حقيقة فشل اتفاق القاهرة وما تبعه من خطوات في تحقيق الامن والسلام لكلا الشعبين، كما تستند الى حقيقة انعدام افاق تطور هذا الاتفاق الى اتفاق دائم يحقق الاستقلال للشعب الفلسطيني.

كما انها تأخذ في الاعتبار التطورات في مسار المفاوضات على الجبهة الاردنية، والتي تسقط مبررات الامن الاسرائيلي، وتسمح بانتقال عاجل للتفاوض على قضايا المرحلة النهائية، خاصة وان بحثا كهذا يشكل المضمون الأساسي لقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن.

يا جماهير شعبنا البطل:

إن ذكرى اعلان الاستقلال، ليست مناسبة للاحتفالات بعد، بل هي مناسبة لمواصلة الكفاح وتعبئة الطاقات من اجل تحويل هذا الاعلان الى حقيقة واقعة، ومن أجل التصدي لمختلف اوجه ممارسات الاحتلال اليومية، ومن اجل المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني ومنع تجزئته، وللدفاع عن حقوق لاجئيه ونازحيه بالعودة.

فلتتعزز نضال شعبنا من اجل انهاء الاحتلال

وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة

وليكن اعلان الاستقلال لتأكيد تصميم شعبنا

على نيل استقلاله مهما بلغت التضحيات

حزب الشعب الفلسطيني

٩٤/١١/١٥

حوار مع الأهرام

المعارضة .. ومؤتمر «الدار البيضاء»

حسين عبد الرازق

فى أهرام الاثنين الماضى (٣١ أكتوبر ١٩٩٤) كتب «د. **سعد الدين ابراهيم**» مقالا على الصفحة الثامنة تحت عنوان **«القمة الاقتصادية ولن إدارة الهواجس»**، ركز فى بدايته على نقد «ورفض» موقف الأحزاب المعارضة لمؤتمر الدار البيضاء، أو «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

ولما كنت أحد المعترضين على التطبيع المصرى والعربى مع إسرائيل، وعلى فكرة السوق والنظام الشرق أوسطى وبالتالى على مؤتمر الدار البيضاء، وأحد الذين شاركوا فى صياغة موقف أحزاب المعارضة من هذه القضايا بحكم مسئوليتى كأمين للجنة السياسية بحزب «التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»، فأرجو أن يتسع صدر د. سعد الدين ابراهيم لإيضاح ورد على بعض القضايا التى أثارها فى هذا المقال.

بداية ليس صحيحا أن أحزاب المعارضة- والتجمع تحديدا- انطلقت فى تحديد مواقفها دون توفر أى معلومات أو بيانات موثقة عن مؤتمر القمة الاقتصادية بالدار البيضاء. وأزعم أننا فى حزب «**التجمع**» وفى صحيفة «**الأهالى**» ، وفى مجلة «**اليسار**» ، تابعنا بالمعلومة والتحليل والرأى قضية السوق الشرق أوسطية منذ طرحها علينا فجأة «**د. يوسف والى**» فى ٢٧ فبراير ١٩٩٣، وكذلك موضوع القمة الاقتصادية منذ أعلن عنها «**شيمون بيريز**» فى فبراير ١٩٩٤ خلال مؤتمر صحفى مشترك مع ياسر عرفات بمدينة «**ديفوس**» بسويسرا، قائلا أن هذه القمة ستعقد بالعاصمة الاردنية عمان فى نوفمبر ١٩٩٤. (وقد تغير المكان بعد ذلك الى الدار البيضاء، والزمان الى ٣٠ أكتوبر ذكرى مرور ٣ أعوام على مؤتمر مدريد).. وأرجو أن يجد «د. **سعد الدين ابراهيم**» وقتاً لمراجعة المقالات والدراسات والندوات التى ناقشت هذه الموضوعات فى مجلة اليسار (أعداد ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٦) والدراسة التى اعدتها اللجنة السياسية بحزب التجمع «**السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى**»، وكذلك مساهماتنا فى الكتاب الصادر عن مطبوعات التضامن تحت عنوان «**تجمع عربى أم شرق أوسطى**» والكتاب الصادر عن أخبار اليوم ويحمل إسم «**التحدى**»، وكلمة **خالد محيى الدين** فى مؤتمر احزاب المعارضة بالتجمع (٢٦ أكتوبر) ، وكلمتى فى المؤتمر الثانى لاحزاب المعارضة بحزب الاحرار (٣٠ أكتوبر) .. فسيجد ما طالب به من «معلومات وبيانات موثقة» ، وسيعرف أن إدانتنا للمؤتمر والمطالبة بمقاطعته تستند إلى حقائق ومعلومات وتحليل ووجهة نظر موضوعية.

نحن والغرب

هذا من ناحية الشكل، أما من حيث الموضوع، فالدكتور «**سعد الدين إبراهيم**» يقدم دفاعه عن مؤتمر الدار البيضاء، بأن الداعى له «مؤسستان محترمتان عالميا.. ورغم أنهما غير حكوميتين الا أن العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين يسارعون بتلبية أى دعوة للمشاركة والحديث من منابرهما، كما أن مطبوعاتهما الدورية تقرأ باهتمام شديد من كل صناع القرار النابهين». ثم يؤكد أن فكرة هذا المؤتمر تنبع من تراث غربى استقر بعد الحرب العالمية الثانية ، ومفاده أن دول أوروبا الغربية لن تقلع عن الحرب الا اذا تشابكت مصالحها الاقتصادية.. «وجربوا اختبار هذا المفهوم بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة فى الخمسينات ، والتى ضمت ألد الأعداء السابقين مثل المانيا وفرنسا وبريطانيا».

وسأكتفى بملاحظتين سريعتين حول هذا المدخل دفاعا عن مؤتمر الدار البيضاء ، والتطبيع مع إسرائيل.

* **الملاحظة الأولى** : تتعلق بطبيعة المؤسستين الداعيتين للمؤتمر، فمع تسليمى بما يقوله د. سعد حول دورهما وأهميته ، واعترافى- ولست من صناع القرار- بمتابعتى لمجلة «**شئون خارجية**» التى اشار اليها، فهذا لا يعنى بالضرورة ان كل ما يطرحونه ويدعون إليه ويسوقونه صحيح، ولابد من قبوله والتسليم به . فأهميتهما وجديتهما وكفاءتهما لا ينفيان أن كثيراً مما يطرحونه ويروجون له لا يحقق مصالح الدول والجماعات خارج الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. **واذا كان من الخطأ رفض كل ما يأتى من الغرب، فمن الخطأ أيضا التسليم بكل ما يريده الغرب دون قيد أو شرط، والهرولة لتبنى وتسويق كل فكرة واقتراح يطرحه ويتعلق بشئوننا**. واظن أن هناك وقائع كثيرة ثابتة تؤكد أن الظاهرة الاستعمارية الامبريالية ما زالت قائمة وفى عنفوانها ، وتلعب دوراً أساسياً فى تحديد سياسات الدول الرأسمالية الكبرى. واظن ايضا أن كثيراً من هذه المنظمات غير الحكومية المحترمة وعالية الكفاءة، تخدم هذه الظاهرة ، ربما أفضل من المنظمات الحكومية.

* **الملاحظة الثانية**: تتعلق بالمقارنة -التى آراها خاطئة تماما- بين أوضاع أوروبا الغربية بعد الحرب ، وأوضاعنا فى المنطقة العربية الآن.

فلم يكن ممكنا أن تضم السوق الأوروبية المشتركة ألد الأعداء السابقين، لولا هزيمة المانيا النازية وسقوط النظام النازى (وهو نظام عنصرى فاشى توسعى).

وفى حالتنا- ورغم انتصار أكتوبر العسكرى- فالنظام الصهيونى الاستيطانى الامبريالى العنصرى التوسعى ، ما زال قائما فى اسرائيل ولم يسقط ولم يتغير أو ينهزم. بل - وبالأسف -اختل التوازن بيننا وبين اسرائيل بصورة مأساوية لصالحها، بعد اتفاقات كامب ديفيد واتفاقية الصلح بين «السادات- وبيجن» وحرب الخليج، والمتغيرات الدولية.

من هنا فالمقارنة خاطئة . وتكرار التجربة الأوروبية التى عاشتها أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وأدت الى السوق الأوروبية المشتركة، فى المنطقة العربية والشرق الأوسط، مع استمرار الوجود

الصهيونى فى إسرائيل واحتلال كل فلسطين والجولان وجنوب لبنان، واتفاقيات الاذعان التى تسمى إتفاقيات سلام.. ليس له إلا معنى واحد هو فرض الاستسلام التام على الدول العربية.

إسرائيل الكبرى.. اقتصاديا

وهذه هى النقطة الجوهرية التى تدفع أحزاب المعارضة لاتخاذ موقف رافض للتطبيع والسوق الشرق أوسطية ومؤتمر الدار البيضاء..

فالسوق الشرق أوسطية فكرة إسرائيلية أمريكية قديمة، تهدف كما يعلن أصحابها - الى **خلق نظام إقليمى غير عربى يرتبط أمنيا بالولايات المتحدة واستثمار الثروات العربية الطبيعية والمالية برعاية الولايات المتحدة ومشاركة اسرائيل ودول الجوار ، وضمان موقع متميز لإسرائيل كدولة أكثر رعاية وتحويلها الى شريك كامل لأمريكا فى المنطقة لتصبح «دولة عظمى اقليمية» بعد تغيير الموازين الأمنية والجغرافية والسياسية والاقتصادية لمصلحتها.**

وتطرح إسرائيل فكرة السوق علناً منذ عام ١٩٦٥، عندما كلفت «**جولدا مائير**» رئيسة وزراء اسرائيل سابقاً «**ديفيد هوديفيتز**» باعداد «مشروع السوق المشتركة فى الشرق الأوسط».

وعقب رحلة **السادات** إلى القدس المحتلة عام ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، أعد د.**مصطفى خليل** نائب رئيس« الحزب الوطنى الديمقراطى » دراسة مشتركة مع« **أرنون جفنون**» محافظ البنك المركزى الإسرائيلى حول «مشروع للتعاون الإقليمى».

وفى نفس التوقيت (١٩٧٩) قدمت **هيئة المعونة الأمريكية** تقريرا الى الكونجرس الامريكي حول مشروع النظام الشرق أوسطى. وقد أشار إليه منذ فترة «د. **فوزى منصور**» فى «الاهالى» ثم «**صلاح الدين حافظ**» . أخيراً فى «الأهرام» .

وجاء فى التقرير أن المشروع يستهدف(إعادة النظر فى ظل مناخ السلام والتصالح بين العرب واسرائيل والذى بدأ فى كامب ديفيد، فى المفاهيم السائدة تغيير العقليات القديمة .. اذ أن التعاون الشرق أوسطى الاوسع يجب أن يحل محل التعاون العربى الاقليمى الذى أثبت فشله منذ قيامه ، بقيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، وحتى الآن .ولذلك فإن البديل الذى تريده المصالح الأمريكية ويريدها «هو نظام شرق أوسطى إقليمى جديد يتسع لما هو أكثر من الإطار العربى القائم على دعوة قومية ثبت فشلها ، ليشمل اندماجا إقليميا يضم إلى جانب الدول العربية كلا من اسرائيل وتركيا وإيران.. » (كان الشاه ما زال يحكم إيران»

وفى عام ١٩٨٦ طرح «**شيمون بيريز**» مشروع مارشال للشرق الأوسط، ملخصا جوهره قائلا.. «إن اسرائيل تواجه خياراً حاداً.. **أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم، أو أن تكون إسرائيل الكبرى إعتمادا على حجم إتساع السوق التى تقع تحت تصرفها**».

وقال «**عزرا وايزمان**» إن العرب يملكون المال والنفط.. واليهود يملكون العقل والعلم . فإذا التقى الطرفان فى علاقة سلام سيحقق كل منهما العجائب لمصلحة الآخر . وماذا تريد اسرائيل أكثر من أن يسيطر اليهود على اقتصاد العالم العربى المتخلف؟!».

سياسة بديلة

قد لا يرى البعض فى هذه الحقائق - وغيرها كثير- ما يدفعه لمعارضة خطط وسياسات اسرائيل وأمريكا فى المنطقة . ويحذرنا هؤلاء من فقدان الثقة فى النفس، مؤكدين استحالة أن يبتلع أربعة ملايين اسرائيلى ٢٥٠ مليون عربى، ويقولون أننا كما هزمنا عام ١٩٧٣ أسطورة جيش الدفاع الاسرائيلى الذى لا يقهر قادرين على منع السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على العرب.

وهو كلام جميل فى الظاهر ، لكنه يتنافى مع الواقعية والمتغيرات الاقليمية والدولية التى يفرط أنصار السوق والتطبيع فى الحديث عنها والتلويح بها.

فكيف سنواجه هذا المخطط الاسرائيلى الامريكي ، **وقد نجحت الولايات المتحدة فى رهن أموال العرب وبترولهم لصالحها عقب حرب الخليج.. وهنا سباق بين الحكومات العربية للاستجابة للشروط الاسرائيلية الأمريكية وتقديم التنازلات المجانية بحثا عن اتفاقيات للتسوية مجحفة بهم وبكل العرب**.. وتندفع الجميع الى التطبيع قبل التوقيع» .. وتعجز الحكومات العربية عن التمسك بحد أدنى من التنسيق .. ويعملون جميعاً على مزيد من تفكك وانهيار الجامعة العربية والنظام الإقليمى العربى... وفقدت أهم الدول العربية وأكبرها - مصر - أى رغبة فى المقاومة.

كيف سيقاوم الطموح الاسرائيلى للسيطرة الاقتصادية والأمنية على المنطقة.. فى ظل هذه الأوضاع وهذا النهم وتلك العقليات .. كيف؟!

وأرجو أن يراجع «د. سعد الدين إبراهيم» ما جرى خلال عام واحد من الاندفاع المصرى نحو التطبيع مع اسرائيل ، وحقق المصلحة الاسرائيلية فى الأساس.. سواء الاتفاق على إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من مصر الى اسرائيل (رغم معارضة الخبراء المصريين) ، وزيادة كمية البترول الخام المصرى المصدر لاسرائيل (ليصل إلى ٦٠٪ من لاسرائيل(ليصل الى ٦٠٪ من إنتاجنا القابل للتصدير) ، وانشاء مصفاة لتكرير البترول مصرية اسرائيلية، ومنظمة للسياحة اسرائيلية مصرية تركية ، والغاء القيود المفروضة على السفر لاسرائيل رغم معارضة كافة الاجهزة الأمنية المصرية.. وصولا الى اللقاء الذى سيعقد خلال ديسمبر القادم فى القاهرة تحت عنوان «الشراكة- الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط» وتحضره ١٠٧ شركة اسرائيلية.

والتطبيع هو جوهر المشروع الاسرائيلى الآن . فأنا اتفق مع «د**سعد الدين إبراهيم**» أنه يستحيل اقامة السوق الشرق أوسطية مباشرة أو حتى عبر ٢٠ عاماً . وانما المطلوب فرض سلسلة من الترتيبات الاقتصادية والسياسية والثقافية تؤدى فى النهاية الى اقامة نظام إقليمى جديد تحت اسم السوق الشرق أوسطية . وقلب هذه العملية كلها هو التطبيع على المستوى العربى، ومؤتمرات الدار البيضاء ثم عمان..

وعندما تتفق أحزاب رئيسية فى المعارضة على رفض التطبيع والسوق الشرق أوسطية ومؤتمر الدار البيضاء ، فهى لا تكتفى «بالرفض والشجب» و«إخفاء الرؤوس فى الرمال» ، وانما تطرح بالمقابل سياسة بديلة وواقعية تقوم على التمسك بالمقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، والعمل على إحياء السوق العربية المشتركة وتحويلها الى واقع ينمو، ليس لمواجهة السوق الشرق أوسطية فحسب، وإنما لمواجهة إتفاقيات «الجات» والوحدة الاقتصادية الاوروبية ، ومقاومة منهج واتفاقات كامب ديفيد ومحاولة تعريبها وتفعيل كل منظمات واجهزة الجامعة العربية... الخ

وأظن أن البيان الختامى الصادر عن مؤتمر الدار البيضاء يدعم وجهة نظر احزاب المعارضة ويقدم دلائل جديدة على صحة موقفها.



عبد الله حوراني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير:

هدف إسرائيل .. تحويل ((غزة - أريحا)) إلى أولاً وأخيراً

كفاءة المفاوض الفلسطيني ليست العامل الحاسم في إنهاء الإحتلال.

لا زال هناك وقت للتنسيق العربي إذا انتبهت كل الأطراف.

زار عبد الله حوراني العضو (المستقل) في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، القاهرة، في مطلع هذا الشهر وكان عائداً لتوه من غزة، التي اقترن باسمها اتفاق اوسلو(غزة وأريحا أولاً).

وكان هناك ما يغرى بلقاء الرجل فعندما



طرح اتفاق اوسلو للتصويت رفع يده معترضاً، واعترض معه **محمود درويش وشفيق الحوت**، ممثلو الجبهة الشعبية والديمقراطية والعربية والتحرير بينما تغيب **فاروق قدومى** عن الاجتماع، وابدى **جمال الصورانى** تحفظات، ثم إنضم الى المعارضة ممثل حزب الشعب بعد اتفاق القاهرة التنفيذي.

ولم يزايد حوراني على أي طرف، وقال أنه يتمنى أن يكون خطأ، والخطأ يمكن

اصلاحه أما الانهيار فلا يمكن ترميمه.

وبعد ما يزيد عن عام من إعلان الاتفاق وبعد زيارة لغزة. لمتابعة انجازات الاتفاق على الأرض، وموقف الشارع الفلسطيني منه كان لابد من الحوار.

غزة وأريحا

لنبدأ من النهاية .. ماذا حدث منذ إعلان الاتفاق .. وكيف ترى المستقبل؟

** في تقديري إن البداية بالمسار الفلسطيني باتفاق اوسلو لا يعني أن الهدف امريكيا واسرائيليا كان الوصول لتسوية فلسطينية على اساس الحقوق الوطنية للشعب.. لقد بدأوا بالمسار الفلسطيني لفتح باقي المسارات، والتحرر من اعباء غزة.. أما الهدف الحقيقي فهو حل مشكلة إسرائيل في العالم العربي.

لكي تقرأ اتفاقية اوسلو قراءة صحيحة.. علينا طرح سؤالين:

لماذا اصرت اسرائيل على أن يكون الحل في المسار الفلسطيني على مرحلتين.. انتقالية ونهائية؟

ولماذا تبدى رغبة في التوصل إلى تسويات نهائية مع باقي الأطراف العربية خلال المرحلة الانتقالية في المسار الفلسطيني؟

والأمر لا يقتصر على هذا المجال، فقد نجحت إسرائيل في تحقيق انجازات سريعة في الغاء المقاطعة العربية تمهيدا لمرحلة التطبيع الكامل، ليس فقط قبل التفاوض على الحل النهائي الفلسطيني، بل أيضا قبل استكمال خطوات تنفيذ الحل الانتقالي المرحلي.

هذه هي الاسئلة الصعبة اذا اردت أن تستنتج شيئا حول اتفاق اوسلو.

اتفاق متعثر

الهم ان هناك مخاوف من تحويل الحل المرحلي الى حل نهائي.. ولكن اريد ان أعرف حقيقة الوضع بالنسبة لخطوات تنفيذ اتفاق اوسلو.

** الحل الانتقالي نفسه مقسم إلى مرحلتين غزة واريحا أولاً .. ثم الضفة الغربية ثانياً، هذا اذا تم حد الحكم الذاتي للضفة!

أكثر من ذلك فإنه في حال امتداد الحكم الذاتي للضفة ، فمن المرجح ان يتحقق ذلك ايضا على مراحل!

معنى هذا ببساطة، ان اسرائيل **تسعى لتحويل اتفاقية اوسلو، رغم كل نواقصها الى مسخ.**

أريد أن اوضح بجلاء ان تقسيم الحل الفلسطيني الى مراحل، لا يستهدف - كما تدعى إسرائيل- اختبار قدرات او نوايا الفلسطينيين نحو السلام، ولكنه استغلال هذه الفترة لحل مشكلاتها مع العالم العربي..

أولا .. وأخيراً

واظن انه عندما تأتى ساعة المفاوضات حول الحل النهائي، سوف تكون اسرائيل قد انجزت تسوياتها المنفردة، وبالتالي **لن تعطى للفلسطينيين أكثر مما أخذوا لتقتصر المفاوضات على تقنين ما تحقق في الحل المرحلي.**

أصارحك ان المخاوف تساورني، مثلما تساور **محمود درويش** ان يكون الاسم الحقيقي لاتفاق اوسلو**(غزة أريحا أولاً وأخيراً)** وليس غزة وأريحا أولاً.

***وكيف ترى الوضع لو تحققت مخاوفك؟**

** أنفراد اسرائيلي بالفلسطينيين، وبرود في الدعم الرسمي العربي، وربما حتى الشعبي للقضية الفلسطينية.

وبصرف النظر عن النوايا العربية الرسمية، ما كان ينبغي للمنظمة أن تفتح هذا الباب لإسرائيل، على الأقل حتى لا تسهل الامر على باقي الأطراف، وحتى تحافظ على الدعم الشعبي.

الشارع الفلسطيني



***أنت عائد الآن من غزة.. هل تساور الشارع الفلسطيني نفس المخاوف؟**

** الجماهير في البداية كانت« سارقها السكينة» ، وكان هناك تأييد عام للاتفاق، الناس هناك لم تقرأ الاتفاق، بل قرأ لهم، تم تسويقه بالشكل الذي يدغدغ الاحلام والطموحات، قدم الاتفاق على انه يتضمن قدراً كبيراً من الانسحاب والاستقلال، احتمال عودة مليون فلسطيني من اللاجئين، تحسن في الأوضاع الاقتصادية شرطة وسلطة بعد سنوات من الاحتلال.. علم ونشيد وبطاقة هوية فلسطينية.

***هذا عن ١٣ سبتمبر ٩٣ يوم اعلان الاتفاق ، ولكن سؤالي عن ١٣ سبتمبر ٩٤؟**

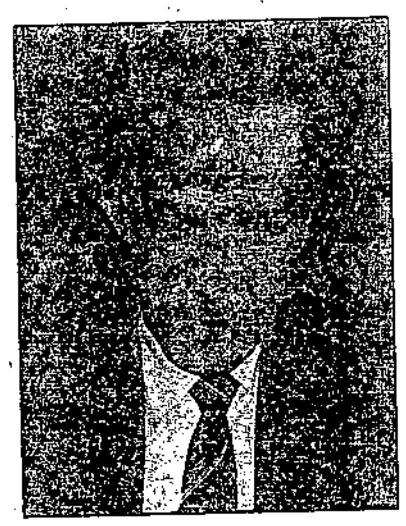
** الوضع الآن اختلف.. والاحلام اصطدمت بالوقائع.. **لا تزال إسرائيل تحتل ١٤٠ كيلو متراً مربع من مساحة غزة الصغيرة(٣٤٠ كيلو متر) على شكل مستوطنات ومناطق امنية.** جنود الاحتلال على الطرقات العرضية والطولية.. وعلى المعابر مناطق استيطانية محظور على الفلسطينيين الدخول إليها. **الوعود التي أعطتها الدول المانحة للمساعدات تحولت الى سراب وأصبحت دول مانعة..** الاستيراد ممنوع الا من أسرائيل، وقوة العمل مرتبطة بالسوق الاسرائيلي.. واسرائيل تستطيع اغلاق قطاع غزة في دقائق .. واداء سلطة الحكم الذاتي ضعيف.

باختصار تشعر الجماهير الآن ان الاتفاق، اذا استمر بوضعه الراهن سوف يتحول إلى كارثة وطنية.

رغم كل ما اثرته يطالب رابين بتعديل الاتفاق استجابة لمتطلبات أمنية إسرائيلية!

** هذه مأساة أخرى، فرغم الربط الاقتصادي والامني شبه الكلي باسرائيل، فان **حكومة «السلام» هناك تريد ان تأخذ حق ملاحقة ومطاردة الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي،** وربما تريد إسرائيل ان تسبق بطلب التعديل، مطالب فلسطينية محتملة لتطوير الاتفاق، **والمشكلة في الأصل هي الاتفاق نفسه الذي ينطوي على الغام قابلة للانفجار.**

رغم خطر الانفراد الاسرائيلي بالفلسطينيين، هناك مخاوف من



الأسد

ياسر عرفات (ابو عمار)



الملك حسين

انقسامات عنيفة في الصفوف الفلسطينية، رغم أنكم لم تحصلوا حتى الآن على بلح اليمن أو عنب الشام؟

أخطاء السلطة

** مشكلة السلطة الفلسطينية انها لا تفكر في حلول سياسية للوضع الذاتي الفلسطيني.. **الهاجس الامني استبد بالقيادة** ولا حل لمشكلات الشرط الذاتي الا بالحوار السياسي.. اتفاق على حدود كل من السلطة والمعارضة .. تقسيم عمل وتوزيع ادوار وتكامل تقديري ان سلطة الحكم الذاتي ترتكب الان خطأين:

* وهم الظن أن المفاوضات- وحدها- مع سلطة الاحتلال تقود إلى إنجاز الهدف الفلسطيني في الاستقلال الوطني.

وهو ليس أكثر من وهم، فالحكم الذاتي لا زال محاصراً في رقعة صغيرة.. وجنود الاحتلال ومستوطناته يملأون ارجاء الضفة الغربية.

فهل تتخلى اسرائيل عن ذلك بكفاءة المفاوض الفلسطيني ام استخدام كل وسائل الضغط؟

أخشى أن أقول ان اسرائيل كتفت السلطة الفلسطينية كي تنقض عليها، في شروط مواتية هل القضية قضية اقناع، ام من الضروري ان يستمر الصراع لانجاز الاستقلال.

الحوار السياسي

ولكن هناك التزامات على السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية اوسلو؟

** اذا كانت السلطة ملتزمة بعدم ممارسة اشكال نضالية في مناطق الحكم الذاتي، فهناك امكانية وضرورة لممارسة هذه الأشكال، خارج مناطق الحكم الذاتي .. هذا منطقي وبديهي.. وبدلا من صراع فلسطيني- في رقعة السلطة الفلسطينية مطلوب صراع فلسطيني- اسرائيلي-، أي صراع الفلسطينين معا ضد اسرائيل، لبناء سلطة حكم ذاتي حقيقية، لمد الحكم الذاتي، لمقاومة الاحتلال في الضفة .

هذه المهمة ليست مهمة قوى المعارضة لاوسلو وحدها ، بل هي ايضا مهمة السلطة ، مهمة فتح وغيرها، وإذا ما غاب هذا الهدف عن السلطة صنعت حاجزاً بينها وبين الشعب ،وساهمت حتى في . تحجيم اتفاق اوسلو .

ولكن اذا سلمت السلطة بضرورة الحوار السياسي ، فمن السهل الوصول إلى اتفاق.

***وماذا عن الخطأ الثاني؟**

** أنه امتداد للأول، فالسلطة الفلسطينية تتصور أنها المسئولة وحدها عن انجاز مرحلة التحرر الوطني في الوقت الذي يجب أن تدرك فيه ان هذه مهمة كل القوى الوطنية والفعاليات الشعبية، وكلا الأمرين ، لا المفاوضات وحدها ، ولا السلطة وحدها تكفي، كلاهما يفترض الحوار الوطني ولا **ينبغي ان يضع اى طرف شروطا تعجيزية على الطرف الأخر، كأن تطالب المعارضة السلطة الغاء اتفاق اوسلو كشرط مسبق للحوار، أو تطالب السلطة المعارضة التخلي عن رفضها** لاوسلو واضيف ، انه ليس بوسع اى من الطرفين التسليم الآن، بأي من الشرطين.

الخط الأحمر

هل صحيح ان اسرائيل لم تترك المساحة التى انسحبت منها في غزة **الا بعد ان ازدهرت في اسواق المدينة تجارة السلاح؟**

** إسرائيل ساهمت، ولا تزال ، في إغراق غزة بالسلاح ، لهدف واضح تسعير الصراع الفلسطيني الفلسطيني- وياليته يصل وفقا لأماني إسرائيل الى الحرب الأهلية او الاقتتال.. في مثل هذا الاحتمال ترتاح هي امنيا، وهي لا تزال تراهن على عنف فلسطيني متبادل من خلال سلطة قمع أو حرب أهلية.

وهل هناك احتمال لنجاح المسعى الإسرائيلي؟

** حتى الآن نجحت كل الأطراف.. السلطة والمعارضة بمختلف فصائلها ان تقف عند هذا الخط الأحمر ولا تتجاوزه، لان آثاره مدمرة، وكل الاطراف تدرك ذلك.

البديل الأردني

بعد حادث تفجير الباص في تل ابيب ارتفعت في اسرائيل نغمة الفصل بين الشعبين، اذا كانت الدولة المستقلة غير واردة- اسرائيليا- فهل تتولى الاردن، في الضفة ، السلطة التي مارستها المنظمة في غزة؟

** نعم .. هناك احتمال حل لمشكلة الضفة غير دخولها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وقد زادت فرص هذا الاحتمال بعد الاتفاق الاردني- الاسرائيلي خاصة اذا علمنا أن هناك تداخلا اقتصادياً واجتماعياً بين الضفة الغربية والاردن.

ويمكن لهذا الاختيار ان يكتسب نفوذا إذا ظلت تجربة الحكم الذاتي في غزة متعثرة ، وقد يكون ذلك احد اهداف إسرائيل من التباطؤ.

وإسرائيل ليست متعجلة في اعادة نشر قواتها في الضفة ، كما انها لم تلتزم بشيء تجاه مستقبل الضفة، المؤجل الى المرحلة التالية في المفاوضات.

التنسيق العربي

*** هل فات الوقت تماما للتنسيق بين الاطراف العربية بعد انتهاج سياسة الحلول المرحلية والمنفردة!**

** لا زالت هناك فرصة أخيرة ممكنة **ولابد من وجود درجة عالية من التنسيق بين السلطة الفلسطينية والأردن،** خاصة إذا علمنا أن سقف الحل السياسي المرسوم للمنطقة محكوم بعلاقة فلسطينية أردنية ، .كونفدرالية او فيدرالية، ولذلك لس هناك خيار ، غير محاولة التفاهم مع الاردن وقطع الطريق على محاولات للاستغلال الاسرائيلي للخلافات الأردنية- الفلسطينية.

ولابد أن نلاحظ ان الأردن ايضا له مصلحة في هذا التنسيق، فخياراته ليست واسعة.

أزمة القدس

*** ولكن وضع القدس في الاتفاق الاردني الاسرائيلي اثار ثائرة السلطة الفلسطينية، لانها اعتبرته نوعا من الحسم المبكر لقضية مؤجلة!**

** أخشى أن يتحول الخلاف حول القدس من الهدف الاصلي اى تحرير القدس، إلى هدف فرعي خاص بالولاية الروحية على الأماكن المقدسة، اسرائيل سعيدة بهذا الخلاف الذى نقل الموضوع من وضع القدس كمدينة محتلة إلى خلاف اردني- فلسطيني حول الولاية الروحية.

ورأيي انه ينبغي الحذر من تحويل الصراع الى صراع بين فلسطين والاردن، بدلا من صراعهما معا ضد الاحتلال.

ايضا فان المشكلة الان في رايي ليست من اغتصب حق الولاية على الأماكن المقدسة ، بل وضع المدينة المحتلة.

إذا كانت فرصة التنسيق لم تنته تماما، فهل هناك مؤشرات على استئناف التعاون بين دول الطوق؟

للاسف، لا ادري الان بوادر هذا التنسيق واذا استثنينا العلاقات السورية- اللبنانية لا توجد حتى صلات بين القيادة في فلسطين وسوريا والاردن.

السلطة الفلسطينية لم تطلع الأردن على مفاوضاتها في اوسلو، ولا القيادة الاردنية اطلعت الجانب الفلسطيني ، والعلاقات الفلسطينية- السورية اللبنانية فاترة.

المقاطعة والتطبيع

كل طرف يدير مفاوضات منفرداً ، وبامكانياته الذاتية ، وحتى الاطراف العربية التي تتفاوض سرا أو علنا مع اسرائيل لانهاء المقاطعة والبدء في التطبيع لا تنسق خطواتها مع الجانب الفلسطيني وبقية الأطراف العربية، لكي يتناسب ما يتم احرازه في هذا المجال، مع الانسحاب الاسرائيلي- وهذا اضعف الايمان.

والحال الان ان **الادارة الأمريكية والإسرائيلية نجحت في الغاء مفهوم الحل الشامل ، ولم تعد التسوية الشاملة سوى النتاج النهائي للتسويات المنفردة.**

الانتفاضة

هل يمكن ان تتصاعد موجة جديدة من الانتفاضة تكون رافعة لمشروع الدولة الفلسطينية!

** نعم يمكن ويجب تنشيط الانتفاضة في كل مناطق الاحتلال، وأؤكد ان **استبعاد أي شكل من اشكال النضال الفلسطيني هو بمثابة تقليل لفرص الانسحاب الاسرائيلي،** ويجب ان تشعر اسرائيل انه لا خيار لها غير الرحيل.. اتريد مؤشراً!

بعد العمليات الأخيرة لحماس اكتسحت انتخابات المهندسين الزراعيين في الخليل، وهذا دليل على تعاطف الشعب الفلسطيني مع كل أشكال النضال ما دام الاحتلال مستمراً.

يقين غزة

لو راجعت موقفك الان ، بعد عام على الاتفاق وبعد زيارة غزة.. كيف تكون القراءة؟

** حرصت في مداخلتي أمام اللجنة التنفيذية الا اكون متشدداً ، ولا اكتمك انه امام الحاح المؤيدين للاتفاق على مزاياه، داخلتني لحظات من الشك، وقلت أتمنى أن أكون مخطئاً، وأصحاب الرأي الآخر على صواب، وما اسهل الرجوع عن الخطأ، ولكن ما اصعب الندم عندما لا ينفع الندم.

وبعد زيارتي لغزة اكتشف ان معارضتنا للاتفاق لم تكن بحجم سيئاته.

السلطة ومنظمة التحرير

*** ما هو السؤال الذى لم أسأله؟**

** كنت أتوقع سؤالا عن علاقة سلطة الحكم الذاتي بمنظمة التحرير الفلسطينية ، **فما يجري الان هو عملية احلال لسلطة الحكم الذاتي محل المنظمة ومؤسساتها ، وحتى محل حركة فتح، وهذا عامل خطير جدا. انه يعني ان دور المنظمة قد انتهى بتوقيع الاتفاق** . وما حدث ان جزءاً من المنظمة اندمج في سلطة الحكم الذاتي، اما المنظمة نفسها فقد تجمدت، وكان ينبغي ان تبقى خارج اطار السلطة، كمرجعية لها، فخرج أو سرب من أي عملية ابتزاز.وما يحدث الان هو عكس ذلك تماما ، وهو ينطوي على الايحاء بان المسئولين قالوا لمنظمة التحرير «وداعاً»!

رابين .. راشد



كتاب جديد

ما بعد الملك فهد :
ولاية العرش فى العربية السعودية

تأليف: سيمون هندرسون   معهد واشنطون لسياسة الشرق الأدنى
ترجمة: مصطفى الجمال

تصدير

تحتفظ المملكة العربية السعودية بمكانتها كواحدة من أهم شركاء الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وأيضا كواحد من أكثر المجتمعات إنغلاقا فى العالم. وعلى الرغم من حقيقة أن قرابة نصف مليون جندى قد تم نشرهم على أرضها أثناء حرب الخليج، ووجود علاقة أمنية يرجع تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية، فإنه مما يثير الدهشة ألا يعرف صناع السياسة والباحثون والدبلوماسيون الأمريكيون إلا القليل عن عملية اتخاذ القرار لدى القادة السعوديين. ومن بين كل القرارات السعودية التى تهم صناع السياسة الأمريكية تعد عملية ولاية العرش صاحبة أقل نصيب من المعرفة.

وهذه الورقة السياسية- التي تعد الدراسة الأولى للمعهد فى مجال السياسة السعودية الداخلية- هي محاولة لإلقاء الضوء على العملية الغامضة لولاية العرش فى المملكة.وكاتب هذه الورقة هو الصحفى البريطانى **سيمون** هندرسون الذى كان مراقباً منذ وقت طويل للأسرة السعودية الحاكمة، وقد جمع هنا بين البحث التاريخى المضنى وعقد المقابلات مع الدبلوماسيين الغربيين والمنفذين فى شركات النفط لتتبع تطور عملية ولاية العرش السعودى.

ويقوم هندرسون- لدى تناوله لآفاق ولاية العرش بعد فهد- بأول تحليل محكم لأثر أحدث المراسيم الملكية فى هذا الصدد والدور المحتمل لأحفاد سلالة ابن سعود.

ويرى هندرسون أن دور الولايات المتحدة- مع توخى الحذر إزاء أى تصرف عجول يرى فيه السعوديون تدخلاً غير مرغوب فيه- يتمثل فى تشجيع الإصلاح السياسى والمالى، مما يوفر خلفية أكثر استقراراً لأزمة محتملة فى ولاية العرش.

بالنظر إلى الضغوط الاقتصادية والسياسة داخل العربية السعودية والمصاحبة للتخمة النفطية، فإن هذه الدراسة تمثل- على نحو خاص- مساهمة في وقتها لمساعدتنا على فهم القوى التى تشكل التغييرفى واحد من أكثر أقاليم العالم تقلباً.

مايل شتين	**بارىى ويشبرج**
رئيس	**مدير**

الأسرة الحاكمة فى العربية السعودية هى أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط- فى طريقها إلى أزمة قيادة.. فعلى الرغم مما تتمتع به المملكة من بنية تحتية حديثة تدفع تكاليفها العائدات الهائلة للصادرات النفطية، يظل النظام السياسى فيها **يستمد جذوره من البنى القبلية التى تكاد لم يطرأ عليها تطور عبر عدة مئات من السنين.** وتظل السيطرة الصارمة - وإن لم تكن حاسمة فى كل الأوقات- فى قبضة عشيرة آل سعود، والتى اشتق الاسم الرسمى للدولة من اسمها، وهو وضع تكاد تنفرد به وسط باقى دول العالم.

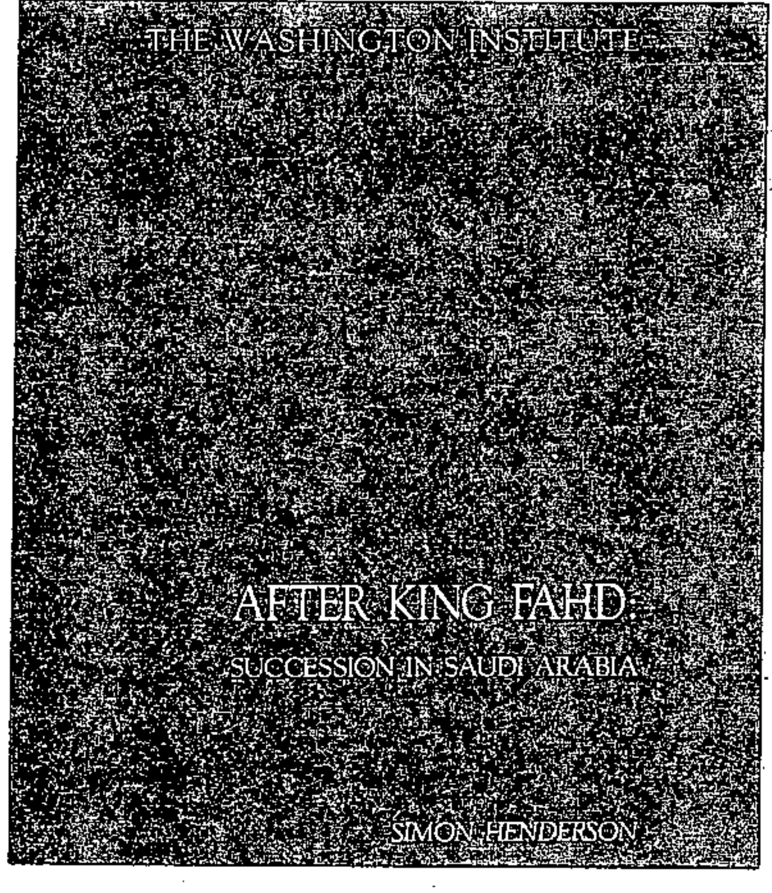
والملك فهد (١٩٢١-..) الذى يحكم حالياً يبلغ من العمر ٧٣ عاماً، وقد اتسمت سنوات حكمه الاثنى عشر بالرخاء والبذخ ثم التقييد مؤخراً جداً . وهو يسعى منذ عام ١٩٩١ لتوريث شرعية ذات إطار سياسى أكثر تحديثاً ومنبر أوسع للتشاور السياسى، وقد طرحت محاولاته هذه من الاسئلة أكثر مما أجابت . فعملية الاستخلاف أو ولاية العهد هى نظام متعتم عليه يتم من خلاله نقل العرش إلى خط أخوة فهد الكثيرين ، بينما افراد الجيل التالى يراقبون فى شغف ويتساءلون فى أنفسهم عما اذا كانت ضربات القدر ستمنحهم السلطة حقاً(أم تذهب لأحد أبناء الأعمام).

ويبلغ ولى العهد **الأمير عبد الله**، المتوقع أن يتولى الحكم بعد وفاة الملك فهد، ما يزيد عن ٧٠ عاماً. وفى حقيقة الأمر فإن جميع الملوك السعوديين قد بدأوا ولاياتهم وهم فى الخمسينات أو بداية الستينات من أعمارهم . بل إن سلطان ، وهو المرشح المحتمل التالى بعد **عبد الله**، يبلغ السبعين من عمره هذا العام. أما الأخوة الخمسة الذين يتلون سلطان فجميعهم قد تخطوا الستين بالفعل.

لذلك فمن المحتمل أن تواجه المملكة وضعاً يتم فيه تنصيب ملك جديد كل عامين أو ثلاثة. وربما لم يكن هذا الأمر موضع قلق لو كانت المملكة العربية السعودية دولة غير ذات أهمية فى عالمنا، أو كان حكمها ملكية دستورية نقية لا تتدخل فى إدارة العمل اليومى للحكم.

ولكن الملك فى العربية السعودية هو الذى يتخذ فعلياً كل القرارات الهامة فى البلاد، سواء بنفسه أو بصفته رئيساً لمجلس الوزراء.

وزاد الأمور تعقيدا إضافيا ظهور



علامات متزايدة على اعتلال الصحة البدنية والذهنية للملك فهد، وبالرغم من أنه قد يظل ملكاً إسماً فإن الإمكانية تتزايد لانتقال مسئوليات الحكم اليومية إلى أخوته الأقربين.

ومن المفترض أن تتم عملية ولاية العرش بسلاسة من أخ إلى أخيه على طول خط ابناء مؤسس المملكة : عبد العزيز(ويشار إليه عادة «بابن سعود ») وقد تمت العملية هكذا بالفعل فى ظروف مختلفة : الوفاة بالشيخوخة، العزل لعدم الأهلية، والاغتيال . بيد أن السجل التاريخى يبين أن هذه السلاسة البادية تخفى تحتها مزاحمات شرسة غالباً ما تستمر لسنين. وقد أدت هذه الخصومات إلى انقطاعات فعلية فى حكم الأسر السعودية الذى استمر ٢٥٠ عاماً فى شبه الجزيرة العربية . كذلك فإن الفكرة الشائعة بأن **الملك عبد العزيز** أراد أن يُحكم كل من أبنائه حسب دوره (إن كان قادراً) خرافة. فالعملية هى مجرد طلب للسلطة إلى أبعد حد.

وسوف تتعقد ولاية العرش فى المستقبل بفعل مصالح أحفاد ابن سعود الذين اعترف **الملك فهد** بحقهم فى العرش فى مرسوم صدر فى مارس ١٩٩٢. فكثير من هؤلاء الأحفاد فى أواسط عمرهم بالفعل ويتولون بعض المواقع الهامة فى الحكم، وهم إن كانوا لا يمثلون حتى الآن قوة مستقلة إلا أنه يعرف عنهم مطالبتهم بتأكيدات راهنة عن عملية ولاية العرش . وهكذا يتحدد الأمر فى صورة تمركز السلطة بيد الملك، ومناورة القوى داخل الأسر ، من أجل ولاية العرش فى المستقبل.

إن ولاية العرش- أو التنازع عليها- يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على الروابط الوثيقة مع الولايات المتحدة ، والتى تمثل أهم علاقات المملكة الدولية، وتعد بالمثل من بين أكثر العلاقات حساسية بالنسبة إلى المصالح الاقتصادية الأمريكية . بيد أنه بسبب تزمت الأسر الملكية وحفيظتها المتوارثة إزاء التعدى الأجنبى على دخائلها ، فإن بإمكان واشنطون فحسب التأثير على عملية ولاية العرش السعودى من خلال التأثير على هوامش عملية صنع القرار الداخلية فى المملكة.. وينبغى على صناع السياسة الأمريكية أن يتخذوا الخطوات اللازمة استعداداً لعدد من الاحتمالات الممكنة فى عملية ولاية العهد التى لا يمكن تأكيد محصلتها.

(١) تاريخ ولاية العرش

تأسست الدولة العربية السعودية الحديثة على يدى الملك عبد العزيز (ابن سعود) عام ١٩٣٢ . وحينما توفى عام ١٩٥٣ ترك وراءه ٣٥ ابناً من بين ٤٤ أبناً أنجبهم فى حياته . وقد أنجب هذا العدد الوافر من الأبناء بالزواج من اثنتين وعشرين زوجة على الرغم من التزامه بالحكم الإسلامى بعدم الجمع بين أكثر من أربع زوجات فى آن واحد . ومن تقاليد الصحراء العربية الاحتفاظ بالنساء بعيداً عن الحياة العامة، وهن- على عكس النظم الملكية غير الاسلامية- لا يتمتعن بحق وراثة العرش. وبعد وفاة ابن سعود تولى العرش أكبر أبنائه الأحياء: سعود، وعين فيصل التالى له فى الترتيب ولياً للعهد- أى وريثه الفعلى.

وهناك بعض الخلط فيما إذا كانت لدى ابن سعود فكرة واضحة بأن ولاية العرش يجب ان تنتقل- بعد سعود وفيصل- ويجب ان تستمر فى السلسلة من أخ الى أخيه- من بين أبنائه . واذا كانت هذه الفكرة تمثل مدى اعتزازه بأبنائه ، فهى دليل على الافتراضات بعزمه على مجرد تحاشى تكرار كوارث سابقة فى أسرة آل سعود .وقد حفر فى ذاكرته كيف أسئ علاج الاستخلاف قبله على مدى أكثر من ٢٠٠ عام من سيطرة الأسر السعودية على شبه الجزيرة العربية. فقد أدت المنازعات بين الاشقاء وأبناء العمومة إلى إضعاف لهيمنة أسرة آل سعود فى بعض المراحل بل نتج عنها أحياناً خسارة كاملة للسلطة.

الدولة السعودية الأولى.

يعتبر السعوديون -فى منظورهم- أن عمر دولتهم أكبر من عمر الولايات المتحدة، على الرغم من الانقطاعات المؤقتة فى الحكم، وذلك فى مواجهة الفكرة الغربية السائدة بأن السعوديين لم يحققوا السيادة المستقلة حتى مجئ القرن العشرين . ويرجع ابن سعود- مؤسس الدولة السعودية الحديثة- أجداده إلى القرن الخامس عشر حينما وصلوا إلى قلب شبه الجزيرة العربية من إقليم الإحساء فى الشرق . ومع بداية القرن السابع عشر أصبح أسلافه يحكمون المنطقة التى تتمركز بوسطها «الدرعية» ، وهى تقع بالقرب من الرياض الحديثة . ومؤسس الأسرة المعروف هو سعود بن محمد الذى أعقبه فى المشيخة (أى الحكم المحلى) لدى وفاته عام ١٧٢٥ ابنه محمد، ويوصف عادة بالحاكم الأول فى السلالة السعودية.

ويبدو أن منصب الشيخ كان يستحق الكثير ، ففى عام ١٧٤٥ منح محمد بن سعود (الذى كان قد اكتسب وقتئذ شهرة عريضة كمقاتل صلد فى الدفاع عن مزارع النخيل بالدرعية ضد القبائل المغيرة) فلجأ لفقيه إسلامى مطرود من إحدى القرى القريبة بسبب دعوته إلى مذهب إسلامى تقليدى ينتقد الممارسات السائدة وهو محمد بن عبد الوهاب الذى كان تفسيره المتزمت للإسلام (والوهابية) موضع تفضيل محمد بن سعود.

وأصبح الرجلان حليفين، ورسما معاً مشروعهما المشترك . فمن خلال الجمع بين الزعامة القبلية والقدرة القتالية لمحمد بن سعود وبين الحمية الدينية لمحمد بن عبد الوهاب شرعا فى التخطيط «للجهاد» لفتح وتطهير شبه الجزيرة العربية. وكانت استراتيجيتهما بسيطة : أولئك الذين لا يقبلون بالمذهب الوهابى يجب ان يقتلوا او يخرجوا . وتم ترسيخ هذا الحلف بالمصاهرات ، ومنها زواج محمد بن سعود من إحدى بنات ابن عبد الوهاب . ومثل هذا التحالف بداية ما يطلق عليه الآن: الدولة السعودية الأولى.

وبعد وفاة محمد بن سعود عام ١٧٦٥، واصل محمد بن عبد الوهاب الحملة والغارات على القبائل مع عبد العزيز بن محمد (نجل الشيخ) ، وأتما معاً السيطرة على معظم المنطقة الوسطى فى شبه الجزيرة العربية المعروفة باسم «نجد» بما فيها بلدة الرياض ، وهى الآن مدينة كبيرة وعاصمة المملكة. أما فى الجنوب الغربى فقد صد حكام مكة- الحرم الإسلامى الشريف- تقدمهما ، كما اضطلعت القبائل المستقلة فى الشمال والجنوب والشرق بمواجهة الغارات الوهابية بالاعتماد على جهودها الخاصة.

وقد مات ابن عبد الوهاب عام ١٧٩٢ بينما استمر عبد العزيز بن محمد فى شن غاراته ، ففى عام ١٨٠٢ قام بنهب كربلاء



الملك فهد

بالعراق حالياً) كما فتح مكة عام ١٨٠٣ .

وكان لابد لمثل هذا النشاط وتلك الانتصارات من إثارة ردود الفعل المتوقعة ، فتم اغتيال عبد العزيز عام ١٨٠٣ على يد مسلم شيعي انتقاماً لهدم ضريح حفيد النبي في كربلاء . أما السلطان العثماني في القسطنطينية (اسطنبول حالياً) والذي كان يعتبر نفسه حامي مكة، فقد رتب مع حاكم مصر وقتها «محمد علي» تجريد حملة عسكرية لاسترداد مكة والمدينة وكانت الأخيرة قد سقطت هي الأخرى في قبضة الوهابيين عام ١٨٠٥.

وأمام التفوق العسكري الساحق للحملة فقد الوهابيون-- تحت قيادة سعود بن عبد العزيز- السيطرة على المدينة ومكة عامي ١٨١٢و١٨١٣ على الترتيب. وتوفي سعود نفسه عام ١٨١٤ ، فعقد ولده عبد الله هدنة مع القوات العثمانية. غير انه في عام ١٨١٦ اندفع جيش مصري آخر إلى إقليم نجد في وسط شبه الجزيرة العربية ، ودمر الدرعية بعد ذلك بعامين. وأرسل عبد الله أسيراً الى القسطنطينية حيث اعدم فيما بعد . واذا كان شقيقه مشاري قد نصب نفسه بعده عام ١٨٢٠ فإن الدولة السعودية الأولى -في نظر غالبية السعوديين - قد انتهت بموت عبد الله.

الدولة السعودية الثانية

في عام ١٨٢٤ قام تركي بن عبد الله (وهو عبد الله آخر من أشقاء عبد العزيز) باسترداد نجد من المصريين وفتح الدرعية. وأجبر المصريون الى التراجع إلى منطقة الحجاز على ساحل البحر الأحمر والتي تضم مكة والمدينة . بيد ان ادعاء تركي بولاية الأمر كان محل جدال حيث اغتيل عام ١٨٣٤ واعقبه ابنه فيصل، وهو جد المستقبل لابن سعود. وعندما عادت القوات المصرية مرة أخرى عام ١٨٣٨ تم أسر فيصل وأرسل إلى القاهرة ، ونصب المصريون مكانه: خالد (وهو شقيق عبد الله ومشاري) الذي توفي عام ١٨٤١. وتولى بعده لمدة عامين عبد الله بن ثنيان(وهو حفيد ابن أخي محمد ابن سعود) حتى تمكن فيصل من الهرب من محبسه بالقاهرة عام ١٨٤٣ وعاد ليعيد تأسيس حكمه بمعونة قبيلة راشد.

وقد اتصفت فترة حكم فيصل الثانية بامتدادها الزمني (استمرت ٢٢ عاماً) واستعادة النظام والرفاهية النسبية . لكن يذكر أن القلاقل قد اعقبت وفاته عام ١٨٦٥ ، حيث تنازع على الولاية اثنان من ابنائه . فقد نال الولاية الابن الأكبر بمجرد وفاة أبيه ، لكن أخاه سعود انتزعها منه عام ١٨٧١.

وفقدت الأسرة خلال هذا القتال سيطرتها على الكثير من أراضي المنطقتين الوسطى والشرقية التي كانت تبسط نفوذها عليهما.

وبوفاة سعود عام ١٨٧٥ انتقلت زعامة القبيلة مباشرة إلى أخ ثالث هو عبد الرحمن . ولكن لم يمض عام حتى استعاد عبد الله السلطة واحتفظ بها حتى وفاته عام ١٨٨٩، وحينئذ عاد عبد الرحمن ليتبوأ المشيخة مرة أخرى.

بيد ان قبيلة راشد التي حكمت «حائل» (وهي منطقة شمال غربي الرياض) منذ عام ١٨٣٥ بترتيب مع فيصل ، أخذت في توسيع نفوذها على باقي الأراضي السعودية بمساعدة العثمانيين . وقد أجبر عبد الرحمن بعد عامين من الحكم على الفرار بأسرته عام ١٨٩١ إلى مشيخة الكويت المستقلة.

الدولة السعودية الثالثة

في عام ١٩٠٢ قاد عبد العزيز بن عبد الرحمن(ابن سعود) البالغ من العمر وقتها ٢٢ عاماً حملة قوامها ٥٠ رجلاً مسلحاً خرجت من الكويت لتقوم بغارة ليلية جسورة استعادت فيها السيطرة على الرياض من بين ايدي قبيلة راشد. وتنازل عبد الرحمن عن الولاية لابنه عبد العزيز ، إدراكاً منه لقيادته الأكثر فعالية.

ورغم استعادة السيطرة على المناطق السعودية السابقة فقد تجلت صعوبة مهمة ابن سعود . فخلال سنوات عشر تالية لم ينجح إلا في إزاحة قبيلة راشد المنافسة من إقليم قصيم الذي يقع بين الرياض وحائل . بل إن زحفه لقي مقاومة من داخل الأسرة السعودية نفسها ، وذلك من أبناء أعمامه الذين ألقوا بثقلهم وراء الراشديين . وقد أسر ابن سعود ثلاثة منهم ، ولكن بدلاً من قتلهم منحهم ملجأ ومكاناً في الأسرة. غير أن تعرضه لمحاولة القتل بالسم من جانب اثنين من ابناء الأخوة أوضحت له الطبيعة الغادرة في هذا الجانب من الأسرة واستمر الصراع لمدة ست سنوات أخرى.

وازدادت القدرة الحربية لابن سعود بتحالفه عام ١٩١٢ مع«الأخوان» وهي جماعة دينية من قبائل الرعاة أوكل إليهم فتح شبه الجزيرة العربية باسم «الوهابية» .وسقط إقليم الإحساء الذي يقع بالشرق عام ١٩١٣، وخلال السنوات الثلاث التالية استسلم «سعود الكبير» آخر وأقوى مشايخ راشد . وتحرك ابن سعود بسرعة لإزالة خطر المعارضة من جانب آل راشد ، مستخدما اسلوبًا أصبح يعرف به، حيث تزوج من أرملة سعود بن راشد وتبنى أطفاله ، وعقد السلام مع أخوالهم ، واعتذر بلباقة لسعود الكبير بأن زوّجه من «نورة» شقيقته الأثيرة . وكان هدف ابن سعود من هذه الزيجات سياسيا محضاً، حيث كسب إلى صفه القبائل المعارضة من أجل إكمال فتح البلاد.

ففي عام ١٩٢١ استولت قوات ابن سعود على إقليم عسير من اليمن كما استعادوا السيطرة على حائل من بين ايدي الراشديين. وبنهاية ١٩٢٥ كان «الإخوان» قد تمكنوا أيضا من فتح منطقة الحجاز مما مكن ابن سعود من بسط نفوذه على مكة والمدينة المقدستين لدى المسلمين واضطر الشريف حسين حاكم الحجاز إلى الفرار ، ولكن اعترافاً من البريطانيين بجميله- حيث ساعدهم في مواجهة الأتراك العثمانيين- نصبوا ولديه عبد الله وفيصل حاكمين على شرق الأردن والعراق على التوالي.

غير أن «الاخوان» كانوا يعملون فعلياً خارج أي سيطرة ،فقد ارتكبوا مذابح في الطائف عام ١٩٢٤ وفي نجد عام ١٩٢٩ وامتدت غاراتهم إلى عمق الأردن والعراق. ولما توصل ابن سعود الى عقد اتفاقيات حدود مع البريطانيين (الذين كانوا يستخدمون الطائرات المزودة بمدافع الماكينة لدحر«الاخوان») أدرك أن عليه القيام بدوره لقمع الاخوان، وهو ما حققه أخيراً في معركة سبيله عام ١٩٢٩.

وبدءاً من ١٩٢٧ أطلق ابن سعود على نفسه لقب ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، غير انه في سبتمبر ١٩٣٢ أعلن عن نفسه ملك العربية السعودية.

الفروع المتنسبة

كان من آثار ذلك التاريخ الحافل نشأة العديد من الفروع في الأسرة تبعد بمسافات متباينة عن خط التوريث الرئيسي، وبالتالي عن السلطة . ومن مفاتيح قوة بيت سعود في هذا القرن القدرة على توحيد مختلف فروع الأسرة وراء الهدف المشترك في حكم البلاد، بدلاً من التنازع علانية حول أي فرع له الزعامة وكيف يجب ان يسير خط ولاية العرش. ورغم ان كثيرين من المنتمين للأسرة لا يضطلعون بدور مباشر في الحكومة ، إلا أن وحدتهم وتأييدهم أمر له أهمية حاسمة في احتفاظ آل سعود بالحكم.

ويضاف إلى ذلك حجم الأسرة الكبير

فالخط الرئيسى لبيت سعود يعد بالمئات (مثلا لسعود بن عبد العزيز وحده خمسون ولداً) ولكن «الفروع المنتسبة» (وتعرف أحيانا بالفروع «الثانوية» غير المنحدرة من عبد العزيز بن سعود) أضعاف مضاعفة وقد تقدر عددهم فى أواسط السبعينات بعشرين ألفا.

وأهم هذه الفروع آل سعود الكبير المنحدرين من سعود الشقيق الأكبر لوالد عبد العزيز وقد كان لسعود هذا ولد يدعى عبد العزيز عارض فى عام ١٩٠٣ حق عبد العزيز بن عبد الرحمن فى تولى الأمر . ولم يبدد هذا الخلاف إلا عندما رتب ابن سعود لزواج شقيقته «نورة» من أقوى الأفراد المتبقين من العشيرة ، وهو سعود الكبير . ومنذ ذلك الوقت أصبح بيت آل سعود الكبير فرعاً متنفذاً فى الأسرة المالكة السعودية ، وإن كان هناك اتجاه لإبعادهم عن السلطة السياسية.

وهناك فرع آخر هم **بنو جلوى** المنحدرين من فيصل الشقيق الأصغر لجد عبد العزيز . وقد تحالف بنو جلوى مع ابن سعود ليرفعوا عن أنفسهم تهديد عشيرة سعود آل كبير. وقد عين **عبد الله الجلوى** نائباً للقائد ابن سعود ، وشارك فى فتح الإقليم الشرقى من شبه الجزيرة العربية. ويمثل آل تركى فرعاً ثالثاً يتحدر من أشقاء آخرين لفيصل.

ويتحدر فرع رابع هم الثنيان من شقيق لمحمد وهو أول حكام آل سعود ، وقد اكتسبوا شرعية إضافية من تقديم تاسع أمير وهو عبد الله. والفرع الخامس هم آل فرحان الذين يتحدرون من أشقاء آخرين لمحمد.

عشائر هامة أخرى

وهناك جماعتان أخريان اكتسبتا أهميتهما من التصاهر مع آل سعود . **آل الشيخ**، وهم المتحدرون من صلب محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابى التقليدى . ويأتى «العلماء» من هذه الأسرة تقليدياً ، وهم يتولون مواقع رئيسية فى القضاء والتعليم، سواء كوزراء أو فى عضوية المجلس الدينى الأعلى ، وينتشرون اليوم فى جميع المناصب الحكومية والأمنية والعسكرية. وقد شكلت رابطة الزواج القديمة بداية هذه الذرية وذلك عندما دعم محمد بن سعود علاقته بمحمد بن عبد الوهاب من خلال الزواج بابنته، وقد تواصلت الزيجات بين الأسرتين ، فعلى سبيل المثال كانت والدة الملك الراحل فيصل من آل الشيخ.

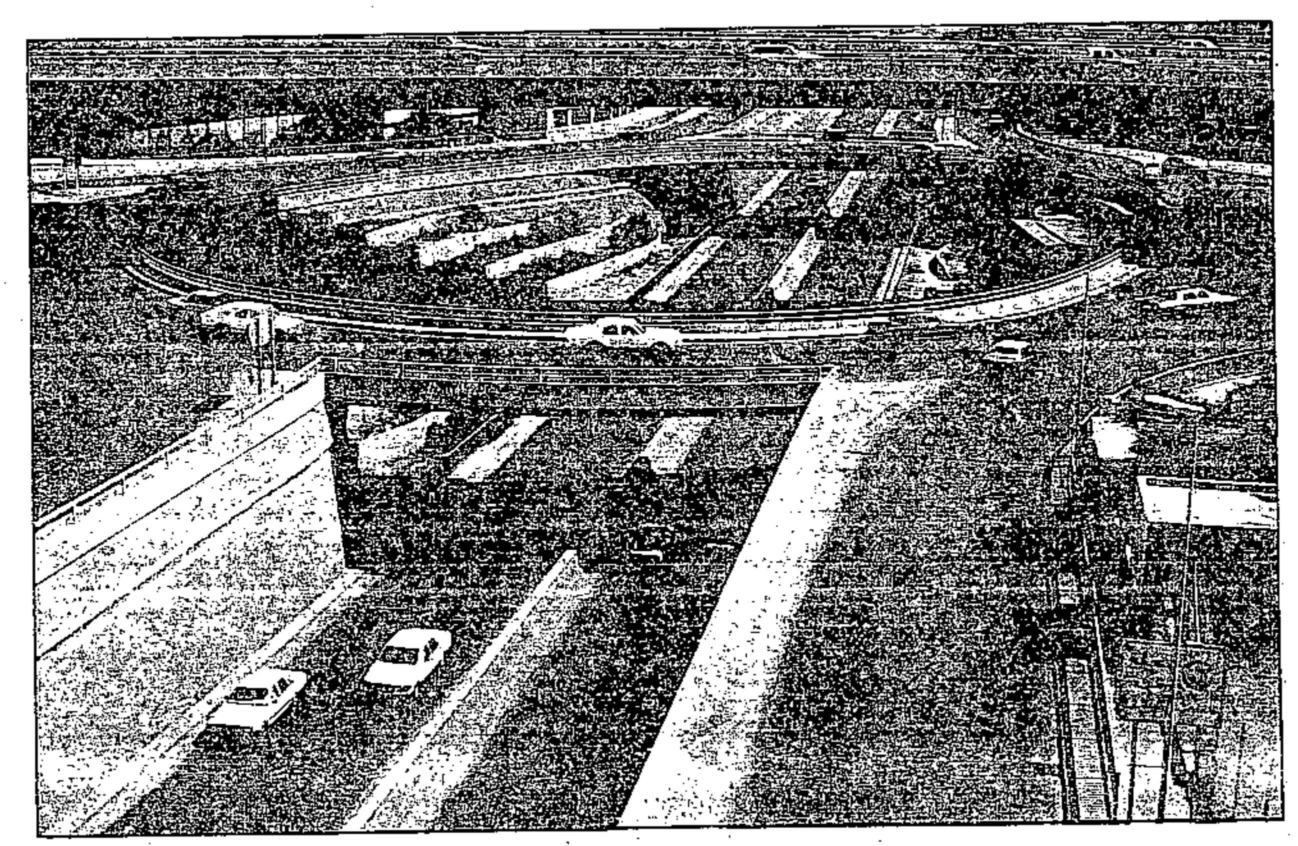
أما **السديرى** فهى قبيلة عربية ارتبطت بالأسرة المالكة من خلال أحد زعمائها ، وهو أحمد بن محمد السديرى الذى كان من المؤيدين الأوائل لابن سعود وقد زوج ابنته «حصة» لابن سعود وأنجبت له سبعة أولاد (من بينهم الملك فهد) ويطلق عليهم «السديرى السبعة» . كما تزوجت سديريتان أخريان من ابن سعود ، وهما : جوهرة وحياة بنت سعد . وقد تولى أبناء أحمد بن محمد السديرى - وأحفاده فى هذه الأيام- مناصب رئيسية كحكام ونواب حكام لبعض الولايات الثلاث عشرة فى العربية السعودية.

وفاة ابن سعود

لم يستعن ابن سعود فى سنوات حكمه الأولى سوى بابنيه الكبيرين فقط للاضطلاع بالأدوار المهمة فى الحكم لتدعيم سلطته.

فقد كان ابنه فيصل ومنذ عام ١٩١٩ وزير خارجيته عمليا ، وفى عام ١٩٢٦ أصبح الحاكم المحلى للحجاز. أما سعود شقيق فيصل الأكبر- بعد وفاة ترك عام ١٩١٩- فقد تولى دورا مشابها فى نجد بدءا من عام

شوارع الرياض الحديثة



١٩٣٢.

أما المهام الأخرى الكثيرة فقد أسندها ابن سعود للفروع الأخرى من الأسرة، وكذلك القبائل التى قدمت له الدعم مثل آل سديرى. غير أنه إزاء شجرة عائلة متسعة الى هذا الحد كان الاختيار امرا صعبا بالنسبة للملك بسبب كثرة المرشحين، مما اضطر ابن سعود الى نشر أقاربه فى جميع أنحاء البلاد بقصد توسيع وتوطيد سلطته، ولكنه لم يعطهم سلطة كافية تسمح لهم بتحدى زعامته أو المطالبة بحق فى إرث العرش

وقد حقق الملك الداهية التوازن بين مختلف قوى الضغط ببناء الاجماع المرتبط بالتقاليد البدوية للديمقراطية القبلية، حيث يصل الشيخ بمقتضاه الى الاتفاق مع رءوس الأسر المختلفة، وهو الأسلوب ذاته الذى مازال يسم صناعة القرار فى المملكة حتى اليوم (وهو ما أطلق عليه سفير سابق «البدوقراطية» - أى ديمقراطية (البدو). وتحسبا من ابن سعود لوقوع مشاكل محتملة بين أبنائه وأقاربهم أعلنها واضحة عام ١٩٣٣ أن فيصل يجب أن يلي عهد سعود عندما يصبح الأخير ملكا. وساد الشعور بأن الولاء للأسرة يجب أن ينصب على المجموع وليس شخصا واحدا. ولإكساب هذا القرار المشروعية استصدر ابن سعود موافقة عليه من العلماء.

وقد أفاد الطبيب الأمريكى الذى قام بفحص ابن سعود عام ١٩٤٧ أنه يتوقع له العيش ١٥ عاما أخرى على الأقل، رغم مايعانيه من التهاب مفاصل الركبتين. ولكن بعد ذلك بثلاث سنوات توصل خبير طبى أمريكى آخر الى أن الملك يعانى من شيخوخة متسارعة، وأوصى باستخدام مقعد متحرك. وقد مات ابن سعود بالفعل فى نوفمبر ١٩٥٣، أى بعد ثمانية شهور من تفويض بعض سلطاته لسعود ولى عهده، ولمجلس الوزراء. وقد نصب سعود ملكا على العربية السعودية فى نفس يوم وفاته أبيه.

وكانت البلاد - وقت وفاة ابن سعود - قد بدأت مسيرتها نحو التحديث. فقد اكتشفت «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» النفط فى المملكة عام ١٩٣٨، وسرعان ما لحقت بها «تكساكو». وإذ برهنت الحرب العالمية الثانية على الدور الحاسم للنفط فى الاقتصاد العالمى اشتركت «ستاندرد أويل أوف نيوجرسى» («أكسون» حاليا) مع «سوكونى فاكيوم» («موبيل») لإنشاء شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو). وقد أدى هذا التوسع الى جذب المزيد من رءوس الأموال وتوسيع المنافذ التسويقية.

وأصبح مقدرا للعربية السعودية أن تصبح بلادا غنية. ومن ثم اعتمد ابن سعود على الحصول على الأموال والبضائع من بريطانيا مقابل الامتيازات النفطية.

وبدأت واشنطن عام ١٩٤٣ فى تقديم معونة مالية وسلع وسبائك ذهبية زادت قيمتها عن ٣٣ مليون دولار خلال العامين التاليين. وبلغ إجمالى المعونة عن عام ١٩٤٥ حوالى ٥٧ مليون دولار.

ولاية سعود: سنوات الأزمة

لقد كان تنصيب سعود ملكا أمرا غير مناسب من كل النواحى، إذ كانت قدراته موضع شك، ناهيك عن تمتعه بالثقة أصلا. فمنذ وقت مبكر، وحينما نصبه والده وليا للعهد عام ١٩٣٣ كانت صفاته القيادية تعتبر متدنية للغاية مقارنة بأخيه التالى له فى الترتيب. فيصل. وعندما توفى والدهما كان التفاوت بين قدرات الاثنين قد أصبح أكثر جلاء. وكما قال لى أحد المصادر فقد «كان المعروف عن سعود بالفعل أنه إمعة». وقد احتفل سعود الموغل فى الاسراف بتنصيبه ملكا بأن أزال قصرا فاخرا ليقيم مكانه آخر أكثر فخفخة.

ولم تكن التحديات التى سرعان ماواجهها سعود تحديات اقتصادية، وإنما تحديات من نوع آخر تعكس الصخب السياسى فى المنطقة وقتها. فلم يدرك سعود أن الإطاحة بملك مصر وبروز زعامة عبد الناصر يمثل تهديدا للنظم الملكية العربية الأخرى، بل إنه لم ينظر الى ذلك إلا من زاوية الثأر مما رآه جرائم الامبرياليين البريطانية والأمريكية. فقد كانت واشنطن موضع اللوم فى إقامة إسرائيل، أما بريطانيا فقد قاومت عرضا سعوديا لشراء واحة «البوريمى» على حدود مايعرف الآن بالإمارات العربية المتحدة وعمان.

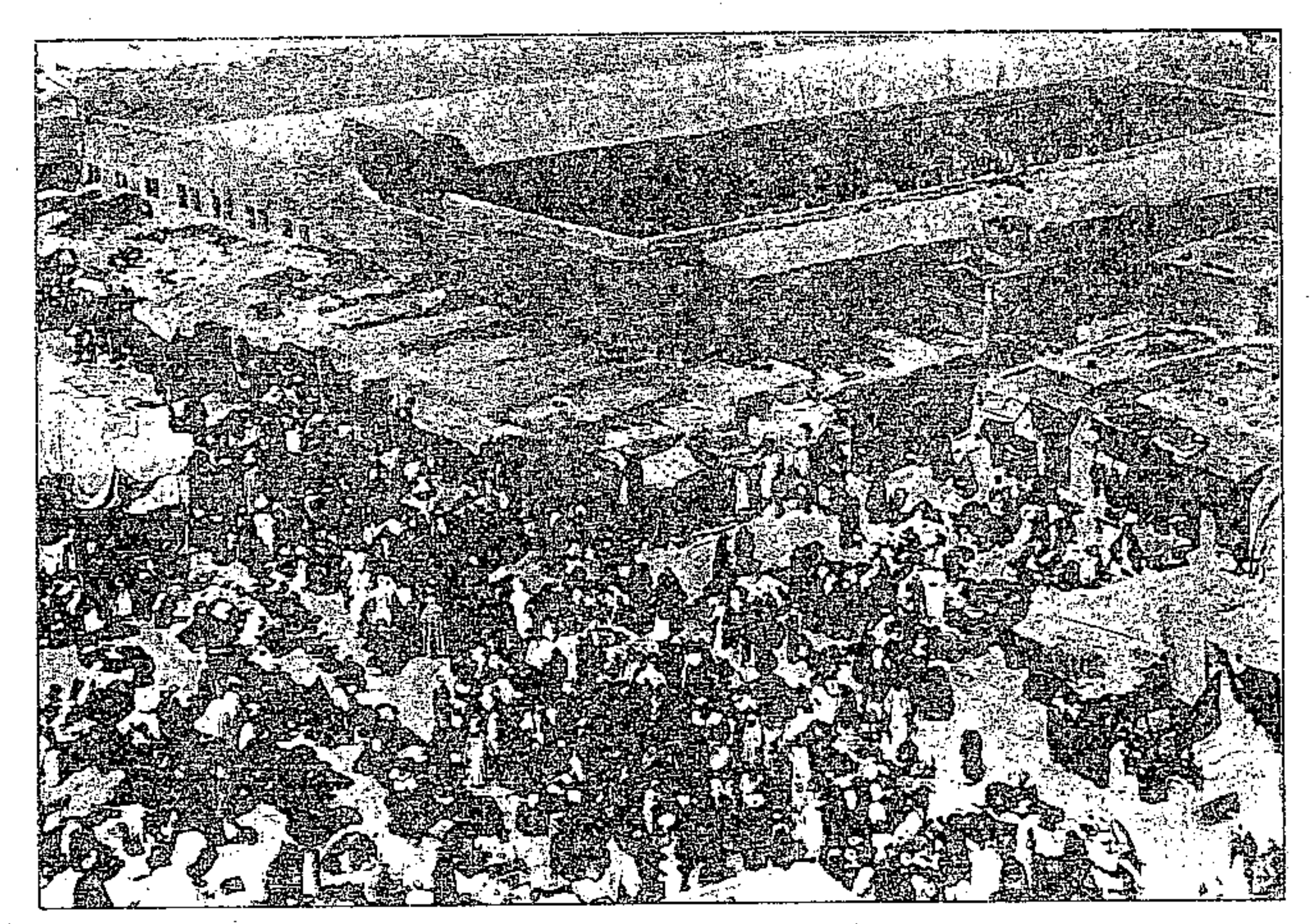
وانضم الملك سعود الى مصر وسوريا عام ١٩٥٥ فى قيادة مشتركة ضد حلف بغداد الذى ترعته بريطانيا وضم تركيا والعراق وباكستان بدعوى إيقاف انتشار النفوذ الشيوعى فى الشرق الأوسط. كما ساند مصر عام ١٩٥٦ حينما قامت القوات البريطانية والفرنسية باحتلال قناة السويس. وزاد الأمر سوءا مناورة سعود فى الداخل للحيلولة دون تولى فيصل للحكم بعده. وذلك بالتخطيط لولاية ابنه محمد.

وفاض الكيل بأفراد الأسرة المالكة فدعوا فى مارس ١٩٥٨ الى نقل السياسة الداخلية والخارجية والمالية الى ولى العهد فيصل، دون أن يطلب من سعود التنازل عن العرش. وبعد ذلك بيومين أعلن راديو مكة نقل هذه السلطات بالفعل. وخلال الشهر التالى أصدر فيصل بيانا بسياسة خارجية جديدة للتقارب مع بريطانيا وفرنسا، كما وضع لائحة لعمل مجلس الوزراء. وفى شهر مايو أكتشف فيصل أن الخزانة على شفا الإفلاس، فاضطر إلى تقليص الاعتمادات وتأجيل دفع الديون الحكومية لاستعادة التوازن المالى، وفى يونيو حظر استيراد السلع الترفية.

بيد أن سعود الذى تملكه الضيق بسبب تحول الأحداث عقد العزم على استعادة سلطاته. وجاءت السياسة الاقتصادية الصارمة التى انتهجها فيصل لتصب فى صالحه، إذ كان سعود قادرا باستخدام أرصدته الشخصية على بناء المشروعات بقصد استمالة القبائل لصفه، بينما أبدى أيضا إنه يشجع الإصلاح بإدخال نوع من الحكومة التمثيلية. وحينما جاء ديسمبر ١٩٦٠ تلاشى التأييد لفيصل فاضطر الى الاستقالة. وشكل سعود مجلس وزراء جديد احتفظ برئاسته، وعين أخاه طلال وزيرا للمالية. إلا أن الأخير استقال بعد بضعة شهور عندما أدرك أن سعود لايهتم بالتغيير الدستورى مثله. وبعد ذلك بعام اضطر سعود تحت ضغط كبار الأمراء الى تعيين فيصل محله لدى سفره للعلاج بالخارج. وكانت الفرصة التى عزم فيصل ألا يضيعها.

وكانت خلافات آل سعود الداخلية قد تفاقمت فى هذا الوقت أمام الرأى العام، فقد وقف الأمير **طلال فى صف عبد الناصر** علانية بعدما أجرت مصر تجربة على إطلاق صاروخ بعيد المدى. وعلى الرغم من إعلان عبد الناصر أنه من أجل «تحرير القدس يجب على الشعوب العربية أن تحرر الرياض أولا» فقد **التحق بطلال فى القاهرة شقيقاه** بدر وفواز وابن عم لهم. وفى الرياض أعلن **شقيقه عبد المحسن** تأييده لانحيازهم الى صف عبد الناصر، ولدعوة طلال لإقامة ديمقراطية دستورية فى إطار النظام الملكى بالعربية السعودية.

وفى هذه الآونة زاد تدهور صحة سعود، مما سمح لفيصل بتدعيم موقفه وعين الشيخ أحمد زكى يمانى وزيرا للنفط فى مارس ١٩٦٢، وبعد ذلك ببضعة شهور أزاح بعض أبناء سعود من مناصبهم فى مجلس الوزراء وأحل محلهم بعض أشقائه هو. وحينما انتهت



الجزيرة العربية حديثاً

سنة ١٩٦٣ وحيث كان فيصل في موقع المسئولية إبان إحدى مرات غياب سعود أصبح لدى الأخير شكوك متزايدة في قدرته على استعادة سلطاته كاملة.

وتفجر فيصل أزمة جديدة في الرياض في مارس ١٩٦٤ باستصدار فتوى من المفتي الأكبر تدعم عزمه على استلام السلطة وطلب من سعود تقبل هذا الوضع. فرفض الملك واستنفر حرسه الملكي، وكان رد فيصل أن أصدر الأوامر للحرس الوطني- الأسري- براحل- بمحاصرة قوات سعود.

فاستسلم الحرس الملكي وأصدر العلماء فتوى بنقل السلطات التنفيذية الى فيصل مع السماح باستمرار سعود ملكا. وفيما بعد هذه الأزمة بثمانية شهور تنازل سعود عن العرش وأقسم يمين الولاء لفيصل.

وظل فيصل حتى ربيع ١٩٦٥ دون أن يعين وليا للعهد. وكان المنافس الواضح هو الشقيق التالي في الترتيب: محمد، ولكنه اعتبر غير مناسب بسبب اضطرابه العصبي وإفراطه في الشراب [illegible]

ثقة أيضا للقيام بمهام المنصب الإدارية والسياسية، ومن ثم فإنه انتحى جانبا بعد أسابيع من تولي فيصل.

وكان خالد هو التالي في الترتيب وهو أخ شقيق لمحمد ويصغره بعامين. وعلى عكس شقيقه كان خالد أكثر وقارا ولم يكن الحكم يستهويه ويتمتع بالقدرة على إجراء التسويات داخل الأسرة. وهو الأمر الذي برزت حاجة كبيرة إليه بعد الانشقاقات التي وقعت في فترة حكم سعود. وقد احتفظ فيصل برئاسة الوزراء، ولكنه منح خالد لقب نائب رئيس الوزراء.

اغتيال فيصل

وصلت ولاية فيصل الى نهاية مفاجئة في مارس ١٩٧٥ حينما أطلق عليه النار ابن أخيه البالغ من العمر ٢٦ عاما ويدعى فيصل هو الآخر، وهو نجل مساعد أخيه غير الشقيق فقد ذهب فيصل بن مساعد الى مقر الملك بدعوى حضور اجتماع وأطلق عليه ثلاث [illegible]

ضربانا في عنق الملك فأسلم الروح خلال ساعة. وربما كان الأمير الشاب الذي تلقى تعليمه في أمريكا يثأر لأخيه المتعصب دينيا (خالد) والذي لقي مصرعه على أيدي الشرطة السعودية عام ١٩٦٥ أثناء مظاهرة احتجاج ضد إدخال الإرسال التليفزيوني في المملكة، الأمر الذي اعتبره منافيا للإسلام.

وقد ضاعف من صدمة مصرع فيصل أن القاتل [illegible] من نفس الأسرة المالكة وقد علمت الأمة بالحادث عبر صوت في إذاعة الرياض انهار صاحبه منتحبا وهو يذيع النبأ. وأعلن بيان لاحق في اليوم نفسه تنصيب خالد ملكا.

ولم يكن تعيين فهد وليا للعهد بنفس الاستقامة، فقد كان هناك اثنان من الأشقاء أكبر سنا- نظريا- منه، وهما: ناصر بن عبد العزيز وسعد بن عبد العزيز، إلا أنهما اعتبرا مرشحين ضعيفين. أما فهد فقد كان على النقيض منهما إذ كان قد شغل منصب وزير التعليم في الفترة ١٩٣٥- ١٩٦٠، ووزير [illegible]

ثمينة وسمعة لايضارعه فيها أحد كتكنوقراطي ناجح، وهما صفتان تحتاجهما المملكة الثرية بصورة متزايدة. أكثر من هذا فإن فهد قد شغل منذ عام ١٩٦٨ منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وقد كان- عمليا- نائبا لفيصل حيث كان تعيين خالد نائبا أول لرئيس الوزراء أمرا شرفيا تماما.

وفي حقيقة الأمر فقد كانت مؤهلات فهد كافية لتولي منصب الملك، مما دفع بعض الدبلوماسيين في جدة الى توقع أن يصرف النظر عن تولي خالد كلية، ولكنهم لم يقدروا حس التماسك الداخلي لأسرة آل سعود حق قدره. وقد كان اللاعب الرئيسي في هذه العملية هو الأمير محمد الذي سبق تجاوزه فيما قبل، فقد اجتمع مع خالد والأشقاء الآخرين بالرياض في نفس مساء مصرع فيصل، وبعد أن حيا خالد بايعه ملكا وفهدا من بعده. وبهذا أمن على خط لوراثة العرش لم يعترض عليه باقي الأشقاء. ويقال إن الأميرين ناصر وسعد قد أعقباه وبايعا خالد.

وفاة خالد: انتقال سلس للسلطة

لم يكن غريبا أن تفتقد فترة حكم خالد الحيوية. وقد اضطلع فهد بالتعامل مع أهم المحن التي مرت على الحكم (بما فيها سقوط شاه ايران في يناير ١٩٧٩، واستيلاء المسلمين المتشددين على المسجد الحرام بمكة في نفس العام) واحتفظ بمنصب النائب الأول لرئيس الوزراء، ولكنه كان عمليا رئيس الوزراء.

بيد أن تعيين الأمير عبد الله (قائد الحرس الوطني والتالي نظريا في سلسلة وراثة العرش) في منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء قد أخمد الجدل داخل الأسرة الحاكمة حول الدرجة التي يجب أن يحدد عنها دور فهد. ومع مجئ ١٩٧٧ ثارت أرجه قلق حقيقي حول صحة خالد، وسرت شائعات قوية بأنه قد يضطر الى التقاعد.

وثار السؤال حول ماإذا كان ينبغي أن يحصل عبد الله على سلطة إضافية بوصفه ولي العهد المنتظر، بينما قيل إن بعض الأمراء يفضلون «سلطان» الأخ الشقيق للملك فهد والذي يتولى منصب وزير الدفاع والطيران منذ عام ١٩٦٢. وساد الاعتقاد بأن فهدا أيضا يفضل اختيار سلطان. إلا أنه بدا واضحا عزم عبد الله على الاحتفاظ بقياد الحرس الوطني لشعوره بقدرة سلطان ماديا- بوصفه وزيرا للدفاع- على الحيلولة دون توليه العرش. وطبقا لأحد التقارير فقد نوقش هذا الموضوع في اجتماع بالرياض حضره ٢٥٠ أميرا يوم ١٦ أغسطس ١٩٧٧.

ويقال إن فهدا اضطر في هذا الاجتماع، أو في توقيت قريب منه، الى أن يعرض على عبد الله ولاية العهد شرط أن يترك قيادة الحرس الوطني الذي يجب حينئذ أن يصبح قوة مستقلة تحت قيادة الأمير سلمان (وهو أخ شقيق لفهد) أو أن يدمج في القوات المسلحة النظامية تحت قيادة سلطان. غير أن عبد الله رفض العرض وظل خط ولاية العهد مشكلة معلقة. وعندما توفي خالد في مايو ١٩٨٢ أعلن فهد ملكا بواسطة تجمع كبار الأمراء ويترأسهم الأمير محمد، وقد سمى فهد بدوره عبد الله وليا للعهد في نفس اليوم.

محاولات فهد لتوجيه خط ولاية العرش

إذا كان تعيين خالد لعبد الله نائبا ثانيا لرئيس الوزراء يعد اعترافا مباشرا بحقه في العرش، فإن مشاكل فهد في هذا الصدد تزايدت بعد أن أصبح ملكا. ففي حركة أثارت مخاوف مجددة وسط أخوته غير الأشقاء، قام فهد بتعيين سلطان نائبا ثانيا لرئيس الوزراء. وقد عرف عن فهد وسلطان وسائر أخوتهما الأشقاء الخمسة (ويعرفون معا بالسديري السبعة») المقدرة والطموح. وأفيد أن أبناء ابن سعود الآخرين قد انتابهم القلق لاحتمال فقدان فرصتهم في تولي العرش إذا احتفظ السديريون بتسلسل التوريث. ومن ثم يمررونها عمليا الى أولادهم.

ولم يمر تعيين سلطان في المنصب الجديد دون معارضة، إذ كان هناك أخوان آخران يسبقانه في الدور. وكان ممكنا التغاضي عن أي اعتراضات تصدر عن أصغرهما (الأمير مساعد) لأن ابنه هو الذي أقدم على اغتيال الملك فيصل. إلا أنه كان من الصعب عدم الاعتداد بمصالح الأمير بندر المولود عام ١٩٢٣ (نفس عام مولد عبد الله)، إذ أنه لم

الأمير عبد الله .. ولي العهد



(٢) العوامل المؤثرة على عملية ولاية العرش

يكن يرغب فحسب أن يكون التالي في الترتيب، بل كان يريد وزارة الدفاع نفسها. ونشب خلاف نتيجة لذلك داخل الاسرة، ولكن مطلبه بتولى وزارة الدفاع رفض قطعياً على أساس عدم وجود خبرات إدارية سابقة لديه. وعلى سبيل ترضيته منح اثنان من أولاده منصبين رفيعين.

تظل عملية اتخاذ القرارات في العربية السعودية غامضة على الرغم من التحليلات الدءوبة التي يقوم بها الدبلوماسيون ومديرو شركات النفط والخبراء العسكريون.. وغيرهم

ويعتقد بعض المطلعين أن عدد وشخصيات الأمراء المشتركين في اتخاذ القرار يختلف من مسألة لأخرى، مع مراعاة أن القرارات الأهم يتخذها الملك بمفرده عندما يستشعر الإجماع. وطالما ظل الإجماع مستعصيا فإن القرار ببساطة يتم تأجيله. وتعود جذور هذا النظام الى الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات في القبائل العربية البدوية الرعوية- وهو مايسميه البعض «البدو قراطية» التي بمقتضاها يتشاور الشيخ مع كبار القبيلة سنا، ولاتتم هذه العملية على أساس التساوي بين أطرافها، ولكنها تضمن بوجه عام الولاء والمباركة بدلا من الاحتجاج والتمرد.

إلا أن الاستخلاف أو لاية العرش قرار خاص لايحتمل أقل تأجيل. وعلى الرغم من أنه بإمكان ولي العهد والوريث الظاهر له يمكنهما أن يتوليا مباشرة مقاليد السلطة، إلا أنهما يظلان في حاجة ماسة الى تعزيز سلطتهما من خلال هذه العملية. وكذلك الأمر بالنسبة للأسرة الملكية كلها التي تحتاج- نظريا-إلى السماح «للعلماء» بأداء دورهم المستحق.

دور العلماء

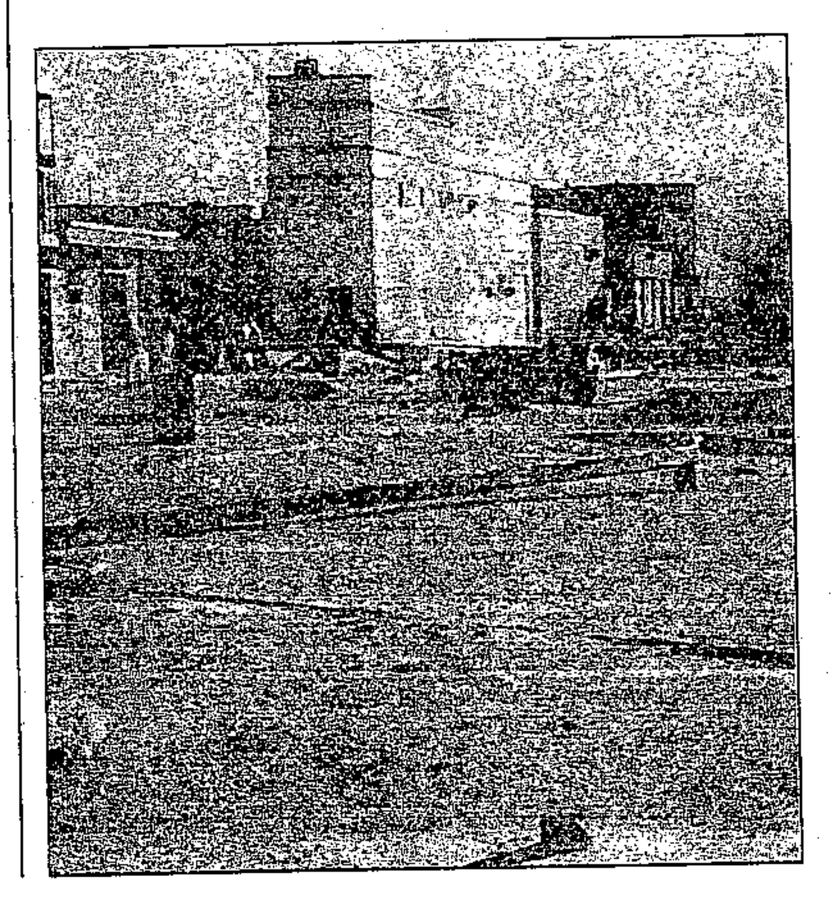
يعتمد كل ملك سعودي- طبقا للتقاليد - على تعزيز موقفه بيمين البيعة والولاء من جانب بقية الأمراء. وحينئذ يتوجب على «العلماء» أن يعلنوا الملك الجديد «إماما». ويمكن أن يتم هذا الإعلان فقط على أساس «فتوى» بشرعية الوراثة. ولا تمثل موافقة الزعماء الدينيين للأمة تصديقا دينيا فقط على الولاية، ولكنها تخدم أيضا كتأكيد على العلاقة الوثيقة تاريخيا بين بيت سعود والطائفة الوهابية.

وهناك خطر- من الناحية النظرية- في أن يستقل العلماء بحكمهم ويصدرون فتوى تسمح بنقل الإمامة الى خارج التسلسل الرسمي لولاية العرش، إلا أن ذلك لم يحدث مطلقا. فالعلماء الذين يصدرون الفتوى معينون من قبل الملك في المجلس الديني الأعلى، ولم يحدث أن تبنوا قط رأيا مستقلا عن رغبات كبار أمراء الأسرة المالكة. (وربما كان من أخطاء الملك سعود أنه لم يعين زعماء دينيين أكثر ولاء له للحيلولة دون الفتوى التي صدرت ضده عام ١٩٦٤ وأضفت الشرعية على عزله).

وهكذا فإن اختيار الملك يظل عمليا رهن قبضة الأسرة المالكة، مع مراعاة التباين الملموس للحجم النسبي «لأصوات» أفراد الأسرة المشتركين في هذا الاختيار.

الأشقاء الملكيون

عندما اختار إبن سعود أكبر أبنائه عام ١٩٣٣ وليا للعهد، كان سعود قد أصبح وريثا ظاهرا بالفعل منذ عام ١٩١٩، وهو العام الذي توفي فيه «تركي» أكبر أولاده بسبب انفلونزا وبائية. وإذا كان قرار تعيين سعود في هذا المنصب يبدو قرارا خاصا بابن سعود، فإن إعلانه بأن فيصل يجب أن يكون ولي عهد سعود كان أكثر تعقيدا. فهو لم يوضح بذلك فقط أن الولاية يجب أن تنتقل بين أبنائه من أخ الى أخيه، وإنما قصد أيضا



الى إسكات الانتقادات التي صدرت من أفراد آخرين بالأسرة لاقتناعهم بأن سعود سيكون ملكا سيئا، وذلك بإيضاح أن الحكومة ستكون جزئيا في يد فيصل الأكفأ. وربما كان من الأمراء الذين عبروا عن قلقهم إزاء مخاطر اعتلاء سعود للعرش أشقاء بن سعود : محمد بن عبد الرحمن وسعود وعبد الله وسعد فقد كانوا أكبر سنا من كل من سعود (الذي كان عمره ٣١ سنة فقط عام ١٩٣٣) وفيصل ٢٩ سنة)، ومن ثم فهم يملكون حكمة السنين والخبرة التي افتقر اليها ولدا ابن سعود .

وقد لعب عبد الله بن عبد الرحمن شقيق ابن سعود دورا هاما في عزل سعود وإحلال فيصل محله خلال سنوات الأزمة التي استمرت من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٤. كما قام باستصدار فتوى من «العلماء» بعزل سعود. ولكن يبدو أن الأدوار الحاسمة في ضمان تأييد الأمراء قد اضطلع بها ثلاثة من أبناء ابن سعود هم: محمد وفهد وعبد الله.

كذلك عندما تم اغتيال فيصل تم دفع أي شكوك حول جدارة خالد بالمرافعات القوية التي قام بها أخوه الأكبر محمد والذي تم تخطيه.

وحينما توج فهد ملكا عام ١٩٨٢ كان جميع أشقاء أبيه في عداد المتوفين. بيد أن عملية الموافقة وقتها أوجبت استيعاب أبناء فيصل الذي كان أول ملك يكون موضع احترام كلي من أشقائه منذ وفاة أبيهم. وطبقا لأحد المصادر فإن الأمير سعود الفيصل قد عبر عن آراء زوجات وأبناء فيصل في اجتماع الأسرة الذي تلقى فيه فهد البيعة ونصب عبد الله وليا للعهد. ويبدو أن الأمير سعود لم يسأل بشكل مباشر عن آرائه، وإنما كان الهدف مجرد إظهار أن آراء أبناء فيصل قد أخذت في الاعتبار. ومع ذلك فقد كان ذلك بمثابة سابقة جديدة ذات دلالة، حيث تفتح الطريق لاشتراك أكثر فعالية في المستقبل لأحفاد ابن سعود في عملية اختيار الملك وولي العهد.

وتشير الكثير من الدراسات المتميزة المتخصصة في الشئون السعودية الى هيئة لاتخاذ القرار تعرف بالمجلس الملكي أو أهل العقد والحل. ويبدو أنها هيئة غير رسمية تتكون في الراجح من كبار وأهم الأمراء حيث يختلف حجم «أصوات» الأفراد حسب السن ودرجة القرابة والموقع في الحكم.

وبعد وفاة أخوة الملك فهد الذين يكبرونه في السن (وآخرهم سعد الذي توفي عام ١٩٩٣) أصبحت دائرة أولاد ابن سعود تضم الآن ٢٦ أميرا فقط. ولكن انطلاقا من التاريخ السعودي فإن أكثر أصواتهم لا يعتد بها بحال من الأحوال. فطالما ظل عبد الله بحالة ذهنية جيدة فإنه سيتمكن من نيل البيعة بقوة شخصيته، بل ويتحدى منافسه الرئيسي «سلطان» حتى لا يقلب العملية ومن المحتمل أيضا أن يعرقل سلطان بسبب صحته وهي موضع تساؤل.

دور نساء الأسرة المالكة

على الرغم من سيادة اعتقاد عام معاكس تماما لما نقول فإن نساء البيت السعودي يلعبن دورا في سياسة تولية العرش، على الأقل في السنوات الثلاث الأخيرة. فأولا هن «سادة» في بيوتهن ويعتقد بأنهن يعبرن عن آرائهن بصراحة تامة - وراء الجدران المعزولة- لأزواجهن وأولادهن. ومن ناحية ثانية فإن عموم المصاهرات داخل البيت السعودي تعني إمكانية بناء التحالفات بين الفروع المختلفة اعتمادا على درجة احتفاظ الزوجة بعلاقات قوية مع أسرتها الأصلية وكذلك المحبة التي تتمتع بها في أسرتها الجديدة. ثالثا: يقال إن الملك فهد يعقد مجلسا (اجتماعا) دوريا مع نساء آل سعود يشرح لهن فيه آراءه ويستمع الى وجهات نظرهن، وهو مايوضح أهمية تحقق الإجماع.

معايير إضافية

بالرغم من الشكوك القائمة حول ما إذا كان ابن سعود قد أوصى فعلا بضرورة أن يتم تسلسل الخلافة بين أبنائه من أخ لأخيه حسب الترتيب العمري (شرط تمتعهم باللياقة للمنصب) إلا أن الترتيب حسب تاريخ الميلاد يظل هو المؤهل البارز. فآل سعود يحترمون السن قبل أي شئ آخر تقريبا. كما يراعى أيضا القول المأثور عن ابن سعود (وهو غير موثق) بأن الملك في المستقبل يجب أن يكون مسلما صالحا لا يقرب الخمر ولا يكون ابنا لأجنبية.

والشرط الأخير إشارة الى ما إذا كانت والدة المرشح أمة غير سعودية أم لا، كما هو حال أحد عشر أميرا. فوالدة طلال- على سبيل المثال - كانت أرمينية. وبالمعيار نفسه فإن سفير السعودية الحالي في واشنطن- الأمير بندر بن سلطان- هو الآخر غير مؤهل لأن والدته سودانية وهو مايفسر لون بشرته الداكن.

ويلتزم سفير سابق في المملكة العربية السعودية الحذر إزاء تحديد المقصود بالمسلم الصالح. ويشعر أنه من الصعب للغاية العثور على أمير لا يحب الكحول. ويعد صفات أخرى إضافية تعد هامة في عملية الاختيار.

* **الخبرة:** إن تولي المناصب العامة مهم لإقناع باقي الأسرة بأن المرشح قادر فعليا على ممارسة الحكم فخبرة فهد كوزير للتعليم ووزير للداخلية لم يكن من الممكن مضاهاتها حين توفي خالد. أما خالد نفسه فلم يتول أي منصب حكومي وأظهر عدم اكتراثه بالحكم، إذ عين فهد رئيسا للوزراء وترك له الاضطلاع بمهام إدارة الحكومة.

* **الفطنة:** ولا يدعو للدهشة أن يتطلب السعوديون في ملكهم أن يتمتع بالحكمة ورجاحة العقل. وقد أضاف فيصل لهذه المواصفات: القدرة الفكرية، ويبدو أن هذه التركيبة من الصعب أن تتكرر.

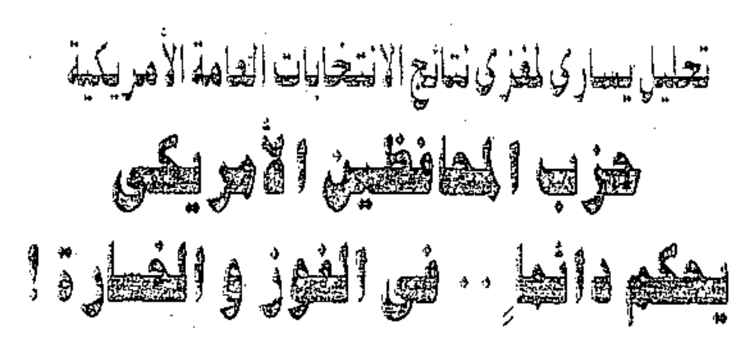
* **الشعبية:** نظرا لأهمية تحقق الإجماع بالنسبة لعملية اتخاذ القرار السعودي فإن القدرة على تحقيق هذا الاجماع تأتي في أهمية متقدمة وأبسط المعايير في ذلك هو «المجلس» الذي يعقده الأمير: هل هو كريم؟ هل الطعام حليب؟ هل يوجد الكثير منه؟ هل تقدم هدايا؟ .. ويفاد أن سلطان يوفر «مجلسا» طيبا، أما سعود الفيصل فلم يعرف عنه قط الدعوة الى «مجلس» والأمير ذو الطموح يجب أن يعرف فيم يفكر الناس، وهو مايتحقق له بأن يسمح للمواطنين العاديين بارتياد مجلسه.

* **سلامة الحواس:** هناك احتمال في أي أسرة ضخمة لأن يكون عدد من الأفراد من المصابين بعدم الاستقرار الذهني. وليست أسرة سعود استثناء من ذلك (بل ربما كانت النسبة أكبر بسبب تفشي الزيجات داخل الاسرة) فالأمير محمد معروف بتوتر أعصابه وسرعة الغضب، فضلا عن سمعته كسكير، وقد تم تخطيه عن وراثة العرش بعد اغتيال فيصل، ومع ذلك فقد حفظ ماء وجهه جزئيا أن أخاه الشقيق خالد هو الذي نصب ملكا. أما الأمير سعد (الذي توفي في يوليو ١٩٩٣) فقد عانى من الاضطراب العقلي لسنوات عديدة. أما ناصر المتوفى عام ١٩٨٤ فقد أمضى سنواته الأخيرة على مقعد متحرك، وهو من مظاهر الضعف التي حتمت استبعاده أيضا..

* ولم يكف أن يكون الأمير طلال إبنا لأمة أرمينية، وأنه واحد ممن أطلق عليهم اسم «الأمراء الأحرار» فهو يعتبر أيضا مضطربا نسبيا.

إذ حينما يكون متألقا ومندمجا يأخذ في القهقهة بصورة غير لائقة . أما فيصل بن فهد- نجل الملك الحالي- فيبدو أنه الآخر شخص لا يمكن الاعتماد عليه.

* **الأخوال:** ومن أهمية أن تكون الأم سعودية أن ذلك يوفر أقارب يساندون المرشح الراغب في تولي العرش. ولذلك فافتقاد طلال لهؤلاء الأخوال يعني أنه لن تكون هناك «أصوات» لصالحه أما زواج بندرين سلطان من ابنة الملك الراحل فيصل، فيوفر له مصاهرات هامة قد تمثل أفضل مساندة له.





رسالة واشنطن



* الفائزون فى انتخابات نوفمبر الماضى: الأثرياء- المكارثية- النزعة العسكرية- المنصريون- ولوبى السلاح..

* البرنامج الجمهورى فى «تقليص الحكومة» يغتال البرامج الاجتماعية للفقراء والأقليات والمهاجرين.. لرفع الميزانية العسكرية.

* كيف يمكن تفسير «سقوط

كلنتون» في أعين اليمين الجمهوري واليسار الديمقراطي معا!

* الناخبون الأمريكيون وضعوا في فخ نصبته أشد القوى ميلا للقيم التقليدية لحقبة الحرب الباردة.

سمير كرم

فوق موجة متصاعدة من الكراهية **للأقليات**...

وفوق موجة متصاعدة من الكراهية **للمهاجرين من العالم الثالث**..

وفوق موجة متصاعدة من العودة الى **النظرة العنصرية** واعتبارها نظرة صحيحة وأخلاقية...

وفوق موجة متصاعدة من الالحاح الدعائي **للفكر السياسي- الديني اليميني** الذي يقترب من حافة **التطرف والعنف** .. ويمارس،وأن يكن على نطاق ضيق حتى الآن، ضد أنصار حق المرأة في الأجهاض ، على سبيل المثال..

وفوق موجة متصاعدة من الكراهية لكل محاولة للاقتراب بالسياسة الخارجية الأمريكية نحو التكيف مع عالم مابعد الحرب الباردة..

وفوق موجة متصاعدة من عدم **الثقة بين الأمريكيين في أوسع قواعدهم بالنظام ومؤسساته ورموزه**...من الرئاسة الى الكونجرس وقطاع الأعمال وأجهزة المخابرات.. وحتى بالنظام القضائي والتعليمي، مرورا بالصحافة والنخبة المثقفة..

تمكن الحزب الجمهوري الأمريكي من تحقيق مافشل في انجازه على مدى ٤٢ عاما.. وهو الفوز بأغلبية مقاعد مجلسي الكونجرس - مجلس الشيوخ ومجلس النواب- وبأغلبية مناصب حكام الولايات وأيضا بأغلبية مقاعد المجالس التشريعية على مستوى الولايات .. بل يمكن القول أن الحزب الجمهوري استولى على الأغلبية في كل هيئة تشكل الانتخابات العامة.

لهذا عوملت نتائج الانتخابات العامة الأمريكية التي جرت يوم ٨ نوفمبر الماضي- والتي يطلق عليها وصف «انتخابات منتصف المدة».. والمقصود هنا منتصف الفترة بين انتخابات رئاسة وانتخابات رئاسة تالية- على أنها انقلاب سياسي.. واذا كانت الانقلابات تقع عادة بصورة مفاجئة. الا أن هذا الانقلاب لم يفاجئ أحدا. ذلك أن الألاف من استطلاعات الرأي العام قبل هذه الانتخابات بشهور توقعت هذه النتيجة. توقعت طوفانا جارفا.

مع ذلك يسود شعور بين الديمقراطيين بأن المؤسسات السياسية وقعت تحت سيطرة جيش احتلال أجنبي.. وأن البيت الأبيض **(الرئاسة) أصبح تحت حصار هذا «الجيش الجمهوري» من السياسيين المحافظين اليمينيين.**

ويحمل هذا «الانقلاب» الذي تم بالانتخاب كثيراً من ملامح الانقلابات بمعناها التقليدي.. وان لم يحمل ملمح المفاجأة.

فمثل كل الانقلابات كان الذين نفذوه أقلية صغيرة.. نخبة قليلة العدد أحكمت التخطيط، وتمكنت من اخراج أنصارها بأعداد ونسب كافية ممن يفكرون بعقليتها الى صناديق الاقتراع. لكن الأهم من هذا أنها استطاعت أن تخلق جوا عاما- من خلال هجوم اعلامي لم يسبق له مثيل- أوقع جميع الآخرين ديمقراطيين وليبراليين وتقدميين، في مصيدة الامتناع عن التصويت.

حتى الذين كانوا متحمسين- مثلا- للتظاهر ضد البرنامج الانتخابي للمرشحين الجمهوريين، كما حدث فعلا يوم الانتخابات في ولاية كاليفورنيا حيث سارت مظاهرات عارمة ضد برامج الغاء الاعتمادات لمساعدة المهاجرين في الولاية.. انشغلوا بالمظاهرات، وتركوا الجمهوريين يذهبون وحدهم الى صناديق الاقتراع لينتخبوا مؤيدي هذا البرنامج ، بل ليصوتوا مع قانون الغاء الاعتمادات لمساعدة المهاجرين(...)

وهكذا استطاعت أقلية من الناخبين لم تزد على ٣٠ بالمئة من الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية من أن تحول الانقلاب الى عمل انتخابي شرعي.

لكن كل ماقلناه لايجيب على السؤال المحير: لماذا انقلب المزاج الانتخابي في أمريكا الى هذا الحد يوم ٨ نوفمبر الماضي.. وكان في مزاج مختلف بزاوية ١٨٠ درجة في نوفمبر ١٩٩٢- قبل سنتين اثنتين- عندما انتخب **بيل كلينتون** ليكون اول رئيس من الحزب الديمقراطي يدخل البيت الأبيض منذ انتخابات عام ١٩٧٦ (أي منذ فوز **جيمي كارتر**)؟

وقتها فسر هذا الفوز الديمقراطي بطرق متعددة..

* **فسر بأنه تفويض من الناخبين الأمريكيين بالتغيير . لقد سئم** الأمريكيون- هكذا قيل قبل عامين- سياسات **رونالد ريجان** التي فرضت هيمنة

كلينتون بعد الهزيمة



المؤسسات والأثرياء، والتي أسفرت في عهد جورج بوش، الذي لم ينجح في مسعاه للفوز بفترة رئاسة ثانية ذلك الانتصار الباهر الذي أحدثه عملية «عاصفة الصحراء» ضد العراق.

* **تفسير بأنه «العامل الاقتصادي»**. فقد جرت انتخابات ١٩٩٢ في وقت كان الاقتصاد الأمريكي قد دخل قبلها بنحو عامين في دورة ركود غير عادية في طولها وعمقها. وجاء كلنتون ليعد بتركيز الجهود على القضايا الداخلية- والاقتصاد هو الاساس فيها- بعد أن شغلت أمريكا طويلا بالقضايا الخارجية وأهملت مشكلاتها الداخلية.

* **تفسير بأنه اتجاه نحو اختيار قيادة شابة لاتنتمي لجيل الحرب العالمية الثانية الذي حكم طوال حقبة الحرب الباردة.. فكان بيل كلينتون** ونائبه البرت جور رمزين واضحين له، خاصة وأن كلنتون لم يؤد الخدمة العسكرية في فيتنام، ولم يكن حتى قد ولد الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الأساس في هذا التفسير أن الأمريكيين يريدون أن يحصلوا على **«أرباح السلام»**.. أي يريدون أن يجنوا ثمار «انهيار الاتحاد السوفيتي» الأمر الذي يتطلب انتخاب رئيس يؤمن بضرورة خفض نفقات الميزانية العسكرية التي أرهقت الأمريكيين لخمسة عقود متتالية.. ولم يعد هناك مايبررها.

* تفسير بأن غالبية الأمريكيين ادركت أن فلسفة المحافظين التي يتبناها الحزب الجمهوري أساسا بالنسبة للاقتصاد والقضايا الداخلية لم تعد قادرة على تحقيق رفع مستوى قدرة أمريكا على المنافسة في عالم اليوم. حيث المنافسة أصبحت اقتصادية- علمية- تكنولوجية بالدرجة الأولى، تخوضها أمريكا في مواجهة حلفائها التقليديين، أوروبا الغربية واليابان وليس في مواجهة اعدائها كما كان الحال قبل انهيار النظام السوفيتي. الأمر الذي يتطلب الاقتراب من نوع النظم الاقتصادية- الاجتماعية السائدة في هذه البلدان الحليفة المتقدمة التي تسبق أمريكا في كثير من مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي **أي الأخذ بدور أكبر للحكومة في الحياة الاقتصادية وفي المجال الاجتماعي وفي تنشيط البحث العلمي والمشروعات التكنولوجية الكبيرة**. وهو عكس الفلسفة العامة للنظام الأمريكي، وهي فلسفة تقدس دور القطاع الخاص وتنظر بعداء الى دور الحكومة والقطاع العام.

وربما كان كل من هذه التفسيرات صحيحا بصورة جزئية..

لكن أين اختفت هذه التفسيرات؟ أين أختفت العوامل التي مكنت من صعود كلنتون ونخبة المثقفين الديمقراطيين إلى الحكم في نوفمبر ١٩٩٢؟

هناك أيضا تفسيرات متعددة لنجاح التيار العكسي في انتخابات نوفمبر ١٩٩٤.

* **انها «عبقرية الناخب الأمريكي»** الذي يحرص دائما على أن يقسم السلطة بين الحكام. أنه لايحب أن يرى الديمقراطيين في البيت الأبيض ولهم الأغلبية في مجلسي الكونجرس. وقد سبق أن انتخب الجمهوريين للرئاسة مرات عديدة.. لكنه كان ينتخب في الوقت نفسه أغلبية ديمقراطية في مجلسي الكونجرس، أو أحدهما على الأقل. وغالبا ماكان ذلك في مجلس النواب.

وهذا التفسير يستوجب أن لاننظر الى ماحدث في هذه الانتخابات الأخيرة وعلى أنه شئ غير عادي. بل ويستوجب أن نتوقع أن لايعيش هذا التيار كثيرا.. خاصة إذا صحت التوقعات السائدة ولم ينجح كلنتون بالفوز بفترة رئاسة ثانية في انتخابات ١٩٩٤ (التي لن تكون انتخابات رئاسة فحسب، انما ستشمل أيضا كل اعضاء مجلس النواب وثلث اعضاء مجلس الشيوخ، ونحو ثلث حكام (محافظي) الولايات. ومن المعروف أن الأمريكيين يميلون كقاعدة الى منح أصواتهم في انتخابات منتصف المدة (التي لاتشمل الرئاسة) لحزب المعارضة، أي لغير الحزب الذي ينتمي اليه الرئيس.

***أنها شهادة بسقوط كلنتون** وبرنامجه الداخلي والخارجي إنه لم يحقق شيئا مماانتظره منه الناخبون الذين أتوا به الى الرئاسة.

الجمهوريون يقولون أن الأمريكيين أعطوه أصواتهم في انتخابات ١٩٩٢ لأنه خدعهم بتصوير نفسه بأنه **«ديمقراطي من نوع جديد»**، أميل الى الوسط. و«الوسط» أو «المركز» تعبير سحري في الحياة السياسية الأمريكية. على الرغم من أنه أشبه مايكون بخطوط الطول وخطوط العرض. أي خط وهمي لا أكثر. لكن الجمهوريين يقولون اليوم أن الناخبين اكتشفوا أن **كلنتون خدعهم. فهو ديمقراطي «ليبرالي» من الطراز الذي يكرهونه. طراز كارتر من الرؤساء. وطراز مونديل ودوكاكيس من المرشحين** الذين أسقطهم الناخبون.. لقد كشف **كلنتون**- في رأي الجمهوريين- عن «يساريته» منذ اللحظة الأولى لتوليه

جورج بوش (الابن) يتلقى تهاني والده بالفوز



الرئاسة. والأدلة واضحة: الشخصيات التى رشحها لمناصب عليا فى إدارته- اندفاعه نحو خفض الميزانية العسكرية بينما أمريكا محاطة بالأعداء، والمشكلات الخارجية من كل جانب- رغبته فى انفاق مئات المليارات من الدولارات من أجل مشروعه (الذى أحبطه الكونجرس) برنامج للتأمين الصحى يغطى جميع الأمريكيين بلا استثناء - **سياسته الخارجية الرامية إلى تجنب الصدام، كما حدث مع كوريا الشمالية، وكما حدث فى هايتى - عدم إقدامه على اسقاط نظام كاسترو-** استشارة الكثير من الوقت ومن طاقة الولايات المتحدة فى تعقب مشكلات حقوق الانسان فى العالم الثالث..والأدلة كثيرة فى رأى الجمهوريين.

* انها شهادة فعلا بسقوط كلنتون.. ولكن لاعتبارات متناقضة.

فاليسار الأمريكى بظلاله المتعددة- من الليبراليين الى الشيوعيين.. يعتبرون أن **كلنتون خان مبادئ الحزب الديمقراطى الأساسية.** انصياع للرأسماليين الكبار وجعل نفسه المدافع الأول عن مصالحهم فى الداخل والخارج. تراجع عن وعوده للناخبين **وخسر تأييد الأقليات- خاصة السود- وتراجع عن تأييد قضايا الطبقة العاملة والنقابات والمرأة.** هادن اليمينيين ولم يستطع أن يقود الحزب الديمقراطى فى الاتجاه الذى توقعه منه الناخبون فترك الفرصة لعودة «الريجانية» سياسة واقتصادا وقيما».

* **إنه تلويض بالتفويض للجمهوريين** هذه المرة. لكى يقلصوا دور الحكومة. لكى يفرضوا من جديد «القيم التقليدية» (الصلاة فى المدارس- **حمل السلاح- الغاء كل القيود على القطاع الخاص-** حمل شعار «امريكا اولا» **بمعنى أكثر تطرفا «أمريكا فوق الجميع..»** أن الناخبين الأمريكيين قد ضاقوا بقضايا الاقليات والمهاجرين بالحريات المدنية، بالتربية الجنسية فى المدارس بالسماح للشواذ جنسيا بأداء الخدمة العسكرية.. وما إلى ذلك.

*إن نتائج انتخابات نوفمبر الأخير لا **تعبر عن فوز للجمهوريين قدر ما تعبر عن خسارة الديمقراطيين.** ان وقوف الديمقراطيين المحافظين فى خندق واحد مع الحزب الجمهورى ضد كلينتون فى كثير من المعارك الأساسية أمام الكونجرس - بالأخص معركة التأمين الصحى لكل الأمريكيين هو الذى جعل **الناخبين الديمقراطيين يتخلون عن المرشحين الديمقراطيين ، فى معظم الأحيان عن طريق مقاطعة صناديق الاقتراع ، وفى بعض الأحيان عن طريق التصويت لمرشحين مستقلين لا أمل لى فوزهم على أى الأحوال.**

هكذا سقط الديمقراطيون فى الفخ الذى نصبه لهم المحافظون من الجمهوريين والديمقراطيين على السواء:

لقد تبين أن ثلث الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات الأخيرة كانوا من الأعضاء المتحمسين المزيدين «**للجمعية القومية للبنادق**» وهى بمثابة اقوى جماعات الضغط اليمينية ، ومهمتها دائما مقاومة كل المحاولات لتحريم حمل السلاح كوسيلة لمكافحة انتشار الجريمة.

وتبين أن الثلث الثانى من الناخبين هم من اليمين الرئيسى أولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم «**تبشيريون**» أو «**مسيحيون ولدوا من جديد**».

وتبين أن نسبة صغيرة- لكنها لعبت دورا مؤثرا فى النتائج - كانت من الناخبين من الطبقة المتوسطة لأولئك الذين تتراوح دخولهم السنوية بين ٤٠ ألف دولار و٧٥ألفا) اختارت التحول من التصويت للديمقراطيين الى التصويت للجمهوريين على أمل أن تصدق وعود مرشحيهم بأن يخفضوا الضرائب. فهذا هو الشعار الذهبى لمن يريد أن يفوز ..وان يحاسب فيما بعد على وعده بخفض الضرائب.

هكذا تشكلت نتيجة الانتخابات.

لكن يبقى سؤال مهم.

لقد كان إجماع المحللين لسقوط **جورج بوش** فى انتخابات ١٩٩٢ هو أن السبب الرئيسى والأول له كان **الركود الاقتصادى**.فالقاعدة أن الركود الاقتصادى كفيل باسقاط أكثر الرؤساء شعبية. فلماذا أصيب الديمقراطيون(وكلينتون معهم) بهذه النكسة الانتخابية مع أن **الاقتصاد الأمريكى خرج من أزمة الانكماش** ويجمع الاقتصاديون على أنه فى حالة انتعاش واضحة ؛ لقد انخفضت نسبة البطالة الى أدنى مستوى لها منذ اربع سنوات . تقلص العجز المالى الأمريكى بمقدار ١٨٠ مليون دولار ، وهو تطور تجاوز حتى توقعات ادارة كلينتون نفسها. حققت التجارة الخارجية الأمريكية انجازات كبيرة خلال السنتين الماضيتين بفضل سياسة كلينتون التى تعتمد الضغط على حلفاء أمريكا وبلدان العالم الثالث لفتح الابواب أمام الصادرات الأمريكية . بلا قيود..

لماذا لم يفد كلنتون والمرشحون الديمقراطيون من تحسن احوال الاقتصاد الامريكى .. حتى وان لم يكن هذا التحسن قد أفاد بدرجة ملموسة الشرائح الأدنى فى المجتمع الأمريكى؟

ليس لهذا السؤال سوى جواب واحد. ان سوء حالة الاقتصاد يضر المرشحين فى الانتخابات الامريكية لكن تحسن حالة الاقتصاد لا يفيدهم . أى إن العامل الاقتصادى لا يعود فاعلا حين يكون على الجانب الايجابى ». وقد استفاد الحزب الجمهورى من هذه القاعدة جيداً..

من الأمر الجدير بالملاحظة بين هذا ، وهو ما لم يلق اهتماما كافيا فى معظم التحليلات لنتائج الانتخابات الامريكية الأخيرة- هو أن **غالبية المرشحين الديمقراطيين الذين خسروا فيها كانوا مرشحين ينتمون للتيار المحافظ فى الحزب** . ولهذا الأمر مغزاه من زاويتين:

(١) ان الناخبين الامريكيين اسقطوا المرشحين الذين ينتمون إلى التيار الذى عرقل طوال السنتين الماضيتين أكثر برامج كلينتون السياسية والاجتماعية أهمية للغالبية الساحقة من الرأى العام الأمريكى.

وهذا يعنى أنه فى قلب النتائج التى اعتبرت هزيمة لكلنتون هناك رسالة تأييد لبرنامجه .. وان كان ذلك لا يبدو ظاهرا فى المعنى العام للنتائج.

(٢) ان الناخبين الأمريكيين أظهروا ابتعادهم عن الحزب الديمقراطى بقدر ابتعاده عن أساسيات مبادئه وبرامجه باعتباره الحزب الذى يرعى مصالح الطبقة الدنيا والأقليات والنساء .. فيما بعد الحزب الجمهورى الحزب المعبر عن مصالح الاثرياء، والتيارات المحافظة وذات النزعة العسكرية.

لقد وقعت هذه الهزيمة الكبيرة بالحزب الديمقراطى فى وقت كان قد خضع أكثر من أى وقت مضى- لهيمنة تيار محافظ لا يقل يمينية عن التيار الرئيسى السائد فى الحزب الجمهورى . وهو ما يعبر عنه النجاح التقدمى فى الحزب الديمقراطى بأنه فقدان الحزب روحه وتاريخه وقيمه.

ومن المناسب هنا أن نذكر أنه فى حين يمكن الحديث بشأن الحزب الديمقراطى الأمريكى عن تيار تقدمى أو عن «يسار الحزب»...فانه لا وجود لمثل هذا التيار فى الحزب الجمهورى ، وحتى عند أخذ التيار



الجمهوريون .. فرحة النصر .. دى أماتو جورج باتاكى حاكم نيويورك ..

«المعتدل» في هذا الحزب في الاعتبار لا يتجاوز ذلك حدود كونه مجموعة محدودة كعدد وكنسبة داخل الحزب. لهذا فانه عندما يأتلف أو يتحالف المحافظون الديمقراطيون مع المحافظين الجمهوريين يشكلون كتلة لا يمكن مقاومتها.

في الوقت نفسه فان المعتدلين في الحزب الجمهوري لا يجدون ما يمكن أن يجمعهم إلى «الليبرالية» في الحزب الديمقراطي .. وحتى اذا افترضنا موقفا من هذا القبيل فانهم لا يشكلون معا كتلة ذات وزن حقيقي.

لماذا اذن التصور بأن الانقلابات غير واردة في نظام ديمقراطي؟

أليس ما جرى في يوم الانتخابات الأمريكية فعل الديمقراطية الأمريكية؟ أليست هذه هي «الديمقراطية الأمريكية» في الممارسة؟ هكذا قال **توماس مان** مدير دراسات نظم الحكم في معهد «بروكنغز» غداة الانتخابات، على الرغم من كل النواقص التي يعاني منها الناخبون، وعلى الرغم من افتقارهم إلى المعلومات، فانهم اذا مارسوا التصويت بهذه الطريقة تكون هذه هي الديمقراطية وهي تتحدث».

انقلاب نعم لأن رؤية القائمين به - الجمهوريون - يؤكدون أنهم جاءوا لتغيير الطريقة التي تعمل بها أمريكا وتعيش. لتغيير القيم السائدة. لأخذ أمريكا باتجاه آخر بعيدا عن الاتجاه الليبرالي الذي يمثله كلينتون ومستشاره وادارته وحزبه .. فهو اتجاه «**الثقافة المضادة**» كما وصفه **غينغريتش** في الأربع والعشرين ساعة التالية بعد ظهور نتائج الانتخابات.

وعندما يسمع الأمريكيون عبارات من نوع «الثقافة المضادة» فانهم يرتعشون. يستشعرون خطرا داهما. بعضهم من الشجاعة الذي تشير إليها العبارة .. وبعضهم الآخر من العبارة نفسها. كيف؟

«الثقافة المضادة» تعبير بديل عن «العداء لأمريكا». ومن قبل نجحت «الحركة المكارثية» في إثارة الذعر في أمريكا الخمسينات من تغلغل التيار اليساري المعادي لأمريكا... وعندما عرف الأمريكيون ما ارتكبته **المكارثية تحت راية هذه العبارة** نزعوا من العبارة نفسها، وبعد صراع مستمر لعدة سنوات انتهت المكارثية - أو بالأحرى - اختفت تحت الأرض، أي آثرت العمل السري، وظهرت عدة مرات متخفية بأردية مختلفة.

وما أكثر الأمريكيين الذين يخافون اليوم أن يكون انتصار التيار المحافظ في الحزب الجمهوري في الانتخابات الأخيرة **تذهرا بعودة المكارثية** .. حتى بعد ان انطوت اعلام الشيوعية في قواعدها الأصلية. لكن هذا الخوف جاء متأخرا. فقد سبقه خوف الذين صدقوا ان «الثقافة المضادة» تحكم أمريكا من البيت الأبيض ومن خلال الأغلبية الديمقراطية في مجلس الكونجرس وأدلوا بأصواتهم فمن هؤلاء الذين يمثلون «الثقافة المضادة».

خوف انتصر على خوف؟ هل هذا هو السر؟ هل هذا كل ما في الأمر؟ المشكلة بالغة التعقيد. لكنها لا تستعصي على الفهم.

لقد تقدم الجمهوريون الى الناخبين ببرنامج محدد. وصحيح أن الحملة الانتخابية الأخيرة تحولت إلى مباراة في تبادل القذف بالطين بين المرشحين ضاع في صخبها حديث البرامج والافكار والقضايا .. بما فيها قضايا ومشكلات الشعب الأمريكي. لكن عندما يأتي وقت محاسبة الجمهوريين فلن يكون عن دورهم في «ترسيخ» الحملة الانتخابية، انما عن برنامجهم.

البرنامج الذي تقدم به الجمهوريون، ويفترضون أنهم انتخبوا لكي ينفذوه بتفويض صريح من الشعب الأمريكي (المقصود هنا نسبة الثلاثين بالمئة التي ذهبت الى صناديق الاقتراع) اطلقوا عليه وصف «عقد مع أمريكا»، وعلى سبيل تحدي برنامج كلينتون الانتخابي الذي وصل به الى البيت الأبيض، وكان برنامجا يعطي الأولوية للسياسة الداخلية على السياسة الخارجية، فان الجمهوريين اختاروا الاتجاه نفسه، فخلا

عـقـدهم مع أمريكا من أي ذكـر للقـضـايا الخارجية..

انه بمثابة استجابة عملية لدعوام التقليدية بأنه كلما تقلص دور الحكومة كلما كان ذلك أفضل لأمريكا.

فأين ينعكس تقليص دور الحكومة؟

انه هجوم كاسح على البرامج الاجتماعية التي تنفق عليها الحكومة وداعاً لدولة الرفاهية،كان التعبير السائد بين الناطقين بما يعتبر الأ جندا الجمهورية»:أو جدول الاعمال الرامي إلى تقليص الحكومة - ودورها ووجودها ونفقاتها ومسؤولياتها.

وهذه هي الأمثلة:

* الغاء كافة أنواع النفقات الاجتماعية لصالح المهاجرين غير الشرعيين في أمريكا باستثناء «اللاجئين» ومن تتجاوز أعمارهم الخامسة والسبعين ، وهكذا يصبح ملايين المهاجرين في أمريكا بلا تغطية صحية . أباؤهم بلا تعليم. القادرون على العمل منهم بلا برامج للتدريب.

*** تقليص اعتمادات التربية والتعليم .. تمهيداً لالغائها.**

*** الغاء أية علاوات تخصص لمن ينجبون اطفالا من ذوى الدخل المحدود.**

*** الغاء برامج علاج مدمنى المخدرات.**

***وقف التحقيقات فى سلوك شركات التبغ (شركات صناعة السجائر الضخمة)** التي اظهرت التحقيقات من قبل انها تزود السجائر بمواد تسبب ادمان المدخنين على التدخين.

*من الآن حتى عام ٢٠٠٠ تبقى الضرائب التي تحصل لصالح «الضمان الاجتماعي» كما هي (وهي تعادل ٤٣٠ مليار دولار).

* تخفيض ميزانية المحاربين القدماء واعانات البطالة وما اليها من برامج اجتماعية من ١٦٤ مليار دولار الى ١٢٥ مليارا (بنسبة ٢٤ بالمئة).

*** تخفيض اعتمادات الرعاية الصحية للمسنين والمتقاعدين (بنسبة ٣٠ بالمئة).**

*** تخفيض اعتمادات برامج مساعدة الفقراء من ١٣٨ مليار دولار الى ٩٠ مليار فقط (بنسبة ٣٥ بالمئة).**

ويرمى البرنامج -فى الوقت نفسه -إلى خفض تدريجي فى اعتمادات برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية .. وهو ما يطلق عليه الزعماء الجمهوريون المحافظون «برنامج وزارة خارجية دولة الرفاهية».

وللبرامج الجمهورية ملامح أخرى خطرة مثل **تأييد حق الأمريكيين فى حمل السلاح** باعتباره الوسيلة الاكثر ضمانا لمقاومة الجريمة . رفض حق المرأة فى الاجهاض الا فى حالات الظروف القصوى ، مثل الحمل نتيجة اغتصاب ... التوسع في تطبيق عقوبة الاعدام . تحرير قطاع الاعمال (أي المؤسسات الكبرى فى القطاع الخاص)من القيود القانونية والاخلاقية التي تفرضها عليهم الحكومة الاتحادية . خفض الضرائب على الشركات الكبرى والاثرياء بشكل عام باعتبار ذلك الحافز الرئيسي لهم على الاستثمار لتشغيل الايدى العاملة.

وعلى رأس «الاجندا الجمهورية» البند المفضل لدى المحافظين الامريكيين بلا إستثناء: **زيادة الميزانية العسكرية** .. وفى هذا الاطار يعود ثانية- **برنامج والمصادر الاستراتيجية الدفاعية حرب النجوم.**

أن الزعماء الجدد للجان الكونجرس بمجلسيه هم أفضل أصدقاء قطاع رجال الأعمال.. وبالأخص أصدقاء شركات الصناعات الحربية و«البنتاغون» الذين كان صمود كلنتون بالنسبة اليهم خطراً على الأمن القومي يفوق كل خطر آخر.

وهكذا نتبين أن **«تقليص حجم الحكومة»** شعار جمهورى ينطبق على البرامج الاجتماعية وحدها.. لكنه يصبح عكسيا حينما يتعلق الأمر بالنفقات العسكرية وبرامج انتاج الأسلحة الجديدة وميزانيات المخابرات (...)

وماذا عن برنامج التأمين الصحي الذي قاومه الجمهوريون، ونجحوا وهم في الأقلية المعارضة في مجلس الكونجرس في وقفة؟ . يقول أحد الباحثين الكبار في «مؤسسة التراث» التي تعد أبرز مصانع الأفكار اليمينية في أمريكا: أننا نتوقع أن يصارع كلنتون مجددا من أجل أحياء مشروع التأمين الصحى لجميع الأمريكيين.. لكن الجمهوريين يحتاجون الى حشد كل غيابهم لكى يدعوه ينجح في تمرير هذا المشروع».

ويجدر بالذكر أن كلنتون كان قد قال أن مشروعه لتأمين صحي يغطى كافة الأمريكيين بلااستثناء هو أعز المشروعات إلى قلبه.. وأنه المشروع الوحيد الذي لو فشل في تنفيذه لشعر بأنه كان أجدر به أن لايسعى الى الرئاسة أصلا.

فى الوقت نفسه يتحفز قطاع الأعمال بانتظار جهود الجمهوريين لازالة كل أنواع القيود الاجرائية التي تحد من حركتهم وتحد من حريتهم في إدارة شركاتهم... بما في ذلك القيود الأمنية التي تتعلق بسلامة المستهلكين لمنتجاتهم أو خدماتهم، وبما في ذلك القيود الأجتماعية التي تتعلق بالضمانات للعاملين.

وأول الساعين الى استعمال قوانين جديدة يصدرها الكونغرس بعد أن خضع للأغلبية الجمهورية **شركات الطيران الأمريكية**... التي تريد التحرر من قيود اللوائح التي تفرض عليها التحقق من سلامة الطائرات، بحجة أنها تكلفها نفقات كبيرة، وبالتالي تقلل أرباحها أو حتى تضعها في مصاف الخاسرين ولايهم - بعد هذا إذا كان الغاء القيود التنظيمية يمكن أن يؤدى الى كوارث كما في حالة شركة «يو.إس. إير» للخطوط الجوية الأمريكية التي أظهرت التحقيقات أن عدم التزامها بالقيود. أدى الى خمس كوارث لطائراتها على مدى عدة سنوات راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ راكب.

***

أنه انقلاب الاثرياء... وان لم يعن هذا أن ادارة كلنتون هى ادارة الفقراء.

انقلاب العسكريين..وان لم يعن هذا أن أدارة كلنتون هي ادارة السلام

انقلاب مضاد للانقلاب الذي أدى الى دخول بيل كلنتون الى البيت الأبيض.. لا أكثر.

ولو كان انقلاب كلنتون قد أحدث أي تغيير حقيقي في أمريكا لما وقع انقلاب الجمهوريين.

سيهدأ الصخب الناتج عن أحداث الانقلاب الانتخابي.. وتعود الأمور الى ما كانت عليه باستثناء ميل ميزان المزايا بعض الشئ نحو الأثرياء والمحافظين والعسكريين. واللعبة مستمرة حتى وان اتخذت في بعض الأحيان شكل الانقلابات... على الأقل الى أن يظهر **«الحزب الثالث»** القادر على احداث انقلاب حقيقي يغير النظام الذي فقد ثقة الأمريكيين كلية: نظام لعبة الكراسي الموسيقية بين حزبين.

والى أن يحدث هذا فان الجمهوريين، وقد أصبحوا شركاء في السلطة، هم الآن تحت الاختبار، مثلهم مثل كلينتون والديمقراطيين.

لهذا فان من السابق لأوانه استبعاد كلنتون تماما بالنسبة لاحتمالات فترة رئاسة ثانية.. على أن يفهم بطريقة صحيحة دلالات ماحدث يوم الانتخابات الأخيرة.

كان من المفترض- وبالاتفاق مع رئيس التحرير- أن أكتب هذا الشهر عن الانتخابات الفرنسية التى حمى وطيسها، خاصة هذه الأيام، بدخول جاك شيراك حلبة الصراع للوصول الى قصر الإليزيه، مبكرا، كاسراً بذلك حاجز الصمت الذى فرضه رئيس الوزراء إدوارد بلادير حين طلب الى ائتلاف اليمين الحاكم ان يؤجل الخوض فى مسألة الانتخابات حتى يناير المقبل. أيضا بظهور كتاب لجاك ديلور أخيرا رغم انه لم يعلن حتى الآن قبول ترشيح الحزب الاشتراكى له لدخول السباق على الرئاسة. إلا أن مؤتمر القمة الفرنسى الافريقى فرض نفسه، وأجلنا الكتابة عن الانتخابات للمرة القادمة.

مرة أخرى العلاقات الفرنسية الافريقية

د. مجدى عبد الحافظ

رسالة باريس

عُقد فى مدرسة بيارتيز BIARRITZ الفرنسية فى الفترة من الثامن من شهر نوفمبر إلى التاسع من الشهر نفسه مؤتمر القمة الفرنسى- الأفريقى الثامن عشر، والذى حضره سبعة وعشرون رئيس دولة، وخمسة وثلاثون وفدا من دول القارة السوداء.

ويعتبر هذا الحضور كبيرا جدا بالقياس للمؤتمرات السابقة، وهو آخر مؤتمر يترأسه الرئيس ميتران حيث تنقضى فترة رئاسته فى مايو ١٩٩٥ القادم.

وانعقد أول مؤتمر قمة فرنسى أفريقى فى عام ١٩٧٣ بمبادرة من الرئيس جورج بومبيدو وبهدف تجميع الدول الافريقية الفرنكفونية، وينعقد المؤتمر مرة فى القارة الافريقية والمرة الأخرى فى فرنسا، وعقد بصفة سنوية حتى عام ١٩٨٨ وهى القمة التى عقدت فى الرباط بالمغرب، واتفق خلالها على عقد المؤتمر كل سنتين.

هذا وتابع الرئيسان ديستان وميتران هذه القمم باستمرار نظرا لأهميتها الرمزية للنفوذ الفرنسى بأفريقيا، وتوسع ميتران فى هذا المؤتمر بقبوله دولا أخرى غير فرنكفونية. ففى هذا المؤتمر يحضر للمرة الأولى هذه القمة رؤساء زيمبابوى، وأثيوبيا، وأريتريا، ونائب رئيس جنوب أفريقيا وكلها دول أنجلوفون (ناطقة بالانجليزية). ورغم عدم دعوة رواندا فى هذه القمة الا ان المشكلة الرواندية ألقت بظلها على جلسات المؤتمر طيلة الوقت. فكما نعلم فالمؤتمر يأتى فى أعقاب الحرب الأهلية الدامية هناك، وتدخل القوات الفرنسية، وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

هذا وقد أظهر عدد كبير من رؤساء الدول الافريقية المشاركة: أسفهم لعدم رؤيتهم للقادة الروانديين الجدد معهم فى هذه القمة، هذا وقد علم من دوائر وزارة الخارجية، أن رئاسة الجمهورية هى التى اعترضت على دعوة الروانديين.

ولم يعط قصر الإليزيه أي تفسيرات رسمية لذلك، إلا أن أحد المصادر شبه الرسمية قد صرح لجريدة الليبراسيون بأن «جاريه الرجل القوى فى رواندا لا يحب الفرنسيين» وهو لا يخفى ذلك، ولن تخدم دعوته فى شئ حيث يفضل التعامل مع الامريكيين والاسرائيليين.

ووضعت فرنسا على جدول أعمال هذه القمة: مشكلات الأمن فى القارة، وبرنامج لانشاء قوة سلام افريقية، إضافة إلى مناقشة الديمقراطية، واستمرار المساعدات الدولية وتشجيع دول منطقة الفرنك الأفريقى لمتابعتها أعمال الإصلاح لاقتصادياتها خاصة بعد تخفيض قيمة الفرنك الخاص بها فى يناير ١٩٩٤، كما وضعت أيضا على جدول أعمال المؤتمر السلام فى أنجولا، بالاضافة إلى الوضع فى الصومال، ورواندا خاصة المذابح التى ارتكبت فيها.

وقد حدثت تظاهرتان لهما دلالتهما على هذا المؤتمر الأول، وكانت مظاهرة ضد هذه القمة شارك فيها مئات من القوميين الباسك «المتضامنون مع أفريقيا».

والثانية هو المؤتمر الموازى والذى عقد فى نفس الوقت وافتتحته الجمعيات الإنسانية التى تقوم بالعمل فى أفريقيا فى نفس المدينة وأسمته «مؤتمر ضد القمة» أدانت فيه السياسة الفرنسية فى أفريقيا متهمة الحكومة بتحويل مساعدة الإنماء لتحالفات غير مشرفة مع الديكتاتورية فى توجو، والسودان، وزائير، و منددة بالتواطؤ الفرنسى فى المذابح الرواندية، حيث أن فرنسا دخلت فى نظام المناصرين الذى يستفيد مع بضعة أشخاص وليس الدول الأفريقية، وأيضا باعتبار فرنسا هى آخر الدول التى تقطع علاقاتهما مع الديكتاتوريات، وتستمر معها فى سياسة أكثر وقاحة- على حد قولهم- وهذا ما صرح به جان فرانسو الاستاذ بمركز أفريقيا السوداء بمدينة بوردو الفرنسية. ولعل هذه الانتقادات الداخلية ليست جديدة فكلنا نعلم تلك الانتقادات الخارجية أيضا التى كان يواجهها رئيس بوركينا فاسو الشاب توماس سانكارا خلال السنوات الماضية، منتقدا الوجه الاستعمارى الجديد لهذا التجمع- على حد قوله- خاصة عندما يتم أخذ صورة عائلية له ويتوسطها الرئيس الفرنسى باستمرار.

والحقيقة أن هذه الانتقادات تتلاقى، وتتقاطع ففى صحيفة Ouest France يتساءل ألفرد جروسار عن النقاش البرلماني الواجب حول سياسة فرنسا الافريقية يتساءل عن أهدافها ووسائلها ونتائجها وهو يندد بأن تكون السياسة الخارجية هي مسئولية رئيس الدولة فقط. بحيث نغمض الأعين عن الشراء الرهيب الخاص والذي ينمو باستمرار، أو الميلشيات التي تم تدريبها وأقترفت المذابح ويتساءل إن لم يبرر كل هذا مسئولية البرلمان فى المراقبة، ويضيف أن المساعدات الفرنسية موجودة، لكن من يستفيد بها؛ لا نتحدث كثيرا عن ما يرسل لبنوك سويسرا . فى ساحل العاج البلد الذى كان ينبغى أن يكون أكثر إزدهاراً كان الفقراء يشكلون فيه أقل من ٣٠٪ عام ١٩٨٦ . أصبحوا يشكلون أقرب من ٦٠٪ من عدد السكان فى عام ١٩٩٢ . ويستطرد قائلا أن المساعدة يستفيد بها بعض الفرنسيين عديمي الشرف، وبعض المؤسسات الفرنسية . ويورد انه فى عام ١٩٨٣ قام جاك فوكار وكان أهم رجل ظل لسياسة فرنسا الأفريقية فى عهد ديجول شارما بقوله أن فرنك واحد مساعدة للقطاع العام للجابون، وهو يذهب للجمعيات والشركات الفرنسية، يصبح لفرنسا ٢.٨ فرنك، وانه فى خطة الاستثمارات الخاصة فإن الفرنك الواحد يعود لفرنسا ١١ فرنكا . ويتساءل بروسار هل كنا نستطيع أو نستطيع المساعدة بطريقة أخرى؟ ويعطى مثالا للإنجاز الخاص فى دولة بنين حيث ينبغى خلق رمز ومثال . فيحكى أن جزارا من منطقة ساحل الأرمور فى فرنسا يضحى من وقته ببعض أسابيع يقضيهم بين الأفارقة ليعلمهم ماذا يفعلون حتى يحافظوا على المصدر الحيوانى النادر لديهم، وهو يستشهد بالمثل القديم :« اذا كان جان لا يعرف الصيد ، فلا تعطيه سمكة، بل علمه الصيد»، ويستطرد أنه عندما يوجد حضور ناجح ومفيد ، ستتقدم اللغة الفرنسية فى أفريقيا، حيث كما يرى أن إشكالية الفرنكفونية يمكن ان تقود للأسوأ : كما حدث فى رواندا اذا أخذت فرنسا جانب المجرمين، وقد عاون الناطقون بالانجليزية المتمردين.

ويضيف أنه فى عام ١٩٧٣ أعلن وزير الثقافة بفخر «أن الفرنسية هى اللغة الأكثر ملاءمة للفكر.. الأفضل إستخداما، فالفرنسية لا تسمح للناس أن يكذبوا، خصوصاً فى مجال الاستعلامات»، ويعلق جروسار قائلا أن أقل ما يمكن قوله أن هذا الصياح الديكى الجميل لم يطبق على سياستنا الافريقية ، ويتساءل أخيراً متى إذن سنقبل بأمانة النتيجة، لم تتحرك بتواضع وثبات لتحاول أن تنقذ من الخراب جزءاً من رجال ونساء وأطفال القارة.

والحقيقة أن سنوات ميتران لاقت إنتقادات كثيرة ولاذعة خاصة فيما يتعلق بسياساتها الأفريقية . فقد عمل **جان كريستوف** الأبن الأكبر لميتران لمدة ست سنوات مستشارا له للشئون الأفريقية، وكانت لديه شبكة صداقات، ودائرة علاقات شخصية ، مع كل ما يستوجب رد الخدمات والاتفاقات الودية ، ليتدخل أفراد الحركة الماسونية فى مفاوضات المواد الخام، بالاضافة لتشكيل بعثات دبلوماسية موازية- إن صح التعبير- وجهاز الاستخبارات، ودخل الجميع فى الأعمال ، حيث فى كل مكان الاصدقاء ممن يتمتعون بمناصب هامة. كان هذا هو التحرك الفرنسى خلال سنوات ميتران وبالطبع كان من الممكن أن ينفذ **ميتران** سياسة أخرى مخالفة، صحيح أن هذه السنوات قد شهدت أيضا زيادة المساعدات الفرنسية لأفريقيا حيث ارتفعت من ٣٦٪ الى ٦٣٪ من الناتج القومى، لكن لم تستقر الشعوب الافريقية بهذه المساعدات التى عادت على الفرنسيين انفسهم، وعلى الشعوب الافريقية ممن يسهلون لهم هذه المهام. كان من الممكن ان تشهد سنوات ميتران علاقة افريقية فرنسية تقوم على التوازن والشرف والاحترام المتبادل والنفع المتبادل أيضا. خاصة وأن ميتران ليس جديدا على القارة السوداء إذ عمل وزيرا للمستعمرات الفرنسية فى ظل الجمهورية الرابعة، أكثر من ذلك كتب ميتران



فى عام ١٩٥٧ كتابا بعنوان «الحضور الفرنسى والتخلى» يقول بخصوص موضوع ازالة الاستعمار والذى تم لتوه فى فيتنام وتونس: «استقالة وأسر فرنسا لم يتأتوا نتيجة تخليها عن إمتيازات الهيمنة ولكن من ترددها ورفضها أمام التحولات الضرورية لعالم ليس فيه مكان للوصاية الاستعمارية، ويخلص إلى أنه لا يخدم شيئا التعلق «بالنفوذ الكاذب» والذى يؤدى حتما الى التخلى والذى يتواءم مع «الحضور الفرنسى» عندما يرتبط بالشعوب التى أعترفت باريس بإدارة التحرير لديها «بعقود حقيقية والتزامات حرة». ويعلق أحد محررى الليبراسيون بأنه بعد ثلاثة وثلاثين عاما، وسقوط حائط برلين لم يستطع الرئيس الفرنسى ميتران أن يعبر تردده نفسه ورفضه ، خاصة أمام تحولات حدثت فى العالم وأصبحت وصاية الاستعمار الجديد لا معنى لها على الاطلاق.

أقصى ما استطاع ميتران القيام به هو دعوته فى قمة بول Boule فى يونيو ١٩٩٠ الدول الأفريقية للديمقراطية ، وأكثر من ذلك ربط المساعدة فى النمو بإقامة التعددية السياسية «واعدا بما أسماه «مكافأة الديمقراطية» . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه الديمقراطية مجرد عادة المرور على صناديق الاقتراع وانقاذ مظاهر الحرية ، ولم تكن ابدا هى الشغل الشاغل للافارقة ، بل اصبحت ضرورة فرضت عليهم وكأنها شرط إضافى مملى من السيد الذى يدفع للقارة.

واذا كان على القارة ان تقدم كشفاً للحساب فى هذه القمة فالمعاينة الخاصة بالنتائج تقول أن الدول الفرنكفونية قد طبقت جميعها التعددية السياسية وسبعة عشرة منهم أصبح لديهم دساتير جديدة. وأقيمت حوالى خمسين انتخابا، على الرغم من أن عديداً من هذه الانتخابات قد أعترض على نتائجها، سواء من حيث الشفافية أو الإجراءات . وفى مالى وبنين ووسط أفريقيا والكونغو تغير النظام السياسى، بينما أستمرت الأنظمة الحاكمة منذ فترة طويلة فى كل من الجابون ، والكاميرون ، وغينيا وتوجو عقب الانتخابات التى أقيمت ، بينما لم تقام حتى الآن إية اقتراعات شعبية فى كل من تشاد وزائير.

وتكمن أهمية هذا المؤتمر للدول الأفريقية الفرنكفونية فى محاولة لمطالبة فرنسا التدخل لصالحها لدى صندوق النقد الدولى ولدى البنك الدولى فالدول الأربعة عشرة والذين خفضوا منذ يناير الماضى الفرنك الأفريقى قد وثقوا من قبل الهيئتين الدوليتين بتعويضهما

بإجراءات مصاحبة لعملية التخصيص إلا أن الهيئتين لم تسددا سوى ٣٥٪ مما وعدوا به . اضافة إلى أن الدول الافريقية تعاني اقتصاديا وتطمع أن تجد لدى فرنسا وحلفائها الأوروبين بعض المساعدات الاستثنائية إضافة الى اسقاط بعض ديونها إضافة إلى مشاكل القارة المتأصلة والتي أخذت طابعا دوليا في الفترة الأخيرة كمشكلة الصومال ورواندة، وأنجولا، إضافة الى مشكلة مرض الإيدز الذي أصبح يشكل خطورة كبيرة على التنمية في القارة الأفريقية ، ولا يمكن القضاء عليه أو مواجهته إلا في ظل تعاون مع الدول الغربية المتقدمة.

ولم تكن الدول الافريقية مهيأة على الاطلاق للحديث عن إنشاء قوة التدخل الافريقية ، حيث قابل قادة القارة الفكرة بفتور شديد وعدم تحمس.

بينما تكمن أهمية هذا المؤتمر لفرنسا في سببين غاية في الأهمية . الأول أن فرنسا تحاول الا تدفع مرة أخرى ثمن أخطائها الماضية عندما تهاونت وأبدت عدم الحرص في التعامل مع القادة الافارقة مما جعل بعضهم يتجه نحو الاتحاد السوفيتي السابق، والذي نافس بحدة النفوذ الفرنسي التقليدي في افريقيا، وبالرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي الا ان فرنسا تشعر بأنها ما زالت مهددة هذه المرة عن طريق الولايات المتحدة، اذ يعلن الامريكيون بصفة دائمة ودون مواربة عن نيتهم العودة الى القارة التي لم يهتموا بها في الماضي بالقدر الكافي، وقد ظهر هذا الخوف الفرنسي مرة أخرى على السطح بعد أحداث رواندة الأخيرة، ويعد التدخل الامريكي في هايتي اذ يعتبر الفرنسيون هذا التدخل ضربة سيئة للفرنكفونية بعد الجولة التي قام بها في الأيام القليلة الماضية ستروب تالبوت الرجل الثاني في وزارة الخارجية الامريكية.

ربما كان سرتنفد في زائير لا يهم كثيرا الفرنسيين حيث النفوذ الفرنسي فيها مساو للنفوذ الأمريكي . وفرنسا تعتبر هذه الزيارة محاولة للتدخل في مناطق نفوذها ، ولا أحد يتشكك في أن هذا الموضوع قد أثير بسرية ، ونبه على الدول الافريقية المشاركة بخطورة هذا الوضع. وهنا أصوات اخرى ترى أن الديمقراطية التي تأثرت عبر قرون في أوروبا لا يمكن ان تنطلق خلال بضع سنوات في أفريقيا ، وهذا هو السبب الثاني اذ غيرت السياسة الفرنسية املاء موضوع الديمقراطية بالحدة التي طرح بها منذ أربع سنوات، حيث اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية على الدول الافريقية أن تطبق الديمقراطية ، بالطريقة التي تتوائم مع كل بلد أفريقي على حدة، وتراجعت عما كانت تفرضه من الاسراع بعمليات المقرطة .

هذا وقد بدأ المؤتمر بدعوة عشاء من وزير الخارجية آلان جوبيه إلى وزراء الخارجية الافارقة قبل المؤتمر بيوم واحد ، بينما بدأ المؤتمر في اليوم التالي بدعوة إفطار من رئيس الدولة ميتران والذى افتتح المؤتمر بخطاب وصف أنه بمثابة وصية ميتران ، حيث دعا الرئيس من سيخلفه بعدم التقليل من السياسة الأفريقية لفرنسا ، كما اعلن ان فرنسا لن تكون بالمرة نفسها اذا ما تخلت عن أن تكون حاضرة في أفريقيا الى جانب الافارقة.

وعقد اجتماعين جماعين في يوم الثلاثاء ٨ نوفمبر ، ثم أقيمت لقاءات جانبية وأنتهى المؤتمر يوم الأربعاء في منتصف النهار ، بمؤتمر صحفي برئاسة الرئيس **بليز كومباوريه** رئيس بوركينا فاسو ورئيس المؤتمر القادم الذى سيعقد في بلاده.

ولعل أهم ما كانت ترد ان تخرج به فرنسا من هذا المؤتمر هو إنشاء القوة الافريقية لحفظ السلام في القارة ، وقد اتفق في هذا الأمر بشبه إجماع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، إضافة الى وزارتي الخارجية والدفاع، ويبدو ان فرنسا قد رتبت تزويد هذه القوة بالعتاد والسلاح بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، وقد دعا الى هذا الامر رئيس الوزراء ادوار بلادير اثناء دورته الأفريقية حيث أعلن في ٢٨ يوليه الماضي في الجمعية الوطنية السنغالية عن نية انشاء بناء افريقي خالص قادر على التدخل السريع في أفريقيا في عمليات حفظ السلام. إلا أن القارة الأفريقية قد قابلت الاقتراح بحرارة أقل من الدعوة إليه. فالقارة تعاني مشاكل لا حد لها ، وليس من الواضح حتى الآن أن تحل هذه المشاكل بمبادرات وقرارات من داخل القارة، فمنذ العقدين الأخيرين فكل التحولات التي تتم في القارة قد فرضت-حتى الآن -من الخارج الديون ، والانفتار ، والديمقراطية ، وتخفيض قيمة الفرنك الافريقي المعمول به في ١٤ دولة افريقية.. الخ

هل ستكسر القارة السوداء القاعدة المعمول بها منذ عقدين ؟ وهل ستخسر فرنسا علمها الافريقي ودورها كشرطي في القارة؟؟

اسئلة ستقتصر الإجابة عليها على الارادة السياسية في القارة الأفريقية ، وفي فرنسا التي ستستقبل رئيسا جديداً بداية من مايو القادم.

دول العالم الثالث في مدريد: صحوة أو صرخة الموت؟



رسالة مدريد

مثل كل عام انعقدت في الفترة الأخيرة بالعاصمة الأسبانية مدريد، الجمعية العامة لصندوق النقد والبنك الدولي ، وقد أقترن إجتماع هذه المرة بإحتفال المؤسسين بالذكرى الخمسين لميلادهما الذي تم بمدينة Bretton Woods الأمريكية إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث التقى في شهر يوليو ١٩٤٤ ممثلو أهم البلدان الرأسمالية لتحديد نظام ومؤسسات جديدة لتنظيم الاقتصاد العالمي وقد كرس هذا الإجتماع هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي فجعل من الدولار العملة الرئيسية للنظام العالمي الذي أخذ يتشكل بعد الحرب. وتعتبر أهم سمات هذا النظام المالي العالمي:

١- ربط الدولار بالذهب وحرية تحويله لذهب.

٢- حرية تحويل كل العملات إلى الدولار.

٣- تثبيت أسعار الصرف.

وللمحافظة على هذه المبادئ خلقت الدول المجتمعة جملة من المؤسسات ، منها على وجه

الخصوص صندوق النقد الدولى الذى سيهتم اساسا بمتابعة توازن موازين المدفوعات للدول الاعضاء لحماية أسعار الصرف، كما وقع فى نفس الوقت انشاء بنك الانشاء والتعمير والذى تغير اسمه فيما بعد الى البنك الدولى، والتى تحولت اهتماماته من إعادة بناء أوروبا الى المساهمة في تنمية البلدان المتخلفة.

الا ان هذا النظام لم يصمد طويلا، فإعادة بناء الاقتصاديات الاوربية ، والاقتصاد اليابانى خلق ديناميكية تنافسية على مستوى الاقتصاد العالمى مما لم يتمكن معه الاقتصاد الامريكى من الصمود طويلا ، فكان أن أعلن الرئيس نيكسون فى ١٩٧١ نهاية تحويل الدولار إلى ذهب، وترتب على هذا القرار ترك نظام اسعار الصرف الثابتة والمرور الى نظام المرونة، ولم يبق بالتالى من هذا النظام العالمى الا مؤسستا صندوق النقد والبنك الدولى حيث صارتا فى الثمانينات مسئولتين عن ادارة أزمة المديونية فى بلدان العالم الثالث.

من هنا كان لإجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد أهمية خاصة باعتبارهما المؤسستان الوحيدتان اللتان تمكنتا من تجاوز صعوبات وتناقضات الاقتصاد العالمى بسلام. فى هذا العام أقام عديد من المسئولين بتهيئة الأجواء لهذا الاحتفال والتأكيد على أهمية هاتين المؤسستين فى حماية الاقتصاد العالمى من الانهيار كما حدث ذلك فى أزمة ١٩٢٩ . كما أكد البيان النهائى للسبع الكبار فى نابولى (إيطاليا) فى يوليو الماضى على ضرورة حماية ودعم هاتين المؤسستين.

كان الجو العام إذن لا تشوبه أية شائبة والجميع ينتظر ، احتفالا رسميا لا مثيل له. بالطبع كان المشرفون على إعداد هذا الاجتماع ينتظرون تنظيم بعض الإجتماعات الموازية والتى تنظمها عادة بعض النقابات والأحزاب الديمقراطية واليسارية وذلك لإيصال أصوات شعوب وجماهير العالم الثالث التى ترزح تحت عبء سياسات التكيف الهيكلى ، إلا أن خبراء صندوق النقد والبنك الدولى قد قرروا منذ فترة طويلة أن العملية الاقتصادية وخيارات التنمية هى مسائل تقنية معقدة لامجال فيها للشعوب للتعبير عن آرائها وآمالها.

من هنا، وما عدا هذه الأصوات النشاز التى أعتاد هؤلاء الخبراء على سماعها والتى لا يمكن منعها فى البلدان الرأسمالية لإعتبارات ديمقراطية ، فإن الجميع كان ينتظر إجماعا رسميا على أهمية دور المؤسستين وضرورة دعمهما.

إلا أن هذه الآراء سرعان ما تركت المجال الى شئ من الدهشة وكثير من التعجب نتيجة رفض بلدان الجنوب التصويت على مقترحات البلدان الرأسمالية المتقدمة، ويعتبر هذا الرفض وعلى الأخص حدته هو الأول من نوعه فى تاريخ المؤسستين إذ أن بلدان الجنوب لم تتجرأ حتى فى أحلك فترات أزمة المديونية التى اندلعت فى ١٩٨٢ على الوقوف بهذه الحدة وذلك التصميم لمواجهة بلدان الشمال.

وترجع أسباب الخلاف فى هذا الاجتماع الى مقترح تقدمت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا يرمى إلى تحديد الزيادة فى حقوق السحب الخاصة إلى ١٦ مليار، وحقوق السحب الخاصة هى عبارة عن عملة يقع خلقها باتفاق الدول الاعضاء، وأهميتها تكمن فى إمكانية تحويلها بالنسبة لكل دولة إلى عملة صعبة مثل الدولار الأمريكى أو الين اليابانى، وتمكن هذه المبالغ الدول من مواجهة عجز ميزان المدفوعات ، ومواجهة النقص فى عملاتها الصعبة. وقد أعتبر ممثلو بلدان الجنوب فى هذا الاجتماع هذا المبلغ غير كاف مقارنة مع حاجياتهم المتزايدة ، فجابهوا مقترح الشمال هذا بمقترح آخر يرمى الى زيادة هذا المبلغ الى ٣٦ مليار من حقوق السحب لمواجهة حاجياتهم للسنوات الخمس القادمة، إلا أن بلدان الشمال رفضت التمشى مع هذا الإقتراح معتبرة أن الزيادة الباهظة فى السيولة النقدية العالمية من شأنه أن يغذى التضخم وبالتالى يحد من بداية الإنفراج الذى بدأ يشهده الاقتصاد العالمى . كما دعا ممثلو بلدان الشمال الى توزيع هذا المبلغ لصالح بلدان شرق أوروبا على حساب بلدان الجنوب، وقامت بلدان الجنوب برفض هذه المقترحات معتبرة أنها قامت بالتضحيات اللازمة التى ادت بها فى كثير من الأحيان إلى مواجهة شعوبها، ولكنها الآن غير قادرة على مواصلة هذه السياسات وهكذا انتهى الإجتماع وسط تكتم إعلامى دولى محكم دون أية قرارات، وأصبح أول الاجتماعات الفاشلة لهاتين المؤسستين، هذا وقد عبر الفرنسى ميشيل كمدوسو Michel Com-dessus عن أمله فى الوصول الى إتفاق فى الأيام القادمة، لكنه لم ينف تخوفه ، نظرا لحدة الخلاف هذه المرة بين الشمال والجنوب.

ويرى المراقبون أن جوهر الخلاف يتجاوز الاسباب المباشرة والتى أندلع من أجلها فى الاجتماع الأخير، بل أنه يمس سياسات التكيف الهيكلى التى فرضها صندوق النقد والبنك الدولى، اذ أن هذه السياسات لم تمكن بلدان العالم الثالث من خلق ديناميكية تنموية جديدة، إذ أن التحديد الإقتصادى والتقليص من دور الدولة فى غياب بورجوازية قادرة على تحمل عبء التنمية خلق عالما من المهمشين نسف بمشروعيته الدولة الحديثة فى العالم الثالث، وجعلها عرضه لكل الهزات أما من ناحية المديونية ، فإنه بالرغم من أهمية ما دفعته بلدان العالم الثالث والتى فاقت فى عديد من البلدان قيمة أصل الدين بمرات عديدة، فإن بلدان العالم الثالث بدأت تبدى شيئا من عدم الرضا، وتنادى فى عديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية بضرورة اعادة النظر فى هذه البرامج. وفى هذا الإطار يمكننا التساؤل عما اذا كان فشل إجتماع مدريد هو بمثابة إنطلاقه للحرب المعلنة بين الشمال والجنوب.

ومثل كل بلدان العالم الثالث فإن أغلب الاقطار العربية ترزح تحت عبء المديونية الخارجية، إذ بلغ حجم الدين الخارجى للإقتصاديات العربية عام ١٩٩٢ حوالى ١٩٠ مليار دولار أى قرابة ٤٠٪ من الناتج العربى الخام، بينما بلغ ما تدفعه الدول العربية لدائنيها لخدمة الدين ٢٤ مليار دولار فى نفس السنة أى ما يمثل ربع صادرات كل الاقطار العربية، وبالرغم من تطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى أغلب الاقطار العربية فإن الأوضاع الاقتصادية لم تتغير ، بل زادت تعقيدا وتأزما. من هنا تجد البلدان العربية نفسها مع بلدان العالم الثالث فى نفس الخندق لمحاولة الضغط على البلدان المتقدمة ووضع حد لمسألة المديونية(وسنخصص مقالة أخرى عن الإقتصاديات العربية فى الأعداد القادمة من اليسار).

يبقى السؤال المطروح فى البداية فى حاجة لإجابة شافية. هل هذا الرفض من قبل دول العالم الثالث صحوة أو مقدمة لصحوة، أو أنها صرخة العجز والموت لهذه الدول فى مقابل سياسات العالم الصناعى التى تعصف بمصالح الشعوب النامية؟ المستقبل القريب وحده هو الكفيل بالاجابة على مثل هذا التساؤل الذى يقلقه التفاؤل.

* الدكتور حكيم بن حمودة تونسى ويعمل أستاذاً للإقتصاد بجامعة جرينوبل بفرنسا

دراسة

الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية أوروبا الغربية

★ اليسار يعود الى قوته بعد جذر الثمانينات والسبعينات

★ ★

★ انحسار موجه اليمين-الليبرالى

ماذا حدث لليسار فى أوربا الغربية بعد سقوط الشيوعية فى أوروبا الشرقية؟

ونحن نتحدث هنا عن اليسار غير الشيوعى؟ فاليسار الشيوعى الآن له حديث طويل. فقد أخذ اليسار (غير الشيوعى) يكسب من إحباط الناخبين الأوروبيين من اليمين . لقد تنازل عن عدد من أفكاره حول الضرائب المرتفعة على الأغنياء والرأسماليين، والملكية العامة. ومازالت أحزابه تقوم بعمليات تجديد وإعادة صياغة، ولتحديد ماتمثله. ومازال معظمها يمر بهذه المرحلة.



قاد جيمس **كالاهان** رئيس الوزراء البريطانى العمالى السابق حزب العمال فى المعركة الانتخابية عام ١٩٧٩، وقال قبل المعركة: «أحس بتغيير عميق فى السياسات البريطانية، تغيير من النوعية التى تحدث ربما مرة كل ثلاثين سنة، وأعتقد أن حزب العمال لايمكنه أن يفعل شيئا إزاء هذا ». وبالفعل هزم حزب العمال على يد المحافظين الذين كانوا بقيادة السيدة/ **مرجريت تاتشر** . ليس هذا فحسب،ولكن أثبت الزمن مقولة **جيمس كالاهان**، وإذ ان حزب العمال هزم فى ثلاث معارك انتخابية متتالية، وذهب معها ثلاثة من القادة الجدد للحزب الذى ظل فى المعارضة حتى هذه اللحظة. وقد انتخب الحزب زعيما جديدا هو **جونى بلير** بعد وفاة زعيمه السابق **جون سميث** يوم ١٢ مايو ١٩٩٤.

على أن التغيير ذهب أبعد من الجزر البريطانية، إذ بدأ **نجم الاحزاب الاشتراكية- الديمقراطية وأحزاب اليسار غير الشيوعى الأخرى**، يأفل، عبر **شمال أوروبا**. كانت هزيمة حزب العمال البريطانى عام ١٩٧٩، هى جزء من عملية تراجع بدأت **بهزيمة الاشتراكيين الديمقراطيين** فى السويد عام ١٩٧٦، فخرجوا من السلطة لأول مرة منذ عام ١٩٧٦، وسرعان ماخرج **الاشتراكيون- الديمقراطيون** من الحكم فى **المانيا** عام ١٩٨٢، وكانوا بزعامة **هيلموت شميث**.

كانت أحزاب اليسار عام ١٩٧٤، تحكم **النمسا وبلجيكا والدنمارك والمانيا وفنلندا وبريطانيا وهولندا والنرويج والسويد**. وبحلول عام ١٩٨٢، كانت قد فقدت السلطة فى كل هذه البلدان باستثناء النمسا.

كانت السبعينات، هى علامة على نهاية مد **أحزاب اليسار الاشتراكية- الديمقراطية**، الذى يعود تاريخه إلى أواخر القرن التاسع عشر. وكانت تلك هى نفس الفترة التى انتشر فيها التصنيع وازدادت قوة النقابات العمالية، وتم فيها الانتقال الى

الحضر، وحصل الذكور على حقوقهم السياسية والانتخابية عبر شمال أوربا، وأدى هذا كله إلى إفراز مجموعات سمت نفسها عمالية أو اشتراكية، أعلنت أنها «تحمى» مصالح الطبقة العاملة وتشجع خلق مجتمع تسوده العدالة والمساواة بإقامة درجة ما من الملكية العامة المشتركة للاقتصاد. وشددت هذه الأحزاب على أن الانسان يمكنه- بل يجب عليه- أن يكون كائنا تعاونيا مثل ماهو كائن تنافسي، يتمتع بنكران الذات بقدر مايراعي مصالحه الذاتية. وتحدثت برامج هذه الأحزاب عن حقوق الانسان وضرورة مساعدة من لايملكون ولايتمتعون بميزات.

اقترضت هذه الأحزاب ماشاءت من أدبيات الماركسية وتحليلاتها، وكانت أوربا تموج بالمجموعات الماركسية واستطاع الحزب **الروسي البلشفي** أن يحقق الثورة عام ١٩١٧، فانقلبت موازين القوى في العالم القديم. لكن هذه الأحزاب لم تكن «ثورية» رغم أخذها الكثير من الأدبيات الماركسية. لم تكن تؤمن لا بالثورة التي تتم من خلال تنظيم حديدي، ولا بدكتاتورية البروليتاريا، رغم انها تقف مدافعة عن الطبقة العاملة. لقد حاولت تحديد مشروع اشتراكي قادر على جذب أغلبية الناخبين. وفي احيان كثيرة وفي بلدان عديدة، **كان هؤلاء الاشتراكيون يحاربون الشيوعيين بنفس القدر من الشراسة الذي يحاربون به المحافظين والمسيحيين الديمقراطيين.**

كانت هذه الأحزاب هي صاحبة فكرة **«دولة الرفاهية»**، واستطاعت أن تصل الى السلطة، بعد الحرب العالمية الثانية في دول شمال أوروبا الاسكندينافية، فكانوا **أبطال التعليم الشامل، والرعاية الصحية، وتقديم الدعم لذوي الدخول المحدودة.**

عصر جديد

ودخل العالم عصراً جديداً* حدثت فيه تغييرات هامة أساسا في الاقتصاد، وانعكس هذا كله على الناخبين. فقد نمت صناعات الخدمات، وتوسع إدخال الأوتومية في الصناعات الإنتاجية التقليدية، وانتعشت صناعات تقدمية جديدة لاتحتاج لأيدي عاملة كثيرة. كانت النتيجة تغير في بنية **الطبقة العاملة التي أصبح فيها هي** نفسها فئات يختلف وصفها حسب الدخول. الحاصل كان انكماش دائرة المؤيدين التاريخيين للاشتراكيين بين الطبقة العاملة والنقابات العمالية التي آخذت تفقد هي نفسها الكثير من أعضائها. وفي نفس الوقت كان أداء معظم الاقتصاديات **الغربية بائسا، فكان هذا حكما** بالأدانة على سياسات تدخل الدولة والدعم، والتي كانت قد أمست أرثوذوكسية في السياسات الأوربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الحكومات الاشتراكية الديمقراطية قد أسست في شمال أوربا **«دولة الرفاهية»**، لكنها في نفس الوقت فرضت أثقل أعباء ضريبية.

بحلول أواخر السبعينات كان الناخبون قد قرروا بالفعل أن **«دولة «الرفاهية الاجتماعية»** توسعت بأكثر من الكفاية، وأن الضرائب أعلى من اللازم، وأن النقابات العمالية أقوى مما يجب. كان الناخبون في لحظة التغيير العميق هذه التي أدركها **جيمس كالاهان** بحسه السياسي، قد **قرروا أن يحولوا تأييدهم ناحيه الأحزاب التي تعد بتدخل أقل من الدولة، والتي تطلق قوى السوق أكثر ، والتي تحاول كسر قوة ونضالية النقابات العمالية.** وفشل الاشتراكيون الفرنسيون بزعامة الرئيس **فرانسوا ميتران** فيما بين عامي ٨١-١٩٨٣ في تنفيذ سياسة اقتصادية وطنية. كانت هذه اللحظة المصيرية للفشل الذريع، بمثابة إثبات لما كان اليمين الليبرالي يقوله من أن «الاسواق الدولية» قد أصبحت أقوى من أن تستطيع اية حكومة أن تجابهه». وكان هذا- أيضا- إحدى سمات العصر الجديد الذي لم يستوعبه اليسار بشكل عام، بكل مدارسه وأجنحته، فلم يحاول أن يوائم نفسه معها.

وتبعت ذلك سنوات تيه في البرية خفف الاشتراكيون- الديمقراطيون في شمال أوروبا من حماسهم للضرائب المرتفعة، وعدائهم للخصخصة، لأنهم أدركوا أن شرائح عريضة من الرأى العام، شرائح كانت تؤيدهم، فقدوا اتصالهم بها. **ولم يستطع اليمين الليبرالي، حل مشكلة البطالة، بل استمرت تتصاعد، وعاد الكساد الاقتصادي عند بداية التسعينات.**
وبدأ القلق يسود شرائح عريضة من الناخبين لنتائج الاصلاحات التي أدخلت على نظم الرعاية الاجتماعية، **والجريمة المنتشرة، والتلوث العام، والخصخصة التي اتسع مداها لتشمل في بريطانيا على سبيل المثال مرفق المياه.** باختصار أصاب الناخبين القلق على بعض النتائج الاجتماعية والبيئية للسياسات الليبرالية الجديدة.

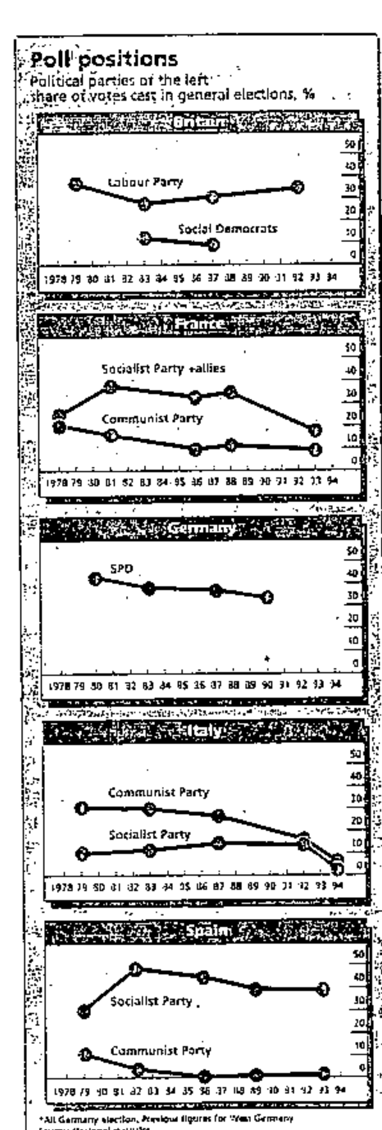
ففي بريطانيا عني حزب المحافظين الحاكم بزعامة السيدة / **مرجريت تاتشر** ومن بعدها جون ماجو بتخفيض ضريبة الدخل على اصحاب المرتبات الكبيرة وذوي الانتاجية العالية في الصناعة، ولكن كان هناك عدم مساواة في الدخول لم يحدث مثلها في نصف قرن.

بدأ الناخبون يتحررون من إيمانهم بكفاءة حكومات اليمين الليبرالية الجديدة، وبدأت **كفاءة اليسار تظهر عندما عاد الاشتراكيون- الديمقراطيون الى السلطة في الدنمارك في يناير ١٩٩٣ ، وفاز حزب العمال في النرويج بعد ذلك بتسعة أشهر، وأكمل الاشتراكيون- الديمقراطيون في السويد هذه السلسلة من الانتصارات عندما فازوا بالأغلبية في الانتخابات التي جرت في ١٤سبتمبر ١٩٩٤ الماضي.** فقد حصل الحزب الاشتراكي- الديمقراطي بزعامة **إنجفار كارلسون** على نسبة ٤٦٫٦٪ من أصوات الناخبين ، بينما حصلت أحزاب التآلف الحاكم اليميني- الأربعة كلها على نسبة ٤١٪ من أصوات الناخبين. ومن المنتظر أن يفوز **الاشتراكيون- الديمقراطيون في** فنلندا بنفس الطريقة عندما تجرى الانتخابات العامة القادمة في شهر مارس ١٩٩٥. **كذلك فاز اليسار بمعظم الأصوات في هولندا في الانتخابات العامة التي جرت شهر مايو ١٩٩٤.** كذلك حققت أحزاب اليسار انتصارات هامة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية التي تمت بين يومي ٩ و١٢ يونية ١٩٩٤**.

أما في جنوب أوربا. فقد كانت الصورة مختلفة، إذ اقتربت الأحزاب الاشتراكية في أوائل الثمانينات فقط من الذروة التي وصلتها أحزاب شمال أوربا قبلها بعقد من الزمن. **فكانت الأحزاب الاشتراكية واليسارية عموما مكبوته في اليونان والبرتغال وأسبانيا على يد دكتاتوريات يمينية.** وكانت أحزاب اليسار توطد نفسها كبديل طبيعي للحكم

نسبة الأصوات التي حصلت عليها أحزاب اليسار في الدول الأوربية.

بريطانيا
العمال
الاشتراكي
الديمقراطي
فرنسا
الاشتراكي
الشيوعي
المانيا
الاشتراكي
الديمقراطي
ايطاليا
الشيوعي
الاشتراكي
أسبانيا
الاشتراكي
الشيوعي



الاحصاءات الوطنية من كل بلد

(الرسم البياني نقلا عن مجلة الايكونوميست البريطانية الاسبوعية)

الدكتاتوري في الوقت الذي كانت الاحزاب الاشتراكية- الديمقراطية في الشمال، تدخل مرحلة المحاق. ففي أسبانيا فاز الحزب الاشتراكي في الانتخابات العامة في أكتوبر ١٩٨٢، وأصبح فيليب جونزاليز أول رئيس وزراء اشتراكي، بعد ثلاثة أسابيع فقط من فقدان المستشار هيلموت شميث للسلطة في المانيا (الغربية). وتحركت فرنسا مع الجنوب، ليصبح فرانسوا ميتران أول رئيس جمهورية اشتراكي لفرنسا عام ١٩٨١.

اختلفت أحزاب الجنوب الاشتراكية عن أحزاب الشمال، فقد واجهت أحزابا شيوعية متخندقة بين الطبقة العاملة الصناعية وتقود نقابات عمالية كبيرة، فتطورت فيها أجهزة أوتوقراطية لزعيم يمتلك الجاذبية والكاريزما، ولم يتغير هؤلاء الزعماء لفترة طويلة كما يحدث في أحزاب أوروبا الغربية والشمالية عادة، فكان هناك فرانسوا ميتران في فرنسا، وكراكسي في ايطاليا، وجونزاليز في أسبانيا، وسواريز في البرتغال، وباباندريو في اليونان. وتعرضت أحزاب الجنوب الاشتراكية لنفس ماتعرضت له أحزاب شمال أوربا وغربها، لنفس الأحوال الاقتصادية البائسة، عن البطالة المتصاعدة، الى نمو غير ثابت الوتيرة. لكن الأحزاب الاشتراكية لاسباب تاريخية- فيما عدا الحزب الاشتراكي الايطالي لأسباب ناقشناها من قبل- نفذت برامج ضخمة للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاداري والقانوني والدستوري، كانت بلادهم في حاجة إليها، وحافظ هذا على شعبية الأحزاب التي كانت في الحكم. ففي أسبانيا أسس جونزاليز «المجالس المحلية» ونظاما للرعاية الصحية، وفي فرنسا سن ميتران قوانين عمالية جديدة، وانهى عقوبة الإعدام ونقل السلطات الى المجالس المحلية والإقليمية. لقد حول الاصلاح الاحزاب الاشتراكية في الجنوب إلى أحزاب علمانية- ليبرالية- تتبنى الحداثة تجذبت الشباب وسكان الحضر والناخبين من الطبقة الوسطى، رغم أنها متعبة وكسول وترهلت في السلطة، أصابها مايصيب الأحزاب التي تستمر طويلا في السلطة من أمراض على رأسها الفساد، وقد أصاب هذا الحزب الاشتراكي الأسباني والحزب الاشتراكي الفرنسي، أما الفساد الذي نخرسوسه في الحزب الاشتراكي الايطالي فله قصة طويلة، إذ تهاوت قيادته مع المانيا. وهكذا هزم الاشتراكيون في البرتغال وفي فرنسا وفي ايطاليا. ويتحرك في هامش ضيق من السلطة في أسبانيا.

ويواجه الاشتراكيون- الديمقراطيون الآن، سواء كانوا في دول الشمال أم في دول الجنوب، مشكلة واحدة مشتركة فيما بينها. فلم يعد اليسار مجددا كما كان في البداية. فسياساته الآن ليست أكثر من رد فعل لسياسات اليمين حتى في حالة نجاحه مثلمايحدث في الشمال الاوربي.

لقد اعادوا النظر في الضرائب المرتفعة، ودولة «الرفاهية الاجتماعية»، والقطاع

الحكومى المريض، بعد أن لم تعد شعارات مثل هذه تجذب الناخبين، ووصلوا الى نوع من «التعايش» مع «اقتصاد السوق»، ورغم أنهم ينظرون نظرة فيها نوع من إعادة التقييم لكل هذا إلا أنهم لم يقدموا بعد ما يدفع بهم الى الأمام، بعد أن لم يعد الإطار القديم موجودا. أن اليسار فى حاجه بعد سقوط البلشفية فى الاتحاد السوفيتى والشيوعية فى أوروبا الشرقية إلى إعادة بلورة لأفكاره الجديدة، بعد أن ظل مخلصا ثابتا على تبعه لأكثر من مائة عام.

الفروق بين اليمين واليسار

فى النمسا على سبيل المثال ليس هناك اختلافات ملحوظة فى السياسة بين الاشتراكيين الديمقراطيين وبين أحزاب يمين- الوسط- شركائهم فى الائتلاف الحاكم. وفى المانيا يتناقض ائتلاف اليمين- الوسط المكون من الحزب المسيحى الديمقراطى وشقيقه فى بفاريا الحزب المسيحى- الاجتماعى، بزعامة المستشار هيلمرت كول، مع الحزب الاشتراكى- الديمقراطى المعارض حول الضرائب التى ستفرض بعد الانتخابات لتمويل إعادة إعمار الشرق. وفى فرنسا تستمر الحكومة اليمينية برئاسة بالادور فى تنفيذ معظم السياسات التى ورثتها عن الحكومة الاشتراكية السابقة، بينما تجادل المنشقين منها الذين يريدون تخفيض الفرنك.

أما حزب العمال البريطانى فكان يواجه حزبا يمينيا له وجهات نظر ليبرالية جديدة حقيقية بزعامة السيدة مرجريت تاتشر ، ورغم أنه لم يذكر شيئا حول سياساته الاقتصادية الكلية، خوفا من أن يفقده ذلك أصواتا انتخابية، الا أنه كان قادرا على توضيح خلافاته ، فنادى بين أشياء أخرى بعمل استثمارات اكبر في التدريب، وإنفاق اكثر على البنية الأساسية وفرض قيود على استيلاء، أو بالأحرى ابتلاع شركات لشركات أخرى، لاحتكار السوق المعنى. وقد يجد **«الحزب الديمقراطى لليسار» PDS** فى ايطاليا- الذى خرج من عباءة ماكان الحزب الشيوعى الايطالى عام ١٩٩١ والذى ينمذج نفسه على غرار الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى المانيا- قد يجد فرصا سانحة لتوضيح اختلافاته عن حكومة بارون الإعلام الايطالى بيرلوسكونى الليبرالية- الجديدة، فالحزب يؤيد الخصخصة لكنه يعارض خططا لتخفيض الضرائب، ويدافع عن دولة الرفاهية.

وبعيدا عن السياسة الاقتصادية للتيار الرئيسى، فقد تبنت معظم الأحزاب اليسارية الأوروبية الآن قضايا محددة. فلأن الذين يصوتون لأحزاب اليمين يريدون عادة وعودا بتشكيل حكومة قوية متشددة ترعى القانون والنظام بسبب تفشى الجريمة والمخدرات، تبنت **أحزاب اليسار اللامركزية والحريات المدنية**. وعندما كان الاشتراكيون الفرنسيون فى السلطة عززوا سلطات الأقاليم، وعندما أصبحوا فى المعارضة **فهم يقفون ضد منح سلطات** اكبر للبوليس ضد المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطريقة غير قانونية. ويحاول حزب العمال البريطانى مراجعة الدستور البريطانى الذى يعتبر بالمقاييس الأوروبية عتيقا مركزيا. ويتحدث **الحزب عن إصلاح «مجلس اللوردات»، وتأسيس «مجالس إقليمية»، وإدخال نظام «التمثيل النسبى» فى الانتخابات البرلمانية العامة،** لأنه نظام أكثر تمثيلا للناخبين، مما يعنى أنه اكثر ديمقراطية، وتأخذ به معظم الدول اعضاء «الجماعة الأوروبية». والأساس العام لكل هذا هو **المزيد من الديمقراطية للشعب، يمارسها فى حياته اليومية.**

وتميل احزاب اليسار، اكثر من أحزاب اليمين، **إلى تشجيع التمييز الايجابى للمرأة، على أساس أن العصر القديم كان عصر «الذكور»**. فالحزب الديمقراطى لليسار فى ايطاليا يخصص ٤٠٪ من مناصبه العليا للنساء. وقرر حزب العمال البريطانى تحديد نسبة معينة لعدد مرشحات الحزب فى الانتخابات البرلمانية. وتدافع احزاب اليسار عن اوسع شكل للديمقراطية تتيح الفرصة أمام المعوقين للحركة فى المجتمع وممارسة العمل السياسى. فوزير صحة الظل فى حزب العمل البريطانى، ضرير، وتقدم له كل التسهيلات لإلقاء خطاباته فى «مجلس العموم» وللرد على الحكومة.

وتنحو **أحزاب اليسار الآن لأن تقدم نفسها على أنها حامية البيئة وحقوق المستهلكين**. فنكك الاشتراكيون الديمقراطيون فى السويد دعم الزراعة حين كانوا فى الحكم، وفى استراليا حيث تضاهى التقاليد السياسية التقاليد الأوروبية وتعكسها، يدافع حزب العمال عن غابات المطر، ويعارض التعدين فى القطب الجنوبى.

دع مائة زهرة تتفتح

وتنقسم احزاب اليسار واليمين على السواء حول قضية **«التكامل الأوربى»،** لكن اليسار أكثر تأييدا لها من اليمين. وترى أحزاب اليسار فى «الاتحاد الاوربى» وحدة كبيرة بمافيه الكفاية لاعاشة سياساتها الاقتصادية والعمالية والتجارية ، بطريقة لاتستطيعها أمة بمفردها. وتعتبر «الوحدة الأوروبية» من هذه الناحية وسيلة فعالة لتطبيق سياسات مؤثرة فى محاولات مثل السيطرة على التلوث البيئى ومكافحته، وتنسيق وتنظيم أسواق العمالة وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية. أما أحزاب اليمين، مثل المحافظين فى بريطانيا، والديجوليين فى فرنسا، فهم ينحون لأن تكون أحزابهم هى الموطن الطبيعى لكل أولئك الذين يريدون تقوية النزعة الوطنية والقومية والسيادية فى بلادهم. وبالنسبة للاشتراكيين- الديمقراطيين فى الجنوب، «فالاتحاد الاوربى» حليف فى التحديث السياسى والاقتصادي لبلادهم. والجمع بين هذه العوامل كاف لأن يجعل من الاشتراكية- الديمقراطية حركة مناصرة لأوربا وللوحدة الأوربية، وإن كان ذلك يسبب الضيق لبعض أنصار اليسار التقليديين.. ففى الماضى كان الشيوعيون ومعظم الاشتراكيين ضد السوق الأوربية المشتركة على أنه يمثل مصالح الاحتكارات الأوربية التى تريد الهيمنة واستغلال الطبقة العاملة بتوحيد القوانين العمالية. وحزب المحافظين فى بريطانيا هو الذى لايريد الآن تنفيذ الميثاق الاجتماعى» الذى يقر حقوق الطبقات العاملة والفقيرة فى بلدان «الجماعة الأوروبية». وفى السويد والنرويج وفلندا والدنمارك يؤيد قادة الاحزاب الاشتراكية- الديمقراطية، بشدة «الاتحاد الاوربى» ، بينما ينقسم اعضاء الاحزاب انقساما حادا حول هذه القضية.

وقد زاد تبنى الأحزاب الاشتراكية- الديمقراطية لهذه القضايا ، من جاذبيتها بالنسبة لناخبى الطبقة الوسطى، وإن كان قد اغضب بعض مؤيدى هذه الأحزاب التقليديين من شرائح من الطبقة العاملة مازالت تفكر بالطريقة التقليدية وكان هذا سببا فى فتح المجال للأحزاب اليمينية- المتطرفة و«الشعبوية»- POPULIST- لأن تقدم سياسات تبسيطية مطعمه بشدة بالتعصب ضد المهاجرين الأجانب، والعنصرية، والنزعة

الترمية. نحزب «الحرية» في النمسا، «وحزب التقدم» في الدنمارك، والفاشيون الجدد في ايطاليا (وهؤلاء يشاركون الآن في السلطة برئاسة المليادير بيرلوسكوني) **والجمهوريون** في المانيا، كسبوا جميعا من جذب الأحزاب الاشتراكية- الديمقراطية في بلادهم لعناصر من الطبقة الوسطى. وان كان أساس نموها، البطالة المتزايدة وبين الشباب على وجه الخصوص، والمشاكل المتفاقمة في هذه الدول مثل زيادة الجريمة والإدمان والمخدرات. هذا الى جانب الشعارات الشعبوية- الديماجوجية لهذه الأحزاب.

وينشغل الاشتراكيون- الديمقراطيون عبر أوروبا، بالبحث عن «توليفة» جديدة مقنعة للسياسات. وهم ينشغلون لتحقيق ذلك في دورة لاتنتهي من المؤتمرات والندوات وكتابة الكتيبات والدراسات. ويصل أحد هذه المعسكرات -الجبهات وهو يطلق على نفسه اسم **«أشتراكيو السوق»**، يقبل السوق الحر على أنه شئ مرغوب فيه، وان كان يجادل بأن الشركات التي تتنافس في تلك السوق ينبغي أن تنظم طبقا لخط اشتراكي.

ويميل «اشتراكيو السوق» نحو التعاونيات، وخطط ملكية العاملين لنصيب في شركاتهم العاملين فيها، واستشارات الادارة مع العاملين: ويعتقدون أن هذه كلها أساليب لإعادة توزيع السلطة والثروة داخل الشركات. وهم يشيرون الى المانيا مجادلين بأن الشركات يكون أداؤها أفضل عندما تطور علاقات طويلة المدى بين أصحاب المصلحة:

(الموظفون، الموردون، الزبائن، ورجال البنوك).

فهذا يجعل كل طرف يهتم بمصالح الطرف الآخر.

وهناك اشتراكيون يحاولون إفراز سياسات اقتصادية تطالب بتدخل الدولة بشدة. ومن بين هؤلاء الزعيم الاشتراكي الفرنسي **ميشيل روكار**، إذ اقترح ثلاثة حلول «لمشكلة» البطالة في أوروبا:

الأول: كجزء من «نيوديل» كينزي جديد، يقترض «الاتحاد الأوروبي» ٥٠ بليون إيكو (العملة الأوروبية الموحدة، وتساوي ٥٨ بليون دولار) كل عام على مدى خمسة أعوام، لإنفاقها على الأشغال العامة)

والثاني: تدعم الدولة توفير الخدمات لمساعدة المسنين والمعاقين والأطفال، وتخلق وظائف في تلك المجالات، وبذلك تخفض من إعانة البطالة.

والثالث: تعمل الصناعات والخدمات العامة بنظام الاسبوع القصير أي ٣٥ ساعة ثم أربعة أيام.

ويجادل منظرو كافة الاتجاهات لإجراء إصلاحات أساسية لبنية الدولة وللعملية الديمقراطية، وتقترح دراسة من **«ديموس» DEMOS**، وهو «بنك أفكار» بريطاني مستقل، «تفكيك» الضرائب الى نوعية مستقلة عن بعضها. وبهذه الطريقة قد يسعد الناس أن يدفعوا أكثر لخدمة أفضل***. إذا رفعت هيئات النقل والصحة العامة والتعليم- على سبيل المثال لا الحصر- رسومها. (ويحتاج هذا الرأي الى مناقشة بطبيعة الحال، وأن كنا هنا نكتفي باستعراض الأفكار الجديدة للمشاكل المعقدة التي تواجهها الدول الاوروبية في العصر الحديث).

ويناقش «الاشتراكيون- الديمقراطيون من أجل المجتمع »**** العودة الى جذور أخلاقية،وهم يستمدون افكارهم هذه من أعمال البروفيسور **أميتاي انزيوني**، استاذ علم الاجتماع بجامعة جورج واشنطن. ويعتقد البروفيسور **أميتاي أنزيوني** أن المجتمعات في حاجة الى مفاهيم مشتركة الصواب والخطأ إذا أرادت أن تتماسك. وهو يعتقد أن المجتمعات العصرية قد أكدت على **الحقوق** أكثر من اللازم، وقللت من مغزى **الواجبات**، فتربت بذلك، عند المواطنين، الانانية وحب الذات، بدلا من تربية الوعي باحتياجات الاخرين.

ويوصي البروفيسور أميتاي أنزيوني، الأمهات بأن ينفقوا وقتا أكثر مع أطفالهم، حتى ولو كان ذلك على حساب عملهن وحياتهن المهنية. كما يوصي بأن يقضي الشباب سنة في خدمة المجتمع. وهذه أفكار يمكن أن تستهوي الاشتراكيين- الديمقراطيين الكاثوليك، في أوروبا، مثل **جاك ديلور** رئيس «المفوضية الأوروبية» السابق. وقد يضع برنامج «مجتمعي» قيودا مشددة على مراكز التسوق خارج المدن، ومد طرق جديدة، ويشجع المدارس على أن تظل مفتوحة مساء لتتحول الى مراكز تجمع المتقاعدين، كما قد يضع البرامج للأطفال الناضجين والفتيات على مساعدة المسنين.

ومن المصادر المهمة للإلهام بالنسبة للاشتراكيين الديمقراطيين، ان الاقتصاد الذي خذلهم في السبعينيات، يعود بهم دورة كاملة ليمكنهم من الدفاع عن أنفسهم في التسعينات. فعمليات المساحة للقيم الاجتماعية تقترح أن الأوروبيين- الغربيين- على الأقل- قد أصبحوا أقل قلقا في السنوات القليلة الماضية، حول الاستهلاك والتقدم الشخصي. فهم **يقلقون الآن حول المستويات الاخلاقية الأخيرة في التدهور، وهم قلقون الآن حول أمنهم الاقتصادي والبيني والجسماني.** ولقد أدى انتشار الأسواق العالمية، والغاء تنظيم سوق العمالة، وأساليب التقنية والادارة الجديدة، الى أن يخاف بعض الموظفين المدنيين والمديرين من الفئات الوسطى، على وظائفهم، بنفس الطريقة التي كان عمال الصناعة يقلقون على وظائفهم في السابق.

ويخاطب بعض الاشتراكيين الديمقراطيين الآن بعض هذه المخاوف. **فقدموا اقتراحات عملية يمكن تطبيقها للتعامل مع الجريمة، ولمساعدة العاطلين عن العمل، ولتحسين التعليم، ولتحسين نوعية الحياة** بإنشاء مكتبات وطرق نقل عام وحكم محلي مثلا.

ويواصل اليمين هجومه على دولة الرفاهية من زاوية أن كثيرا من المستفيدين لايستحقون. فاذا ظل المزاج العام ضد التوسع في دولة الرفاهية، فعلى الاشتراكيين- الديمقراطيين أن يقدموا مقترحات لتوجيه الفوائد بطريقة مؤثرة أكثر ناحية أولئك الذين يحتاجون احتياجا فعليا.

إن العالم يتغير، والأفكار ينبغي أن تتغير والحزب الذي يملك الأفكار الجديدة، ويستطيع أن يجذب الشباب الى جانب المسنين، هو الحزب الذي سيفوز في الانتخابات. وليس حديثنا هنا عن الايديولوجية وصراع الطبقات.

---

* لمتابعة هذا التغيرات نحيل القارئ الى كتاب «عصر جديد» ترجمة مجدي نصيف

** أنظر مقال اليسار الأوروبي في ستراسبورج- في عدد سبتمبر من مجلة اليسار بقلم مجدي نصيف.

RECONNECTIN, TAX-*** ATION, GEOFF MULGAN& ROBIN MURRAY, DEMOS, LONDON, 1993.

COMMONITARIAN"**** SOCIAL DEMOGRATS

فوز الاشتراكيين- الديموقراطيين فى السويد والدنمارك

فاز الحزب الاشتراكى الديمقراطى SDP فى السويد فى الانتخابات بعد أن ظل ثلاث سنوات فى المعارضة. وهكذا عاد الناخبون السويديون، ومنحوا أصواتهم للحزب الذى أسس **«دولة الرفاهية»** ويخلص للحفاظ عليها. وسقطت حكومة التألف الحاكم بزعامة **كارل بيلدت** رأحزابها اليمينية الأربعة : رغم انهم يطلقون على أنفسهم اسم «المعتدلين».

وقد حصل **«الاشتراكيون- الديموقراطيون»** على ٣ر٤٥٪ من الأصوات، وهذا أكبر فوز لهم على الإطلاق ، وهكذا يستكملون مسيرتهم حيث ظلوافى السلطة طوال ٦٢ عاما، فيما عدا التسع سنوات الماضية، ظلوا فيها فى المعارضة. لكن زعيم الحزب **الجفار كارلسون**، والذى كان رئيسا لوزراء السويد فيما بين عامى ١٩٨٦و ١٩٩١ لايملك الأغلبية المطلقة. وقد ناقش الليبراليين لتشكيل حكومة أغلبية يسار -وسط، لكنه ترقف وبدأ فى تشكيل حكومة من حزبه وحده، يعنى **«حكومة أقلية»** ، **وهذا يحركه تحت رحمة اليسار الشيوعى والماركسي**. واذا ماشكل مثل هذه الحكومة، عليه أن يعتمد على جبهة عريضة من عدة أحزاب على يمينه وعلى

عدد المقاعد التى حصل عليها كل حزب فى البرلمان السويدى الجديد

	اسم الحزب	النسبة المئوية	
		١٩٩٠	١٩٩٤
١-	الاشتراكى- الديمقراطى	٤ر٣٧٪	٣ر٤٥٪
٢-	المعتدلون (المحافظون)	٩ر٢١	٤ر٢٢٪
٣-	الوسط	٥ر٨٪	٧ر٧٪
٤-	الليبراليون	١ر٩٪	٢ر٧٪
٥-	حزب اليسار	٥ر٤٪	٢ر٦٪
٦-	الخضر	٤ر٣٪	٥٪
٧-	المسيحى- الديمقراطى	١ر٧٪	١ر٤٪
٨-	الديمقراطية- الجديدة	٧ر٦٪	٢ر١٪

جدول (١)

يساره وعلى رأسها «حزب اليسار» وهو الحزب الشيوعي السابق، بعد أن اعاد تسمية نفسه، والخضر، وكلا الحزبين حصل على نتائج طيبة (أنظر الرسم).

ويواجه رئيس الوزراء الجديد **إنجفار كارلسون**، مهما كان التحالف الذى يدخل فيه، مهمتين أساسيتين:

الأولى: أنه ينبغى أن يحث السويديين على التصويت لدخول «الجماعة الاوروبية» والحصول على العضوية فى الاستفتاء الذى يجرى يوم ١٣ نوفمبر القادم (١٩٩٤).

والثانية: أن عليه أن يقدم خطة مقبولة لتخفيض العجز الهائل فى الميزانية.

وحقيقة الأمر أن الاقتصاد السويدى يعود مرة أخرى إلى الازدهار، بعد أن مر بأسوأ مرحلة كساد مر بها منذ الثلاثينات، **ومع معدلات نمو سلبية بين عامى ٩١ و١٩٩٣**. ولقد انتفخ العجز فى ميزانية الحكومة المركزية حتى وصل الى ١٣٪ وكذا الاقتراض الى ١٨٪ من الناتج القومى الكلى عام ١٩٩٣. ومن المتوقع أن ينخفض العجز هذا العام ليصل الى ١١٪ من الناتج القومى الكلى».

لكن استمرار المعدلات العالية للفائدة، ستؤدى بطبيعة الحال الى ارتفاع خدمات الديون، والابطاء من سرعة تحسن الاقتصاد. وهذا معناه زيادة ديون السويد.

كانت حكومة التآلف اليمينى السابقة تسير فى اتجاه التركيز على خلق الوظائف فى القطاع الخاص، وتقليل المصروفات الحكومية وعدم رفع الضرائب بل تقليلها، وكان رئيس الوزراء السابق كارل بيلدت قد خفض الضرائب على الثروات الخاصة. أما رئيس الوزراء الجديد، فينوى أن «يعكس» كل قوانين الضرائب السابقة، وفوق كل شئ سيفرض ضريبة أطلق عليها اسم «ضريبة التضامن» ومقدارها ٥٪ تفرض على من يزيد دخله عن الدخل المتوسط. ولما كان «الحزب الاشتراكى الديمقراطى» **قد اكتسح** أيضا فى انتخابات المجالس المحلية والاقليمية فمن المنتظر أن يرفع الضرائب المحلية.

* * *

وفاز الحزب الاشتراكى- الديمقراطى فى الدنمارك وسيعتمد على جبهة عريضة من أحزاب اليسار لمساندة حكومته أيضا. وإن كان موجودا فى السلطة وليس فى المعارضة، وبالتالى سيظل زعيمه **بول نيراب** سموسين رئيسا للوزراء. هذا رغم أن حكومة التآلف المكونة من أربعة أحزاب قد فقدت المقعد القيم الذى كان يجعل أغلبيتها مطلقة. وحصل التآلف كله على **٧٦ مقعدا** بعد أن كان يتمتع بأغلبية ٩١ مقعدا. وهذا العدد الذى حصل عليه أقل فى الحقيقة من التحالف اليمينى المكون من «المحافظين» و«الليبراليين» و«الحزب التقدمى»- القومى. إذ حصل التحالف المعارض اليمينى على **٨٣ مقعدا**. وحكومة التحالف اليسارى الجديد لن يكون فيها «حزب الشعب المسيحى»، لأنه لم يحصل على نسبة الـ ٢٪ التى تؤهله لدخول البرلمان حسب نظام «التمثيل الانتخابى النسبى» الذى تسير عليه الدنمارك. وإذا ما احتاج رئيس الوزراء الدنماركى الجديد الى مساعدة، فقد يلجأ الى «**حزب الشعب الاشتراكى**» الذى حصل على ١٣ مقعدا فى البرلمان الجديد، أو على اليسار أكثر من ذلك ، الى «**القائمة الموحدة**» التى تتجمع حول الشيوعيين الذين نجحوا لأول مرة فى دخول البرلمان.

أما الحزب الليبرالى اليمينى فقد حصل على أفضل نتائج فى نصف قرن بفضل زعيمه النشط الذكى **أونى- أوليمان- جنسين**، وحصل على ٤٢ مقعدا. لكنه لم يستطع تشكيل حكومة لأن زميله فى التحالف- حزب المحافظين- فقد ٣ مقاعد ولم يحصل الا على ٢٧ مقعدا.

وإذا فاز **تحالف اليسار- الوسط** فى فنلندا فى انتخابات العام القادم، كما هو متوقع، وإذا صوت النرويجيون لحكومة العمال الحالية للسنوات الثلاث القادمة، كما هو متوقع أيضا، فستتحول سكاندينافيا لتصبح أكثر المناطق يسارية فى أوربا.

برلمان الدنمارك الجديد

	اسم الحزب	٪ نسبة الاصوات ١٩٩٠	١٩٩٤
١-	الاشتراكى الديمقراطى	٤ر٣٧٪	٦ر٣٤٪
٢-	الليبرالى	٣ر١٥٪	٣ر٢٣٪
٣-	المحافظون	١٦٪	١٥٪
٤-	حزب الشعب الاشتراكى	٣ر٨٪	٣ر٧٪
٥-	حزب التقدم	٤ر٦٪	٤ر٦٪
٦-	الحزب الراديكالى	٥ر٣٪	٦ر٤٪
٧-	القائمة الموحدة	٧ر١٪	٢ر٣٪
٨-	الديمقراطيون- الوسط	٨ر٢٪	١ر٥٪
٩-	حزب الشعب المسيحى	٣ر٢٪	٨ر١٪
١٠-	إعمل- خجلا! (مستقل)	-	١ر-

فى الرسم البيانى:
المقاعد التى حصل عليها كل حزب (عدد المقاعد فى الانتخابات الماضية ١٩٩٠- ١٩٩٤)



لينين

فكر

النموذج السوفيتي والاشتراكية (٢)

اخطاء التجربة ..و سقوط النظام ..

د. خليل حسن خليل

تعرضنا في المقالة السابقة إلى الإنجازات التي حققها النموذج السوفيتي في محاولته بناء مجتمع اشتراكي . ومعنى هذا اننا لا نذهب الى المدى الذي ذهب اليه ، بعض المفكرين، من أن النموذج السوفيتي، كان رأسمالية دولة، ولم يكن اشتراكيا.

ولن نتعرض هنا لهذه الأفكار، وتحليلها، فان ذلك سوف ينزلق بنا الى جدل اكاديمي غير حاسم من ناحية، وغير مفيد من ناحية أخرى، فالتجربة السوفيتية تفككت، لا لاسباب نظرية، ولكن لأسباب عملية ملموسة ، بسبب التطبيق الخاطئ لبعض المبادئ التي يقوم عليها النظام الاشتراكي. والقول بأن النظام السوفيتي ، وأنظمة شرق أوروبا ، كانت «رأسمالية دولة»، فسقوطها لا يعني سقوط أنظمة اشتراكية قول سهل، وغير واقعي، وهروب من مواجهة الاخطاء الفادحة التي حدثت في محاولة بناء الاشتراكية.

وقد اثرت التجربة السوفيتية ، والحزب الشيوعي السوفيتي، على الفكر الاشتراكي وأدبياته، وتطبيقاته في العالم كله، وقامت احزاب وتجارب على غطه، فالقول بأنه رأسمالية دولة ، لا يستقيم كثيرا. وان كان بعض قادته جنحوا به ليتشابه احيانا، في بعض ملامحه مع رأسمالية الدولة.

ما هي الاخطاء أو النقائص التي شابت التجربة السوفيتية، واعجزتها اخيرا عن ان تمضي في أهدافها لبناء الاشتراكية:

غياب الديمقراطية

أول هذه الأخطاء في نظرنا بل أخطرها هو «غياب الديمقراطية»، ولا نعني بالديمقراطية تلك الموجودة في الدول الغربية. فاذا اخذنا ، كمثال ، النظام الموجود في الولايات المتحدة، وهي زعيمة «الديمقراطية» في العالم لوجدنا، ينطوي على كثير من «الضحك على الدقون» فالحزبان الوحيدان الموجودان في ذلك البلد منذ الاستقلال هما الحزبان الديمقراطي والجمهوري. ودراسة للتاريخ السياسي للولايات المتحدة، تقول لنا ان الرأسماليين قسموا أنفسهم الى حزبين : اطلقوا على احدهما الحزب الديمقراطي ، وعلى الآخر ، الحزب الجمهوري. وهما يحتكران بالتبادل مقاعد الحكم في الكونجرس بمجلسيه. وهناك نحو مائتي عائلة فحسب تجلس على هذه المقاعد. ولا تستطيع العائلات الأخرى من شعب مكون من نحو ٢٥٠ مليون نسمة، أن تشاركها الجلوس على تلك المقاعد، ولا تستطيع كذلك أية قوة سياسية، أن تقتحم هذا الاحتكار ، وتشارك في الحكم: لا الأحزاب الليبرالية، ولا العمالية ولا الشيوعية. التي لا وجود لها في الحياة السياسية الأمريكية . ومن المعروف ان الحزب الشيوعي ممنوع بالقانون وبهذا تحكم الولايات المتحدة ، بفريق رأسمالي مقسم الى مجموعتين : الجمهوريين والديمقراطيين . أي أنها محكومة بفريق رأسمالي واحد. وليس هناك تمثيل للكثرة من الشعب الامريكي في الكونجرس فلا تمثيل للعمال، ولا للسود ، والصفر، والسمر ،والبيض الفقراء. وهي مجموعات هائلة العدد كان من المفروض أن يمثلها في البرلمان من يدافع عن مصالحها. ومعظمها تحت خط الفقر فليس منطقيا وديمقراطياً ، أن يمثلهم الرأسماليون والاثرياء، فهؤلاء تتناقض مصالحهم مع تلك المجموعات . وبهذا تنتفي الديمقراطية في النظام الامريكي تماما.

ولا يغير من هذا الواقع، ان الحرية مكفولة لمن يريد أن يؤلف حزبا : فمن ذا الذي يستطيع ان ينافس الفريق الرأسمالي ، القادر وحده على الانفاق على المعركة الانتخابية الباهظة التكاليف. هذا مع العلم، بأن هناك قوى ، أخرى تدخل المعركة لتدعيم سيطرة رأس المال على الحكم، وهي البنتاجون، والمخابرات، والشركات العابرة للقوميات، والشركات الرأسمالية الخاصة القابضة على الاعلام. وكلها مؤسسات رأسمالية بالغة القوة، قادرة على اسكات صوت الجماهير ، وتشويه الديمقراطية.

بهذا تسود دبكتاتورية رأس المال. ولا يجمّل هذه الديكتاتورية ، ما هو مشاهد من حرية الصحافة ، وحرية القول ، والاجتماع

ستالين



والنظاهر ، وغيرها ، نهذه كلها محسنات للرأسمالية، جعل البعض يطلقون عليها «الرأسمالية المستنيرة» . فكل هذه الحريات خادمة لها ، ودعاية تدعمها.

ليست الديمقراطية التي نعنيها من هذا النوع، فالديمقراطية الحقيقية لا تقوم الا فى مجتمع اشتراكى ، فالمفروض ان الديمقراطية ليست حكم الشعب لنفسه فحسب . بل ان الحكمة من وراء هذا المبدأ، هو أن يختار الشعب فى الحكم نوابا عنه يمثلون مصالحه الاقتصادية. واستبعاد الديمقراطية فى الغرب للمصالح الاقتصادية للجماهير، والتركيز على حق عام غامض، هو حق الانتخاب السياسى، يعتبر تشويها للديمقراطية، واستبعادا لاهم عنصر فيها. وفى الاشتراكية فحسب، يتحقق الجانب الاساسى فى الديمقراطية ، وهو الجانب الاقتصادي، فعندما تتملك الجماهير أو تسيطر على وسائل الإنتاج ، فانها تحدث مساواة حقيقية يتضمنها النظام الديمقراطى السليم. فى هذا النظام تسيطر الاغلبية ، وهى الجماهير العاملة على مصيرها الحياتى «الاقتصادى» ، وتصبح السياسة خادمة لمصالح الجماهير، وأبرزها المصالح الاقتصادية . ويلغى استغلال الإنسان للإنسان ويتحقق العدل الاجتماعى، وتوجه الموارد للتنمية والتقدم. بدلا من تبديدها بواسطة القلة المترفة.

والتجربة السوفيتية ، ولو أنها حققت بعض نتائج الديمقراطية الاقتصادية، إلا أنها لم ترسخ قواعد الديمقراطية الاشتراكية . وليس العيب هو عدم تعدد الاحزاب ، التى تشارك الحزب الشيوعى فى النظام السياسى. فهذا شرط، ولو انه مهم ، إلا انه لم يكن حاسما فى سقوط النظام، فقد كانت هناك أحزاب أخرى فى بلدان شرق أوروبا. كذلك ، فقد اسلفنا القول بان النظام الامريكى يقوم على فرقة رأسمالية واحدة ، مقسمة الى قسمين . وليس هناك فرق كبير بين حزب شيوعى واحد، وحزب رأسمالى واحد مقسم جزأين ، يتبعان فلسفة واحدة، هى ديكتاتورية رأس المال.

ولكن العيب فى النظام السوفيتى ، هو انه ابتعد عن ان يكون نظاما حقيقيا للجماهير تملك أكثريته توجيه الحكم والاشراف عليه . وقد افترض الحزب افتراضات كبيرة، اصبحت جزءا من فلسفته فى تطبيق الاشتراكية . وتلك بحرفيتها ، دون تطوير.

فقد افترض اولا ، ان الحزب يمثل الطبقة العاملة ، بل يكون طليعة الطبقة العاملة وقد يعتقد أعضاء الحزب ، انهم يمثلون الطبقة العاملة، ويدافعون عن مصالحها، وقد يكون ذلك صحيحا. لكن التجربة العملية اوضحت ان تركيب الحزب، لم يكن كذلك من الناحية الواقعية أو التاريخية.. وان الجماعات بيروقراطية ، قد طفت على مسار الحزب . وحكمت توجهه السياسى والادارى، ومن ثم موقفه من الجماهير العاملة .وبهذا حدث انعزال لكوادر الحزب عن جماهير العمل فى المصانع والمزارع ، والمرافق العامة، وفى الشارع، وعزل العمال عن الحكم، وعن الاختيار الديمقراطى الحقيقى لمن يمثلهم فى الحكم. وقد يكون الحزب قد حافظ على مصالح العمل فى الدفاع عن الملكية العامة والجماعية لرأس المال والأرض. لكن يغيب اعتبار نفسى بالغ الأهمية. وهو أن الجماهير أصبحت تشعر بأنها منعزلة عن النظام السياسى. ولا تسيطر عليه ، فالحزب الشيوعى هو الحاكم ، وهو مبتعد عن الجماهير ، مكتفيا بالشعار بانه يمثل الطبقة العاملة.

وبذلك اصبح النظام السوفيتى قريباً من النظام الرأسمالى الأمريكى : ينتخب الامريكيون الرأسماليين ، راغمين ، حيث لا خيار آخر . وكذلك يفعل الشيوعيون «بالشعب السوفيتى»

المركزية الديمقراطية

استند النظام السوفيتى الى فكرة ديمقراطية، هى «المركزية الديمقراطية» . وهى ان يتبادل المركز، والقواعد التنظيمية فى الحزب والحكومة الافكار . وتظل الافكار هابطة صاعدة بين المركز والقواعد ، الى ان يتفق على القرار السليم . وقد كان يمكن لهذه الطريقة أن تؤتى ثمرات طيبة ، لو كان التبادل بين المركز والقاعدة حقيقياً، ومتساويا. وان القاعدة تقترح السياسات والخطط، كما يفعل المركز. لولا أن التطبيق أخذ مسارا مختلفا . فالمقترحات والأوامر والأفكار تأتى دائما من المركز، وتتنزل تدريجيا إلى القاع . وبذلك آل أمر «المركزية الديمقراطية» إلى ان الكلمة العليا كانت للمركز .. وانتفى أهم عنصر فى هذا المبدأ الهام ، وهو الديمقراطية وبقيت «المركزية» فحسب.

وترتب على هذا الوضع : بيروقراطية الحزب، وانعزاله عن الجماهير ، والمركزية الديمقراطية، التى جنحت الى جانب المركز، ترتب على ذلك ان العلاقة بين الحزب والجماهير ، وبين المركز والقواعد قد سلب أهم ما فيها من وشائج ديمقراطية . وتسببت فى وضع خطير، هو انعزال الجماهير عن الحزب وقياداته، وانعدمت فاعليتها فى الاشتراك فى الحكم ،وتوجيه السياسة الاقتصادية . وبذلك حدث اغتراب للجماهير ، فلم يعد لها قول فى الحياة السياسية ولا تملك رأيا او قراراً فى المسائل الاقتصادية . وانقطع اشرافها وتواصلها مع وسائل الانتاج ، فعزلت عنها ، وحيل بينها وبين وسائل الانتاج والمنتجات . واصبحت مغتربة عنها لا قول لها فيها ، وبهذا نزع من وجدانها وسلوكياتها ، انها صاحبة وسائل الانتاج المسيطرة عليها . وتاه فى ضباب البيروقراطية الحزبية ذلك المذاق التى استمتعت الجماهير به فى أول الثورة . ثورتها التى الغت استغلال الانسان للانسان.

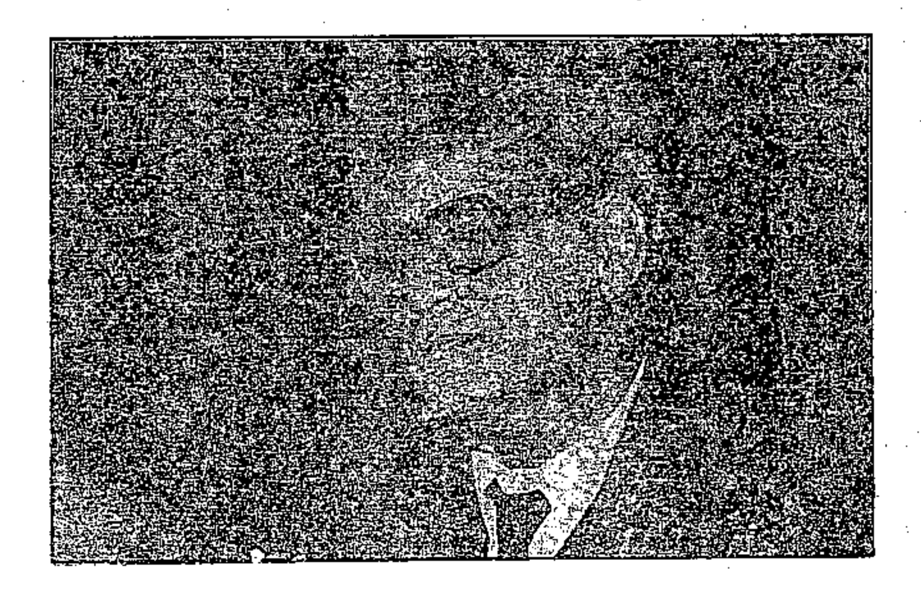
هذا الاغتراب الذى اصاب الشعب السوفيتى ، يماثل ما صنعه الرأسماليون بالجماهير العاملة فى البلاد الرأسمالية ، فالجماهير فى تلك البلاد ، لا قول لها فيما يتعلق بوسائل الانتاج والمنتجات ، التى يملكها ويسيطر عليها الرأسماليون.

لهذا كان هذا الوضع الغريب مفهوما : أن يتفكك النظام السوفيتى لبنة لبنة ، والجماهير السوفيتية ، لا تحرك ساكنا . جماهير رفعت لواء الاشتراكية ، وتزعمتها نحو سبعين عاما . لكنها كانت مغتربة عن النظام ، بفعل بيروقراطية الحزب «الشيوعى» حيث وجد جورباتشوف ويلتسين، وهما زعيما الحزب، ان من السهل ان ينهارا بالنظام «طوبة طوبة».

هذا العنصر، وهو غياب الديمقراطية الاشتراكية فى النموذج السوفيتى، بفعل بيروقراطية الحزب، والتى احدثت اغترابا للجماهير عن الحكم ، وعن وسائل الانتاج والمنتجات، كان العامل الرئيسى ، وراء عوامل أخرى، عاونت فى تقويض النظام . وهو ما سنعرض له فى المقالة التالية.

بريجنيف





لويس عوض.. «اشتراكى.. ليبرالى» من الصعيد الجوانى

د. رفعت السعيد

فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٤، وفى قرية شارونه (مركز مغاغه) ولد لويس عوض. والسنوات الخمس الأولى من عمر يقضيها فى الخرطوم فقد كان أباه موظفا لدى الادارة الانجليزية فى السودان، ولأن أحداً فى الاسرة لم يتجاسر ان يطلق إسما على المولود دون انتظار اوامر الأب الموجود بالسودان، فقد قيد بدفاتر المواليد فى ٥ يناير ١٩١٥ (وهذا هو تاريخ ميلاده الرسمى).

الاب موظف محترم فى حكومة السودان. لكنه لا يلبث ان يلقى باستقالته لإحساسه بنوع من الاضطهاد، ويعود فى عام ١٩٢٢ ليعيش حياة هادئة معتمداً على معاشه.

ويذكر لويس لمحات غائمة عن حياته فى السودان «أقامت اسرتنا صداقات حميمة مع الاسر المصرية المسلمة فى السودان وفى أعياد المسلمين والأقباط كنا الى جانب التزاور نتبادل الكعك والغريبة والمنين مع جيراننا المسلمين نرسل لهم هذه الأشياء.. او نتلقاها منهم فيما يشبه الطقوس» (لويس عوض- اوراق العمر ص١٧).

يبيع أبوه كل ما يملك وكل مصاغ أمه وميراثها ليبنى لنفسه بيتاً متواضعاً فى المنيا. ويستقر مع اسرته هناك.

. «ونحن آل عوض لنا بعض الخصائص النفسية المشتركة.. منها اننا لا نكذب ولا نعرف الكذب حتى للمجاملة أو لتجنب الحرج أو الخروج من المأزق.. ومنها أننا عاطلون من الذكاء الاجتماعى، وهذا ما يجعلنا نعيش فى عزلة نسبية مهما كانت دائرة معارفنا واسعة».

.. ولعل لويس عوض كان يصف نفسه بدقة. ولعل صراحته وعدم معرفته فنون الكذب المعتادة فى مجتمع كمجتمع المثقفين سببت له عثرات كثيرة، وتصادمات كانت قاسية عليه، لأنه لم يكن مؤهلاً لها.

وكان لويس منذ سنه المبكر متمرداً على الأوضاع الاجتماعية وما تفرضه من قيود.. تقدم عريس لأخته ميترفا. كان العريس جلفا وجاهلا ومجرد ابن بقال. وثارت الاسرة فكيف تتزوج ابنة موظف محترم ابن بقال؟ لكن الفتى ابن السادسة عشرة يصيح فى وجه أبيه **«هذه افكار دقة قديمة، وهذه فوارق طبقة سخيفة. المهم ان تكون ميترفا موافقة».**

وبعد تعليم ابتدائى هادئ فى مدرسة التحرير ثم المنيا الابتدائية.. يصبح **لويس** طالبا فى مدرسة المنيا الثانوية، وإذ كانت مصر تفور بالعداء للانجليز. فانه وأخيه فيكتور ما ان تعلما بعض دروس الكيمياء حتى قررا أن يقيما فى المنزل معملاً كيماوياً صغيراً ليصنعا باروداً وقنابل يقتلان بها الانجليز. ويقول **لويس عوض** متذكرا: «ولا اعرف أي انجليز كنا سنقتل، فلم يكن هناك فى المنيا انجليز ولا قوات احتلال».

وكان الاب حريصا على تثقيف إبنه، ليس فقط بأن يشرح له وهو بعد فى السابعة من عمره، ثم ما بعدها، كل تضاريس الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر. والصراع بين مصر والانجليز، وتجربته مع الانجليز كقوة استعمارية. وانما بأن يقرر جائزة لمن يحفظ مساحات واسعة من الشعر الانجليزى او الشعر العربى.. أو آيات من القرآن الكريم..

وكثيراً ما وقف **«لويس»** ليرتل أمام ابيه ما حفظ، والأب يراجع ويصحح النطق بينما يرتشف بعضاً من زجاجة نبيذ كان يشربها كامله كمقرر يومى، وكثيرا ما نال **«لويس»** قرشا كاملا كمكافأة.

وبدأ الفتى فى الاهتمام بالسياسة، فكان يتمشى كل يوم بالجلباب والشبشب الى محطة

السكة الحديد فى انتظار وصول الجريدة المسائية «البلاغ».

وفى الصحف يقرأ عبارات مبهمة عن «الشيوعية» و «البلشفيك» و«الحزب الشيوعى المصرى» ويسأل أباه عن معنى الشيوعية فيقول الأب «يعنى المال يبقى ملوك للجميع» ولا يجد الفتى بأساً من ذلك بل يحبذه . لكن لويس ينتظر طويلاً .. حتى يدخل كلية الآداب يلتقى بعدد من الاساتذة الانجليز ، فيعيره استاذه «برين ديفيز كتاب رأس المال لكارل ماركس» فقرأت أقساما كبيرة منه وأنا فى السنة الثالثة جامعة، وكذلك بعض كتب لباكونين ، وكروبتكين، وكان ديفيز فابيا» ، ولعل لويس عوض قد تأثر بفابية استاذه.

أما استاذه هولواى فقد كان شيوعيا ..«كان كثير الحديث عن أدبيات المادية الجدلية ، وأعارنى كتاب انجلز ديالكتيك الطبيعة وضد دوهرنغ، كما اعارنى كتاب عشرة أيام هزت العالم لجون ريد ، وكان يشرح لى معنى وأسباب الصراع بين ستالين وتروتسكى .. ولا أغالى اذا قلت ان هولواى كان من اعظم المؤثرات على فكرى وثقافتى فى هذه الفترة الخطيرة من نموى النفسى والثقافى ، حين سقطت أمامى كل التخوم بين الثقافات والحضارات وكل الحواجز بين الازمنة والأمكنة».

وكان لويس منذ حداثته متشوقاً لهذا الاتجاه، الذى يملأ وجدانه بحب . العدل وحب الناس ولهذا اختار بنفسه أن يتأثر بهولواى، بينما كان صديقا حميما لأستاذ آخر أكبر مكانة وأوسع علمـــــا من هولواى هو البروفسير سكيف «وكان سكيف يمقت الشيوعية والاشتراكية ، وكل مذهب يحد من فردية الفرد» . لكن سكيف لم يمض بلا اثر. فقد ظل لويس عوض .. متمرداً على الليبرالية المطلقة مطالباً بالعدل الاجتماعى والاشتراكية، ومتمرداً على النماذج الاشتراكية المطبقة مطالبا بالليبرالية واحترام فردية الفرد.. وعانى لويس كثيرا من تمسكه بهذا الموقف المركب ، فلا الاشتراكيون تقبلوه قبولا حسنا ولا الليبراليون قبلوا موقفه..

..وزاد من صعوبة موقفه انه كان مسيحيا. وكان التهجم عليه كمسيحى موجعا كثيراً..

فإذا كان يمتلك حنينا عميقا لأيام اقامته السودانية، وإذ تأثر كثيراً بثورة ١٩١٩ وتطلعها الى وحدة وادى النيل ، فقد كان كما يؤكد «من أشد المصريين إيمانا بوحدة النيل ، وظل متردداً وإزاء القومية العربية..» وقد ظللت على إيمانى بوحدة وادى النيل حتى كان إنفصال سوريا عن مصر، وعند ذلك عدلت موقفى من كافة أنواع الوحده .. وأصبحت أكتفى بأنواع من التقارب الأقل مجازفة .. ولكننى حتى أوائل الستينات ظللت أحلم بقيادة كيان سياسى إقتصادى كونفيدرالى اسمه «اتحاد جمهوريات وادى النيل» ... أما الآن (عام ١٩٨٢) فأنا لا أعرف ما أريد ، ومع ذلك فقد سعدت بالخطوات الاولى نحو التكامل او التقارب المصرى السودانى»

.. وقد جر عليه هذا الموقف ويلات كثيرة .. فاتهمه البعض بأنه ضد القومية العربية بسبب تعصبه الدينى ، وهاجموه هجوما شرسا وبذيئا وصل بالبعض ان كتب قصيدة هجاء تعيره بالحول فى عينيه . أما أعمق الويلات فكانت فصله من الجامعة عام ١٩٥٤ ثم اعتقاله عام ١٩٥٩.

وتوجع لويس من ذلك كثيراً ؛ فقد أعجب باستاذه شفيق غربال واستفدت كثيرا من كراسته عن الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس «(يعقوب ، مصرى قبطى ، فزع من ظلم المماليك فتقرب من ضباط الحملة الفرنسية ، وعرض عليهم مشروعا لاستقلال مصر على اساس شعارات : الحرية .. الأخاء .. المساواة.. فتظاهر الفرنسيون بقبوله . وكون على هذا الأساس جماعة مسلحة من الاقباط المصريين . وعندما إنسحب الفرنسيون غادر مصر معهم بأمل الدفاع فى أوروبا عن مشروعه لكنه مات فى الطريق . وقد تعرض الجنرال يعقوب لهجوم عنيف من المؤرخين المصريين ، حتى تبنى شفيق غربال فكرة جديدة تقول انه واحد من آباء الدعوة المصرية الحديثة ، ومن دعاة الوطنية المصرية) .. دافع غربال عن يعقوب فلم ينطق أحد، ثم أتى لويس عوض ليتبنى آراء غربال فكانت الكارثة فتح الجميع النار عليه «لأنى فتحت دمل التعصب الدينى لدى بعض المثقفين المصريين لطفح كل ما فيه من قيح على



السطح». ويتألم لويس عوض في وجع واضح قائلا «سوف يحاسب التاريخ الرجعية العربية حسابا عسيرا لانها سجدت امام التمثال الذي اقامه شفيق غربال للجنرال يعقوب ، ثم مزقتني إربا لمجرد أنني رددت آراءه وترجمت وثائقه... وهذا يثبت سوء نيتهم وانحطاطهم لاصرارهم على الادانة رغم وجود شهود نفي».

وتظل قبطية لويس عوض ترجعه ، فهو يشعر ان البعض ينظر اليها قبل ان ينظر الى القول او الفعل ، ويدفعه ذلك الى الحديث عن بنات اخيه فيكتور قائلا «الدكتورة **إيلين فيكتور** تعمل مع زوجها في نيجريا منذ عشر سنوات ، لا قلق ولا مشاكل ولا شعور بالغربة رغم بعد الديار . بل على العكس من ذلك فالقلق والمشاكل والشعور بالغربة في قلب الوطن نجده بين بنات فيكتور الثلاث اللواتي يعملن مع ازواجهن في القاهرة عاصمة كل العرب».

لكن الرجل عنيد ، فصعيديته جزء من تكوينه الفكري ، ذات يوم إتصل بي تليفونيا (كنا نعمل معاني الأهرام) أسرعت الى مكتبه متهلفا وسعيا بلقاء واحد من عمالقة الفكر دخل الى الموضوع مباشرة ... قدم لي عشرات من الوثائق عثر عليها في الارشيف البريطاني وفي أرشيف الاستانة ، وكلها تزعم أو تلمح الى ان **جمال الدين الكابولي**(نسبة الى كابول) الذي تسمى فيما بعد باسم **جمال الدين الافغاني** كان على علاقة ببعض أجهزة المخابرات . وطلب ان نعمل معا على اصدار كتاب عن هذا الموضوع.

فالسن لم تعد تسمح له «بالتنطيط» (وهذا تعبيره) بين دور الكتب لجمع ما هو مطلوب من وثائق ومعلومات جديدة وجديه.

كان شرفا عظيما لم أحلم به ابدا .لكنني بلعت ريقي عدة مرات وانا احذره من مخاطر المساس برموز الوطنية المصرية .قلت إنني أكتب كتابا عن **محمد فريد** وادهشني انه كان أسيرا لحب مدام روشبيرون(أسميت عزيزة .روشبيرون) وانه كان خاضعا في كثير من قراراته في المنفى لضغوطها الانثوية.. وتكشفت الوثائق فيما بعد عن انها جاسوسة خطيرة لحكومة القيصر الروسي وللحكومة الفرنسية في آن واحد ... وقلت : أنني أتحاشى الخوض المفصل في هذا الموضوع حرصا على رموز الوطنية المصرية، وعدم تشويهها هنا تحول الكاتب الوديع الى مهاجم شرس لقنني دروسا في الأمانة التاريخية ، وفي حرية التعبير وفي حق الأجيال ان تعرف الحقيقة كل الحقيقة عن قادتها السابقين.

بلعت ريقي مرات أخرى وانا ابحث عن كلمات مناسبة أشعره فيها بخطورة ان يتصدى هو كقبطي لهذا الموضوع ، فثار ثورة جامحة متهما إياي بالخضوع للابتزاز وقال «لا علاقة **للبحث العلمي بالإبتزاز باسم الدين، فإن حدث ذلك فهي نهاية العلم، وفيما كان يسلم على اضاف : «بل نهاية العالم».**

ويواصل الصعيدي صعيديته التي تمتزج بعلمانية صارمة وليبرالية حاسمة فيكتب مقالا للاهرام عن الموضوع ... فيرفض الاهرام نشره ، ويلقي لهم باستقالته ويرحل ، لكنهم يسترضونه ويعود بعد فترة.

ويواصل الرجل التحدي «لا علاقة للبحث العلمي بالابتزاز باسم الدين» يصدر كتابه المهيب **«مقدمة في فقه اللغة»** انهمك في كتابه عشر سنوات كامله.. وحاول فيه دراسة أصول وفقه وفلسفة اللغة العربية، وأخضع مقولاتها للبحث العلمي الصريح **فثار الأزهر ، وتقرر مصادرة الكتاب.**

مع تواصل التحدي تتواصل الاستفزازات المتأسلمة ، كان يضحك في أسى وهو يعرض على عشرات من الرسائل تتوعده وتتهمه بالعداء للاسلام وبالتبشير للمسيحية .. لكن الضربة التي تقصم الظهر كانت عندما حصل على جائزة الدولة التقديرية- بعد تلكؤ شديد- **فقام أحد المتأسلمين برفع دعوى أمام مجلس الدولة طاعنا في القرار، ومطالبا بحجب الجائزة عنه بحجة انه عدو للاسلام.**

لم يدهش من موقف المتأسلم المغمور ، لكن دهشته كانت من استكانة المثقفين وخوفهم أو جبنهم من التصدي لهذا المدعي المتأسلم،كان يتصور ان من حقه على مثقفي مصر أن يتضامنوا معه.. لكن الكثيرين يخشون الموجه المتأسلمة ويتصاغرون لها.. غضب **لويس عوض** وامتلأ حزنا دفعه الى الانطواء على نفسه، تاركا جسده المنهك لمرض السرطان كي يفترسه على عجل.

ولقد فزع لويس من الهجمة المتأسلمة التي أفسح لها السادات سبيل التكاثر ودفعه ذلك الى ان يكتب في آخر أيامه عبارة مليئة بالمرارة ، لعلها تتضمن في طياتها إدانة لهذا الزمن الردئ ، ولهؤلاء المثقفين المتخاذلين .. كتب يقول: «كانت العادة ان يولد المصري وان يدفن في بلدة أهله .. ولقد ظللت على اعتقادي ان مرقدي المختار سوف يكون في


لويس عوض

مصر حتى عشت سنوات تحت حكم السادات ، فلم أعد أعبأ اين يكون مرقدي ، وكنت أعتقد طول حياتي ان روحي لن تهدأ الا اذا دفنت جسدي في تراب مصر حتى تولى السادات الحكم فطهرني من هذه الأساطير المصرية. لن يفهم هذا الا رجل يحس في أعماقه ان لحمه من تراب مصر، معجون بماء النيل ، وعظامه من أحجار المقطم الجيرية او من صوان اسوان ، ولست اشك في ان عبد الناصر فعل ببعض المصريين ، مافعله السادات بي وبغيري».

***

ولويس عوض عنيد بطبعه ، وعلى الدوام ، في الدراسة الثانوية لتحدى الجميع بمقولات اشتراكية يسجلها في موضوعات الانشاء، وقد دهش بشدة عندما قال له استاذه« انت التلميذ الوحيد الشيوعي بالمدرسة».

عندما حصل على التوجهية قرر ان يدخل كلية الآداب . وقرر أباه ان يدخله كلية الحقوق ، كان لويس يرى انه يحب دراسة الادب ، بينما الاب يرى ان دراسة الادب لن تطعم الانسان خبزا ، وان الارتزاق **بالقلم يدفع الانسان الى بيع نفسه وضميره لكل من يدفع.**

ويتمرد الفتى الصعيدي على الاب الصعيدي ، ويستمر الصدام عامين دراسيين ينفقهما الفتى في التظاهر بدراسة ما يريده الأب ، لكنه في الواقع يقضي كل وقته في دراسة الادب بعيدا عن الجامعة.

وفي هذه الاثناء تتلمذ لويس عوض على **سلامه موسى** وانبهر به لأنه كما يقول

:«كان صريحا فى اشتراكيته» ولأنه «كان من دراويش مصر القديمة ودائم الدعوة للاهتمام بدراسة حضارة مصر الفرعونية».

ويصالح الفتى أباه :«عدت الى المنيا لأوقع معاهدة مع أبي وعدته بأنني باجتهادي **ساعد نفسي كي أصبح استاذا في الجامعة فلا أرتزق بقلمي ، ولن أؤجر قلمي لمن يدفع أعلى ثمن**» وظل **لويس عوض** وفيا لهذا العهد طوال حياته.

ويتخرج من كلية الآداب عام ١٩٣٧ وكان الاول .وكان الوحيد الذى حصل على امتياز مع مرتبة الشرف .. وبقية الدفعه جميعا حصل الناجحون منها على مقبول. يقول **لويس عوض** عن طموحه عند تخرجه «كنت أعد نفسي لكي أضيف صفحات الى الأدب العربي الحديث الى جانب تخصصي الاكاديمي فى الدراسات الانجليزية، فبرزت فى تفكيرى قضية الصراع بين القديم والجديد . وكانت هذه فى الواقع قضية المجتمع المصرى بصفة عامة ، وكانت الحلول التى اهتديت اليها تقوم على «كل تراث أخذناه عن عصور الانحطاط ، والاستفادة من تجارب الحضارات الراقية فى تجديد الحياة من كل الوجوه. وهكذا بدأ اللاتفاهم الكبير بيني وبين المجتمع التقليدي».

وسافر الفتى فى بعثة الى كمبريدج ليعود عام ١٩٤٠ حاملا درجة الدكتوراة . ويواصل ما عاهد نفسه عليه .. البحث الاكاديمي بالجامعة، والكتابة من اجل الصراع ضد القديم . لكنه لم يعرف فى ذلك الحين أن البوليس قد صنفه فور عودته على انه «شيوعى» ولم يكن كذلك. **كان مجرد اشتراكى ليبرالى النزعه يتمسك بالعدل الاجتماعى وبالحرية الكاملة وفردية الفرد بشكل يكمل بعضه البعض.**

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كان فى امريكا يتمتع بمنحه زماله فى جامعة برنستون .. ويقول «لم أعرف هل افرح ام أحزن» كان يمتلك هواجس كثيرة من الانقلابات العسكرية ، لكنه كان ينتمى الى ساحة العدل الاجتماعى الذى تتحدث عنه الثورة.

ويعود لمصر .. ويصف نفسه فى عام ١٩٥٣ قائلا:« لقد انتهيت من حيث بدأت مؤيداً فى تحفظ وتوجس ، لكنني اكتشفت حاله البلبلة المتناقضة التى كانت تتسم بها الثورة نفسها .. كانت تتكلم أحيانا لغة ميرابو ودانتون،أحيانا لغة **هتلر وجوبلز** .. وأحيانا تتكلم لغة **أتاتورك** الانطاكية ، وأحيانا لغة **بسمارك** الوحدوية .. لا تعرف أهى بنت **مصطفى كامل وفريد** ام بنت **رفاعة الطهطاوى ولطفى السيد** . كان لها شعار من الاسود والابيض والاحمر وهى ألوان النازى أختيرت بسذاجة ،ومع ذلك فقد كانت من بعض الوجوه أقرب الى الازرق والابيض والاحمر (شعار الثورة الفرنسية) وكنت أرجو لها ان تكون كذلك (لويس عوض– لمصر وللحرية).

ويقنعه حسين فهمى (رئيس تحرير الجمهورية آنذاك) ان برأس القسم الادبى بالجريدة ، فيقبل بعد تردد شديد ، ولكن احداث مارس ١٩٥٤ العاصفة تهز وجدانه ، يتذكر وعده لابيه فيلقى باستقالته من الجمهورية بحجة الرغبة فى التفرغ للتدريس فى الجامعة (كان فى هذا الوقت رئيسا لقسم الادب الانجليزى) .. ولم تغفر له الثورة إستقالته هذه، كما لم تغفر له قصيدتين رمزيتين كتبهما دفاعاً عن الحرية.

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٥٤ يفصل من الجامعة ضمن ٥٠ إستاذاً . ويقال ان السبب هو ذلك التقرير القديم الذى صنفه شيوعيا عام ١٩٤٠ . ويقال ان السبب تقرير مباحثى دبجه ضده د. **رشاد رشدى** منافسه العنيد على رئاسة قسم الأدب الانجليزى بالكلية.

وتقدم لويس بطلب لاصدار مجلة ادبية، ورفض الطلب . وعاش فترة عصيبة لا يجد فيها اي مصدر للرزق حتى حصل على وظيفة صغيرة فى الأمم المتحدة بنيويورك ، واثناء العدوان الثلاثى يقذف باستقالته ويعود لمصر صحبه **خالد محيى الدين**.. ويعمل فى جريدة الشعب . يكتفى بالكتابة فى الأدب



والفكر والنقد الادبى ، لكنه يعتقل فى الهجمة التتارية الشرسة ضد اليسار عام ١٩٥٩ . وفى وسط حمم التعذيب الناصرى المرتدى ثيابا نازية كان المثقف الليبرالى النزعة لا يهلع ولا يتأوه وانما يغضب ويدهش لأن الناصرية لا تحترم **«الهابيس كوربس»** أى ذلك التقليد الاغريقى القديم «حق الانسان فى حماية جسده من التعذيب».

ويخرج من السجن ، ولا يتاجر بمعاناته.. ويرفض الحديث او الكتابة عن هذه الفترة انها عورة وهو لا يحب الحديث عن العورات.

ويأتى السادات .. ويطلق على مصر «شعار العلم والايمان» ويطلق معه كابوس التأسلم . فينال **لويس عوض** منه الكثير.. كمصرى ، وكمثقف ليبرالى علمانى مستنير، وكقبطى . وتنطلق ذئاب النظام لتنهشة، وهو ماض فى طريقة دون ملل.

حتى تقرر لجنة النظام فى الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧٢ طرده من عمله ضمن قائمة من الصحفيين اليساريين.

ويستخدم لويس عوض كل طاقته من السخرية منذراً كيف يطرد الاتحاد الاشتراكين ويطارد الاشتراكيين.

ثم يقول .. «ليس فى اللغة كلها كلمة تعهرت مثل كلمة الاشتراكية لكثرة ما عرفت من الزناة السياسيين».

ويحارب **لويس عوض** طارديه او مطارديه باسلوبه الخاص فيعكف على الكتابة ويقدم لمصر موسوعته العظيمة «تاريخ الفكر المصرى الحديث منذ الحملة الفرنسية» وكتب منها خمسة اجزاء توقفت عند ثورة ١٩١٩.

ويرحل لويس عوض غاضبا من مصر .. ومن مثقفيها.

وهبها اجيالا من تلاميذه .. ووهبها خمسين كتاباً و مئات المقالات والدراسات ، وهبها حبا لا يهدأ ، ونضالاً عن حريتها وتقدمها لا يتوقف . ثم تركته فريسة للدعاوى المتأسلمة البذيئة التى اتهمته بأنه مجرد «مبشر قبطي» أو «قبطى فرعونى النزعة معاد للعروبة» .. او حتى تندرت حتى بأنه «أحول العينين».

.. تجمع الغضب فوق كاهل الرجل المصنوع من تراب مصر، والمعجون بمياه نيلها ، المصنوعة عظامه من حجر المقطم .. فترك نفسه مستسلما لمرض السرطان كي ينهشه حتى الموت..

فلم يعد للحياة مذاق يستحق ان يتمسك به وبها

ورحل الاشتراكى –الليبرالى –الصعيدى غاضباً

فمتى نسترضيه كى يغفر لنا أخطاءنا؟



رحلة «المهاجر» يوسف شاهين

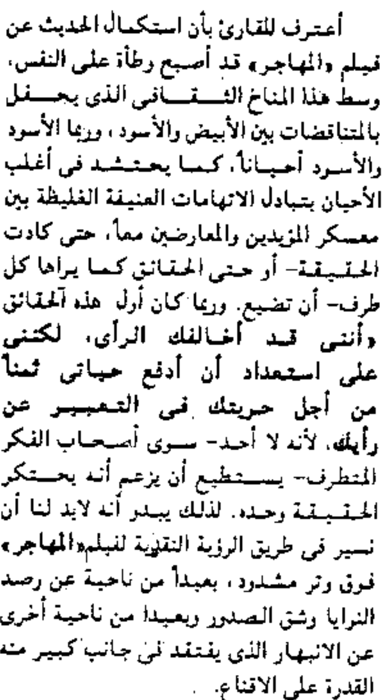


(٢)



و«للخواجات» فيلم آخر!

أحمد يوسف



أعترف للقارئ بأن استكمال الحديث عن فيلم «المهاجر» قد أصبح وطأة على النفس، وسط هذا المناخ الثقافى الذى يحفل بالمتناقضات بين الأبيض والأسود، وربما الأسود والأسود أحياناً. كما يحتشد فى أغلب الأحيان بتبادل الاتهامات العنيفة الغليظة بين معسكر المؤيدين والمعارضين معاً، حتى كادت الحقيقة- أو حتى الحقائق كما يراها كل طرف- أن تضيع. وربما كان أول هذه الحقائق «**أننى قد أخالفك الرأى، لكننى على استعداد أن أدفع حياتى ثمناً من أجل حريتك فى التعبير عن رأيك**. لأنه لا أحد- سوى أصحاب الفكر المتطرف- يستطيع أن يزعم أنه يحتكر الحقيقة وحده. لذلك يبدو أنه لابد لنا أن نسير فى طريق الرؤية النقدية لفيلم«**المهاجر**» فوق وتر مشدود، بعيداً من ناحية عن رصد النوايا وشق الصدور وبعيداً من ناحية أخرى عن الانبهار الذى يفتقد فى جانب كبير منه القدرة على الاقناع.

وأرجو أن يكون واضحاً تماما أن **الرؤية النقدية التى قد لا تتفق مع ما أنجزه الفنان فى عمله الفنى**- سواء من الناحية الجمالية أو السياسية- **لا تعنى أبداً حكماً أخلاقياً أو سياسياً على الفنان، كما لا تهدف الى التقليل** من شأنه أو «تكسير مجاديفه»، ولكنها أيضا لا تأخذ «عبقريته» مأخذ الحقيقة المطلقة التى لا تقبل الشك، بل انها على العكس تحاول حسب رؤيتها ووجهة نظرها- أن تساهم فى **إلقاء الضوء على العمل الفنى بقدر ما فيه من إنجاز جمالى واقتراب من «جوهر» الواقع**، وأزعم أن تلك هى المشكلة فى فيلم«المهاجر» الذى قد يراه البعض مبهراً لكننا نرى أنه يفتقد الأصالة وقد يفهمه البعض على أنه أمثولة أخلاقية تحض على الفضيلة والكفاح، وربما أيضا «زراعة الصحراء»، لكننا نعتقد أنه يعكس رؤية شديدة التبسيط، والتفسير: فى فهم أو محاولة فهم حقائق التاريخ والجغرافيا والسياسة. لأن صانع الفيلم- الذى لا نشك فى موهبته«الفنية» - قد تصدى لموضوع يلمس عشرات الأوتار الحساسة فى وجدان الناس، لكنه اكتفى فى معالجته له ببعض أفكاره الذاتية الغامضة المشوشة. وقد تكون هذه المعالجة الذاتية ملائمة تماماً لفيلم شديد الذاتية مثل«**اسكندرية كمان وكمان**»، الذى يراه كاتب هذه السطور أعمق وأخصب أفلام يوسف شاهين(وأرجو أن يعود القارئ فى ذلك للدراسة المطولة تحت عنوان«جلاسنوست يوسف شاهين»، مجلة اليسار، الأعداد من الحادى عشر إلى الثالث عشر، يناير مارس ١٩٩١، بل ربما كان **اسكندرية كمان وكمان** اشارة لاقتراب الفنان- فى لحظة مراجهة صادقة مع الذات- من ضرورة البحث عن طريق نحو **الآخرين**، لكن المهاجر يعود لرؤية «**الموضوع من خلال الذات**» لكنه بمعالجته شديدة التقليدية واعتماده على قصة معروفة «**تراث الإنسانية**» كما تقول الاعلانات، لا يستطيع أن يقنع الجماهير بأن ما يقدمه الفيلم هو مجرد رؤية ذاتية، وانما سوف يظل المتفرج مفتوناً بأن يبحث فيما يشاهده على الشاشة عن خيوط القصة كما يعرفها، بل ربما لم يكن «المهاجر» على هذا المستوى فيلماً واحداً، بل فيلمين، أحدهما موجه للجمهور العربى، والآخر موجه لجمهور الغرب، وذلك طموح فنى مشروع لولا أن وسيلة تحقيقه اعتمدت على نزعة انتقائية متعجلة، تحاول مغازلة الطرفين فى آن واحد.

وتلك هى الانتقائية ذاتها التى استخدمها **يوسف شاهين** -فى عصبية هذه المرة- للرد على بعض الانتقادات الموجهة الى فيلمه. ولعل اخطر هذه الانتقادات- التى لابد أن تثير الأسى- هو أنه بات «متهماً» من بعض الأطراف بتصوير قصة «النبى يوسف» ،وهو ما يعنى عند السلطة الدينية الرسمية خروجاً على تقاليدها التى تقضى بعدم تصوير الأنبياء، على الشاشة. كما أمسى **يوسف شاهين**«مداناً» أيضا من اطراف أخرى بتهمة التمهيد للتطبيع مع العدو الاسرائيلى، بسبب أن «رام» «يرمز «للشعب» اليهودى، **وهو ما يحول«القضية» كلها إلى نوع من محاكم التفتيش التى تنصب للفنان**، فنحن كما سبق القول لا نتحسس المواقف السياسية من خلال أعمال فنية قد يخطئ فيها الفنان فى التعبير الراضح عن نفسه، كما أننا- وهذا هو الأهم- نؤكد على حقه فى أن يقدم عملا فنياً« مستلهماً» عن التراث، الذى يمثل بحق الوجدان الجمعى للشعوب، (نحن نضع فى الاعتبار المعالجات المختلفة لكل شعب لتراث إنسانى قد يشترك فى بعض «التيمات» الرئيسية) وهذا الحق فى استلهام التراث هو ما مارسته الجماهير عندما جعلت من قصة «يوسف وزليخة» - المستلهمة بالتأكيد عن القرآن الكريم- إحدى الحكايات الشعبية المصرية الجميلة ، بل أنه الحق- فى اتجاه عكسى فى هذه المرة- الذى مارسته التوراة عندما استلهمت من أسطورة «ناعسة وأيوب» المصرية الأصيلة واحداً

من أسفارها، و(أرجو لمن تصدمه تلك الفكرة أن يرجع لكتاب «دراسات أدبية» للدكتور «لويس عوض».

وللأسف الشديد، بدلاً من أن يدافع **يوسف شاهين** عن حقه في معالجته للتراث- رأيا كان اتفاقنا أو اختلافنا معها فإننا نؤيده في هذا الحق- تراه يعمد الى بعض الحجج التي تجعله- دون أن يدري- يقف على نفس الأرض التي يقف عليها من ينكرون عليه حقه، فتراه يؤكد تارة أن **بطله لا يمت بصلة الى يوسف النبي، لأن «رام» قادم إلى مصر عبر البحر، وهو ما يعني أنه ليس يهودياً اذ لم يأت من أرض العبرانيين**،(وربما كان من المهم أن نشير إلى أن اسمهم لا يستمد جذوره كما يتصور البعض من «عبور» سيناء والبحر الذي انشق من أجلهم خلال رحلة «الخروج» الأسطورية)، وإن كانت الحقيقة التاريخية هي أن الارتحال إلى مصر عن طريق البحر من أرض كنعان - حيث أقام العبرانيون كما تزعم الأساطير التاريخية- كان أمراً وارداً على مراكب الفينيقيين، (وهو أمر يعرفه المتفرج من كتب التاريخ التي يدرسها في المدارس). بل انه ليس ببعيد في رواية **بلوتارك**- رحلة جد **أوزيريس** العكسية الذي طاف تابوته فوق الماء من النيل الى البحر حتى وصل الى«بيبلوس» على ساحل أرض كنعان، كما أن قدوم رام من جزيرة العرب لا ينفي من وجهة نظر بعض علماء التاريخ كونه عبرانيا (وهو موضوع كتاب الدكتور **كمال صليبي«التوراة جاءت من جزيرة العرب»**). من ناحية أخرى، يلقي **يوسف شاهين** بنفسه في أمراج عاتيه لا يستطيع ركوبها، حين يقول أن يوسف النبي نفسه لم يكن يهودياً، بل كان «**حنيفاً مسلماً**»، وينسى أن «**اليهودية**» لم تعرف اسمها إلا بعد قرون مع النبي موسى، وأن «**الحنفاء**» في التراث هم المنحدرون عن **ابراهيم واسماعيل**، اللذين اتخذا- في القصص الدينية وما تفرع عنها من حكايات شبه تاريخية- مساراً مختلفاً عن سلالة **اسحق ويعقوب**، وابنائه الاثنى عشر الذين كان يوسف واحداً منهم، وتفرعت عنهم في الأساطير التوراتية أسباط العبرانيين.

للأسف الشديد -نكرر مرة أخرى- أن تلك الانتقائية وارتجال الافكار- اللذين اتسمت بهما ردود **يوسف شاهين** على منتقديه تجعله وتجعلنا أبعد عن قضية حرية الفكر ومعالجة التراث- وليس غريبا إذن أن تجد في «**المهاجر**» هذا التبسيط شديد الاخلال والاضطراب، وهو السبب الحقيقي- كما نعتقد- في تلك المعالجة القاصرة التي اثارت الانتقادات المتعارضة من كل اتجاه.

«رام» الجميل النبيل

لذلك جاء فهم«**المهاجر**» لجوهر الحضارة المصرية أقرب الى مفاهيم العامة، أو العكس منها تماما في بعض الأحيان فهي ما تزال تدور مثلها حول **الفراعنة** إيجابا أو سلباً. (وإن لم يستخدم لقب«**الفرعون**» إلا في فترة تاريخية لاحقة على العصر الذي استغله الفيلم ليكون مسرحاً للأحداث). فالفيلم لا يرى من الحضارة المصرية القديمة إلا الأهرام والمعابد والآثار والتحنيط والمومياوات، بينما كنا ننتظر من الفنان السينمائي «المتميز» أن يتأمل طويلاً جوهر السياق التاريخي والحضاري الذي اختاره، وأن يبحث عما تحت سطح الأفكار السطحية الشائعة عنه(سواء بالمدح أو الذم). لكن هذا السياق يصبح مجرد خلفية غطية مشرقة تدور أمامها قصة بطله «رام»، القادم من أرض يسميها الفيلم«طوناي»، لكن لا مفر أمام المتفرج العربي إلا أن يفهم أنها أرض قبيلة يوسف بل ان بعض التفاصيل- التي سوف نذكرها لاحقاً- قد تفوت دلالتها على المتفرج الذي لم يقرأ التوراة، لكن هذه التفاصيل تعني الكثير عند المتفرج الغربي الذي يعتبر «**سفر التكوين**» من «العهد القديم» أحد مراجعه الدينية الاساسية.

في جانب من حبكة الفيلم، حاول **يوسف شاهين** جاهداً أن ينزع عن القصة الدينية بعض «مرتيفاتها» التي قد تكون قد فقدت بعضاً من سحرها الطاغي القديم بالنسبة للمتفرج في العصر الحاضر، مثل قدرة يوسف على تفسير الأحلام، فاستبدل بها ذكاءه الفطري الذي يدفعه للتعرف على حركة الريح وأفلاك النجوم، ما يصبح عنده حافزاً لطلب المزيد من العلم في أرض مصر. لكن **يوسف شاهين** قد فقد «مرتيفات أخرى- مثل «القميص» الذي تعددت دلالته في ثلاثة مواضع مختلفة من القصة- كان من الممكن أن تضفي على الفيلم قدراً أكبر من التماسك، خاصة وأن لها تأثيراً دراسياً يبعث على التشويق والترقب.

وفي مقابل تلك «المرتيفات» التي تخلى عنها، نجده قد أبقى على الجانب الأكبر من الملامح التي تجعل صورة«رام»أقرب الى أن يكون رمزاً للانسانية النبيلة الجميلة، في الوقت الذي كان من الممكن أن يكون فيه«**أخناتون**» - الذي أقحمه الفيلم إقحاماً على القصة وجعله شخصية ثانوية هامشية باهتة- أقرب الى تجسيد هذا الرمز الانساني، وهو الذي كان بحق بطلاً تراجيدياً بالمعنى الكامل للكلمة. لكن لابد أن يكون«رام» هو البطل الحقيقي، حين يعجز الفيلم عن أن يرى الحضارة المصرية القديمة على حقيقتها، أو أن يلمس جوهرها، واتهمها بالموت كما جاء على لسان **سيمهيت** التي

حنان ترك في دور زوجة «المهاجر»

تعاني الحرمان العاطفي والجنسي، فتثور على تمثال الإله آمون الذي لا نعرف كيف كان موجوداً في البيوت ا- ثورة عارمة ، لتخاطبه بالعامية التي تشبه في تركيبها لغة «الخواجات»: «انت رب على إيه أنت؟! .. إنت رب المخنثين .. إنت الجفاف ، الموت»! وكما سبق القول فان الديانة الأوزيرية الشعبية كانت هي الفلسفة الصافية- المادية والروحية في آن واحد- لرؤية المصرى القديم للحياة والموت لكن الفيلم يضع على لسان رام ما يقنعك بأنه- على عكس المصريين كما صورهم الفيلم- يبحث عن دين الحياة لا الموت، وهو الذي يقنع حبيبته الفتاة هاتي بالحياة الآخرة، وكأنها لا تحيا في ظل ديانة شعبية تقوم على العدالة ويوم الحساب، ناهيك عن أنه ينادي بالسلام بدلاً من الحرب: «بدل ما نقلب الفلاحين عساكر نعمل العكس» ، ويسخر من اهتمام المصريين بالدفاع عن حدودهم ويدعو ألا تصبح مصر جزيرة معزولة عن «جيرانها» (وهي الاشارة التي أثارت ردود فعل سياسية غاضبة من تلك الخفة التي تضع على لسان رام عبارات معسولة عن السلام، لكن البعض رآها مسمومة).

تفاصيل من هنا وهناك

واذا كان الكثير من المؤرخين وعلماء المصريات الغربيين، مثل **برستيد** **وارمان**، وحتى علماء النفس مثل **فرويد**، يعلون من شأن **أخناتون** بوصفه أول من نادى بالتوحيد، فإن **أخناتون في المهاجر»** لم ينطق بكلمة واحدة حول هذا الأمر بينما أكدته الأميرة الأسيرة القادمة من بلاد الشرق حين تحدثت عن **آتون** بوصفه «رب الجميع» .(وقد يكون للديانات الشرقية بعض التأثير حقاً في بلورة عقيدة أخناتون الجديدة، لكن من المؤكد ان تلك العقيدة لم تكن من بنات افكار القادمين من بلاد الشرق وحدهم، بل ان الإله العبراني «أدوناي» لم يكن الا اقتباسا عن **«آتون»** . لكن الأكثر أهمية هو أن رام- كما سوف يراه المتفرج الغربي- يتحدث بثقة بالغة عن فكرة وحدانية الإله وكأنه قد سبق أخناتون إليها.

ليس انحيازاً للحضارة المصرية القديمة- ولسنا في حاجة لهذا الانحياز، لأننا نقر أنها مثل كل حضارة امتدت قروناً طويلة لها ايجابياتها وسلبياتها- ليس انحيازاً ان نشير الى انها سبقت الحضارات الأخرى على المستوى الروحي والمادي معاً، لذلك ليس غريباً أن يشير **برستيد**- على سبيل المثال- الى أن «التيمة» المحورية في قصة «**يوسف**» (الإغواء الطاغي والإعراض الضعيف والاتهام الظالم والعقاب الأليم)ليست إلا تنويعاً على **«قصة الأخوين»** المصرية الموغلة في القدم فماذا تقول إذن عن ديانة العبرانيين حتى جاء **موسى**- الذي كان في رأي الكثير من المؤرخين- من أتباع اخناتون، لتتبلور على يديه ومن اتبعه الديانة اليهودية كما نعرفها اليوم؟! ولتقرأ في**«فجر الضمير»** **لبرستيد** كيف أن الإله العبراني القديم«**إيلوهيم**» كان هو «الآلهة» بصيغة الجمع، في محاولة من العبرانيين لجمع آلهة القبائل المتناحرة معاً، بل ان إلههم الأكثر حداثة هو «**يهوفاه**»يكاد أن يكون إلهاً وثنياً للبراكين والزلازل!

وقد يمكن القول بأن تلك الصورة المثالية التي يمنحها الفيلم لبطله رام تعود الى هالة القداسة التي ترتبط بالنبي **يوسف** في القرآن الكريم، إذ نراه يؤمن بلا شك بوحدانية الله: **«يا صاحبيّ السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار»** (سورة يوسف- الآية ٣٩) ، لكننا لا نعرف أن كان يوسف- الذي تربى في مصر- قد عرف فيها التوحيد قبل ان يدخل السجن، كما لا نعرف اذا ما كان «صاحبي السجن» من العبرانيين مثله، لكنا نعرف من القرآن الكريم أن المصريين آنذاك كانوا يعرفون التوحيد، فعندما رأت النساء- المصريات- يوسف النبي **«أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاشا لله ماهذا بشراً»**(يوسف -الآية ٣١)، فالقرآن الكريم إذن يشير الى معرفة المصريين بالتوحيد قبل ان يصرح به يوسف.

لكن«المهاجر» يقتبس مرة من هنا ،ومرة من هناك يأخذ ملمحاً ويهمل آخر، المهم أن يصبح رام في أنقى الصور وأكثرها نبلاً، (وأبعدها عن المصداقية الدرامية لمن يتأمل الأمر كله تأملا متمهلاً) ، فالفيلم يجعله يرحل في النهاية عن مصر ليعود الى أسرته بعد انتهاء «بعثته» ، بدلاً من القرون الطويلة التي قضاها قومه على أرض مصر، كما أن الفيلم يصرف النظر تماماً عما قالته التوراة عن أن **يوسف** أغدق على قومه بينما كان المصريون يعانون من شظف العيش، لكن الأكثر دلالة هو أن رام في الفيلم لم يفعل ما **قصته التوراة عن يوسف من شرائه القمح من المصريين في سنوات الرخاء فيما يشبه الاحتكار، ليبيعه لهم في سنوات القحط بما يملكون من «الفضة والمواشي والأرض»**، حتى جعلهم عبيداً **لفرعون**»(كما تسمي *التوراة حاكم* مصر آنذاك في نوع من الخلط التاريخي)، لكن الفيلم على العكس يجعله يقيم الجنة الموعودة في الصحراء القاحلة، يرسل غلاتها إلى المصريين الذين لا يعرفون قيمة«النعمة» فيحرقونها حرقاً ويدمرونها تدميراً، في ذروة الصراع «السينمائي الشاهيني» بين أتباع آمون وآتون!

في مقابل ذلك الابتعاد عن بعض التفاصيل التوارتية(التي يمكن أن تبدو سلبية لغير العبرانيين) في تصوير شخصية رام فإن الفيلم يحتفظ بأحد التفاصيل العابرة الغريبة التي حار في تفسيرها علماء اليهود أنفسهم، لكنها سوف تعيد المتفرج الغربي على الفور إلى قصة يوسف التوراتية، وهي أن قائد الحرس الذي اشترى يوسف(والمعادل الفني له هنا هو أميهار العاجز جنسياً منذ طفولته)، كان **«خصيّ فرعون»**، بينما كان من المستحيل أن يتولى هذا المنصب أحد الخصيان! وربما كان في ذلك- كما يقول بعض الباحثين- خطأ في الترجمة عن العبرانية التي كتبت بها التوراة في نصها الأصلي، أو لعله اتهام أخلاقي أراده كاتبو التوراة للتقليل من شأن المصريين وقادتهم، على عادة الشعوب في التحقير من الشعوب الأخرى لكن الفيلم يستخدمه بلا مبرر ، ليضفي على**أميهار** ظلاً من القسوة بالابقاء على **سيمهيت** زوجة له رغم عجزه الجنسي، وكأنها لم تتحرر من الأسر ابداً،كما حاول أن يصوره في صورة أقرب الى الجنون، حين يختلي بنفسه فيمسك بالسيف ليحارب عدواً خفياً مجهولاً) ودعك من محاولة التفسير بأن ذلك **رمز لرؤية يوسف شاهين لعجز«الطبقة العسكرية الحاكمة»**، فلم يكن **أميهار** حاكما عسكرياً بأي حال، بل انه يظهر أحيانا لينطق بكلمات يوسف شاهين عن أن «الجيش مهمته حماية حدود **مصر من التدخل في شئونها**»، أو مساندته الخفية للثورة الى ان تحين اللحظة المناسبة، فهل لذلك كله علاقة درامية بأن يكون أميهار- «خصيّ فرعون» إلا أن يجعل خيانة **سيمهيت** واغوائها لرام أمراً حتمياً غريزياً شبقياً. وليست «أجمل قصة في تراث الانسانية» كما يقول عنها يوسف شاهين؟ أو أن يعيد القصة في ذهن المتفرج الى أصلها التوراتي؟!

عقدة «الأجنبي»

وربما كان أكثر شطحات يوسف **شاهين** ابتعاداً عن جوهر الحقيقة هي أن يلقي رام من

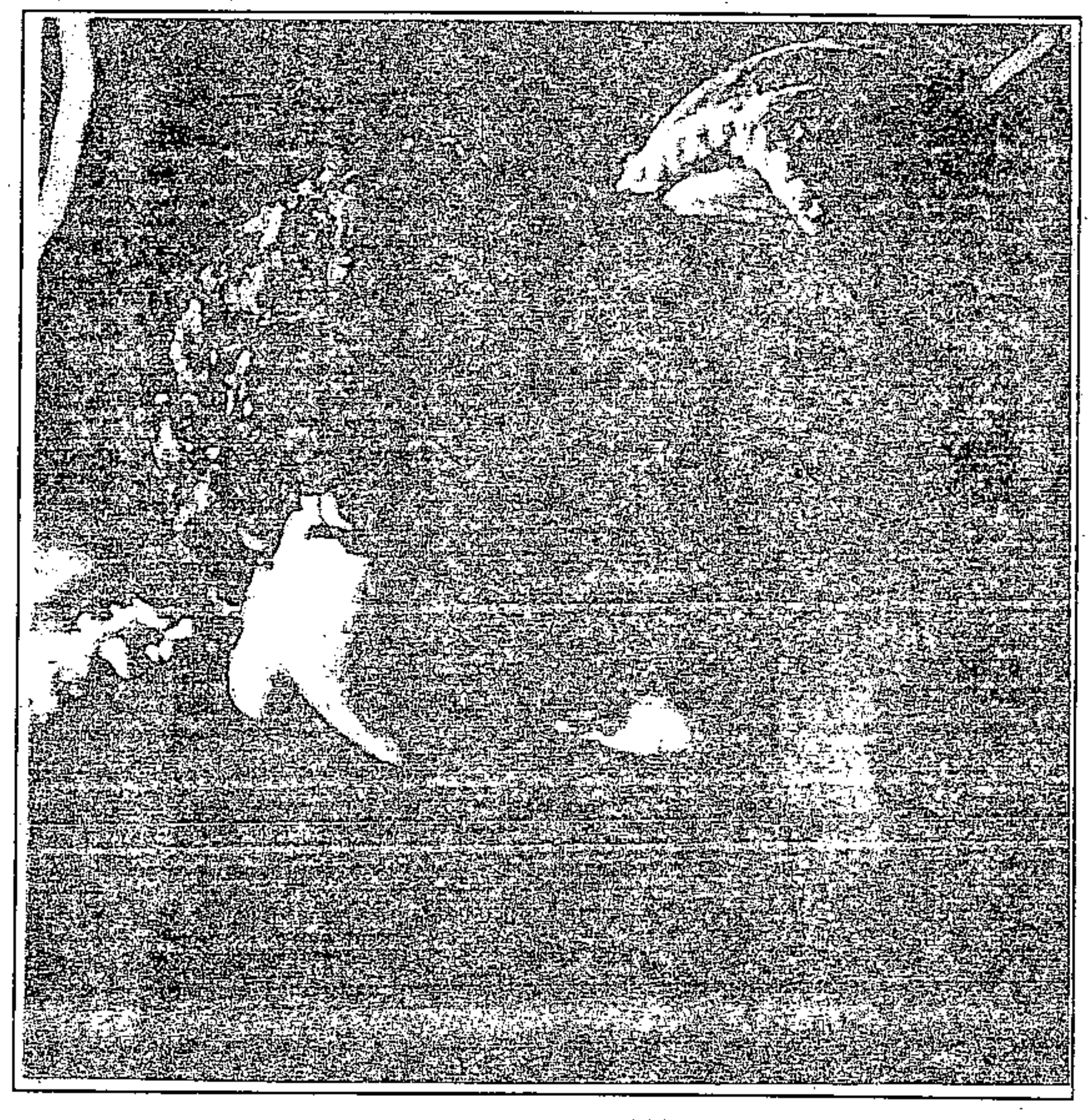
المصريين معاملة «الأجنبي»، وهو الأمر الذى احتل جانباً كبيراً من عقل «المهاجر» وصانعه على السواء، وقد تقرأ عند بعض النقاد ان تلك بعض من هواجس **يوسف شاهين** الخاصة بأنه اتهم من بعض المصريين بأنه «خواجة»(!!) ولا ادرى إن كانت تلك حقيقة يمكن التوثق من صدقها، أو اذا ما كانت حقيقة بالفعل فينبغى على المتفرج العربى أو الغربى أن يعرفها قبل ان يشاهد الفيلم كما لا اعرف أية أهمية لأن يقع رام متدحرجاً على السلم الخلفى للمعبد وهو يتسلل ليتعرف على اسرار العلم فى قدس الأقداس، وعلاقة ذلك بتجربة **يوسف شاهين** الشخصية عندما كان شاباً يدخل للمرة الأولى قاعة تعليم السينما فى باسادينا!! فلن يزيد ذلك الربط المتعسف من قدرة المتفرج على الاستمتاع بالفيلم أو تذوقه أو الاقتراب من فهمه، و«المهاجر» باسلوبه الهوليوودى لا يمكن أن ينتمى بحال الى السينما التى تصنع من التاريخ رؤية ذاتية خالصة على طريقة **فيلليني** أو بازوليني، وانما تبقى الاشارات الذاتية فيه نوعا من الأحاجى والالغاز التى يستمتع بعض النقاد بالحديث عنها.

والخطر الحقيقى هو أن المتفرج الغربى لن يستطيع أبدا أن يرى «المهاجر» شخصية ذاتية، لكنه سوف يبقى بلا شك بالنسبة لهم تجسيداً لأحد أسلاف العبرانيين، الذين عانوا فيما بعد فيما اطلقوا عليه **معاداة السامية**، وأخشى أن إلحاح الفيلم على معاناة رام من معاملة المصريين له كأجنبى ليست إلا مغازلة لذلك الهاجس المفترى المريض، الذى يقلب الآية فيتهم المصريين بالعنصرية وينسى أن العبرانيين هم الذين جعلوا من أنفسهم «شعب الله المختار»، وخلقوا **ثنائية «الشعب اليهودى والأغيار»** على كل حال، فإن رام يلقى منذ ان وضع قدمه على أرض مصر معاملة قاسية كادت أن تودى به الى أحط الأعمال شأناً لأنه «**أجنبى**»، وظلت تحوم حوله الشبهات فى اختراقه لحجب اسرار علوم المصريين لأنه **أجنبى**، ويحذر أحد الاقزام العبيد سيدته **سميهيت** من أن رام لا يمكن الاطمئنان إليه لأنه «أجنبى» (ويتناسى الفيلم أن سميهيت نفسها أجنبية!) ويصل احتقار الأجانب لذروته عندما يرفض «**تا أمين**»- الثورى السابق، ورجل الدولة فى ظل الحكم الجديد- نصيحة **رام** بتوفير عمل العبيد لزراعة الغلال بدلاً من بناء المعابد، فيخبره بصلف: «**احنا المصريين لنا أولوياتنا**»، مما يجعل رام يتمتم فى سخرية مريرة: «**إحنا المصريين!!**»

وحين نبدى تحفظاً على الهالة الساحرة التى يصطنعها الفيلم حول رام «الأجنبى»، فإننا نبدو أقرب إلى التعرض للاتهام بالعنصرية والتحيز للفرعونية ومعاداة السامية- فى نظر الخواجات الذين لا يعرفون حقاً ماذا تعنى هذه «السامية»- لهذا يجب علينا ان نؤكد أن الرؤية الصحيحة للتاريخ هى التى تحاول قدر طاقتها أن تنزع عن هذا التاريخ كل الأوهام والأساطير، بل انه ليس موقفاً علمياً أو سياسياً ناضجاً أن نرى أن «**اليهود**» عنصر نقى كما يريد الصهاينة تصويره، حتى يستقر فى أذهان العامة أن صهاينة مثل **بيجين أو شارون أو شامير أو رابين** ينحدرون حقاً من صلب **اسحق ويعقوب ويوسف وموسى**، وحتى تصبح «الحقوق التاريخية» مسألة مطروحة للبحث، بينما الحقيقة أن «العنصرية» الدينية (التى تحولت فيما بعد الى حركة سياسية صهيونية) وهى التى دفعت اليهود دوماً إلى أن يعيشوا فى «الجيتو» المادى والمعنوى

الخاص بهم، والذي أكدت المادية الجدلية أنهم اذا كانوا يريدون حريتهم، فإن عليهم أن يحرروا أنفسهم من هذه العنصرية . فاليهودي الألماني أو الانجليزي أو البولندي يجب ان يكون انتماؤه الحقيقي لوطنه وطبقته، وليس لعنصرية زائفة تقوم على اسس اسطورية. (وأعتذر للاستطراد الذي لا أجد مفراً من مواجهته، فيما يحدث اليوم من الاستسلام العربي الغريب، والمرعب ، والمثير للشك، للدولة الصهيونية التي تزعم قيامها على اسس دينية، هذا الاستسلام لن يفضي الا لمزيد من تعمق الاصولية والتطرف في العالم العربي، التي سوف تكسب أرضا جديدة، لأنها تمثل أحد أشكال المقاومة في زمن الإذعان. كما انها من ناحية أخرى تستمد مشروعية الوجود من النجاح الذي حققته الصهيونية على أرض «دينية» ، والتي اصبحت عند البعض امراً واقعاً حتى انهم يعتبرون من لا يعترفون بمشروعيته «متخلفين»!!)

نحن اذن لا نخلع على الحضارة المصرية القديمة نوعا من القداسة التي تدفعنا إلى أن ندافع عن كل ما جاء فيها، أو أن نحول إنجازاتها الى أساطير، أو نصفها بأنها كانت ازدهاراً متواصلاً وعدلاً دائماً، بل ان الحديث عن أن المصريين عنصر نقي يمتد منذ الفراعنة حتى اليوم ليس الا لغواً ، لكن الأدق أن نقول أن مصر - كما يقول الدكتور **أحمد أبو زيد** - كانت النموذج الرائع الذي يهدم على نحو عملي وعلمي نظرية **نقاء العنصر** ، لذلك فنحن لا ندافع عن حضارة مصر أو ندفع عنها اتهاماً حين نقول لم تعرف ابداً احتقار الأجانب، بل ان عبقريتها الحقيقية- كما يؤكد الدكتور **جمال حمدان**- تكمن في أنها كانت دائما - بحكم الجغرافيا والتاريخ- «البوتقة» التي تنصهر فيها العناصر الشتى الوافدة اليها، في هجرات أو غزوات على السواء، وهل يمكن لأحد ان يتحدث اليوم عن «كليوباترة» بوصفها أجنبية؟ فقد مارست مصر معها- ومع عشرات الملايين غيرها على مدى التاريخ- عبقرية المكان، «فبدلاً من أن يفرض (هؤلاء الوافدون) شخصيتهم على مصر كانت هي التي تفرض شخصيتها عليهم»، بل ان الهجرات الأجنبية الى مصر كانت دائما بمثابة الدماء الجديدة ، التي تتدفق الى مجتمع لم يصنع حول نفسه اسواراً عقائدية أو عنصرية. وانك لتستطيع حتى اليوم ان ترى كيف يتحول «الاجنبي» خلال جيل أو جيلين الى مصري خالص، في هذا البحر البشري الزاخر الذي لا يمكنك ان تجد بين



الوافد المتراكمة فروقاً بين المصريين المتحدرين من أصول مصرية قديمة أو يونانية أو رومانية أو عربية أو تركية أو قوقازية أو أرمنية!

لا ندري إذن لماذا يلمح فيلم «المهاجر» على أزمة كون بطله أجنبياً يعاني من احساس «الجيتو» وهو في الفيلم على الحال الذي نراه فيها يدخل كل مكان دون استئذان- بل ان الحقيقة التاريخية- كما يقول العلامة الأثري أحمد فخري- أن الفترة التي اختارها يوسف شاهين لتصبح «الديكور» لقصة بطله رام قد شهدت موجات متتابعة من هجرة الأجانب الذين ذابوا في المجتمع المصري، وأصبح لهم نفوذهم كرجال للبلاط، حتى أصبح الأجانب يتحكمون في شئون الدولة، وربما فقط عندما يصر الأجنبي على ان يبقى اجنبيا، مستغلا مصر من اجل مصالح جماعته العرقية او الدينية، تلفظه مصر لفظاً، ولعل ذلك يكون اهم اسباب «الخروج».

عشرات الأحجار، وعصفور هزيل!

إن أردت نظرة عامة على فيلم «المهاجر» لترى الغابة بعد ان عرفت اشجارها، فإنه من الناحية الفنية ليس الا «كارت بوستال» ملوناً مزوداً بموسيقى- لم تذكر التيترات من قام بتوزيعها- تكلف عدة ملايين من الدولارات، وهو هذه المرة مغازلة واضحة للجمهور- ربما للمرة الأولى في تاريخ يوسف شاهين السينمائي- سواء من خلال عناصر «الفرجة» على «المناظر الفخمة»، والتي قد يزيد من تأثيرها أسلوب العرض البطيء (مثل مشاهد العاصفة أو الشلال او تحطيم التماثيل)، أو من خلال مغازلة المتفرج العربي «بالبحث عن خيوط القصة التراثية والاستمتاع بمشاهدة «الفراعنة»، ومغازلة المتفرج الغربي باصطناع الاسقاطات المصطنعة بدءاً من صورة رام الجميل النبيل، وانتهاء بالاشارة في غموض الى صراعات سياسية معاصرة.

لكن أرجو من المتفرج أن يسأل نفسه بصدق حول اذا ما كان هناك توتر خصب خلاق بين القصة التراثية ومعالجة الفيلم لها، او اذا ما كان السياق التاريخي المعاصر دليلاً لإعادة اكتشاف التراث أو جوهر التاريخ، أو إذا ما كان التراث والتاريخ في الفيلم وسيلة لفهم واقعنا الذي نعيش فيه.

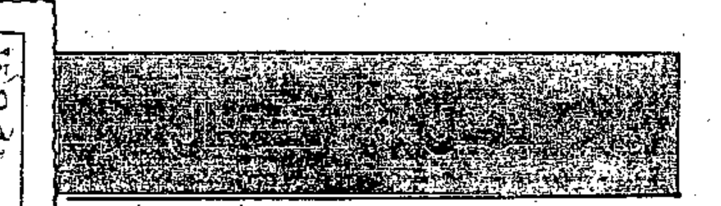
الغريب حقاً، وغير المفهوم، أن يحتكر يوسف شاهين الرأي والرؤية في الموضوع والمضمون، في نفس الوقت الذي يحتكر فيه الاشتراك في كتابة السيناريو، لكي يخرج لنا الفيلم على هذا الحال من الضعف الدرامي، فجميع الشخصيات - دون استثناء- مسطحة تلتقي سطورها في آلية، اذ لم تجد فرصة حقيقية للحياة في مواقف درامية مرهفة، ولعلك قد لاحظت أن أياً من هذه الشخصيات، لم يتغير أو يتأثر بالأحداث شديدة الخشونة، التي كانت تكفي- مع مزيد من الاهتمام بظلال الدراما الكامنة أصلاً في عناصر القصة- لخلق ملحمة حقيقية. ولك أن تتأمل لحظة الذروة في الفيلم كله، في علاقة سميهيت ورام، حين يفيق الفتى من استسلامه لمشاعره، فيتحول الكادر الى لوحة تشكيلية ساكنة، تجلس فيها المرأة على طريقة لوحات الكلاسيكية الجديدة، دون ان تشي عناصر الكادر بأي توتر درامي.

ولقد زادت وطأة هذا الضعف الدرامي مع ركاكة العامية «والخواجاتي» التي وضعها الحوار على لسان جميع الشخصيات، حتى في الحالات التي اراد فيها ان يعبر عن بعض السوقية، مثل تلميح أميهار لرام -بأنه -أي رام- قد يكون عف عن الاذعان لاغراء سميهيت لضعف رام الجنسي: «يعني هو انت اللي ما هوّاش»، أو عندما يخبر القزم سيدته سميهيت باحتمال هروب رام منها: رام مشي، واللي مشي يعني مابقاش هنا»، ناهيك عن استخدام رام لتعبيرات يوسف شاهين الدائمة، حين يرفض الفتى ان يعمل في حاشية سميهيت: «يعني أبقى دلدول.. مسلواتي؟!»، ولتقارن ذلك ايضا بنظرة الفيلم شديدة التعالي تجاه المهندس الذي يبني المعبد (يقوم بدوره مدير التصوير **رمسيس مرزوق**)، الذي ينظر بعد ان ينطق جملته خارج الكادر، ليطمئن على موافقة المخرج على ادائه. وفي الحقيقة أنك تشعر أن الممثلين جميعا كانوا يمثلون ليوسف شاهين، وكأنهم يسألونه بعد كل لقطة «عجبناك يا استاذ؟!»، أو في تصوير الفنان المثال والمصور (أحمد بدير) على أنه يعاني من الجنسية المثلية، لأن الشذوذ الحقيقي كما يراه الفيلم هو في استسلام هذا الفنان لأوامر السلطة لكي يضع فناً «حسب الطلب» ولأن هذا هو ما يراه **يوسف شاهين**، فلابد لك ان تذعن فتصرف النظر عما قاله المؤرخون عن انجازات المهندسين في مصر القديمة، حتى بلغ المهندس «أمحتب» مكانة تفوق الملوك، أو عن الحيوية الفائقة التي عكستها اعمال الفنانين منذ الدولة القديمة في تصوير الحياة اليومية، أو الثورة الفنية الهائلة التي قام بها الفنان المصري في عصر اخناتون، الذي يجعله الفيلم مسرحاً لأحداثه.

على مستوى الشكل الهوليوودي التقليدي، بدت في «المهاجر» لمحات فنية رقيقة، مثل تكرار موتيفة ظهور الأب في الصحراء، وكأنه ينتظر الابن المهاجر من بعيد، أو موتيفة اقتسام بعض ثمرات البلح في لحظة الصفاء بين الاب ورام، أو بين رام وأميهار، أو عندما يلتقي رام في رحلته الى أرضه ببعض بدو الصحراء فيتحسس القلادة التي منحها له ابوه ليعطيه بركته، أو في وصول رام وعروسه هاتي الى مزرعتها وقد ظهر فوق ظهر الحمار صندوق العروس الملون كما يعرفه أهل القرى المصرية البسطاء حتى اليوم.

لكن **يوسف شاهين** يعن له أحياناً أن يطلق العنان لخياله الجامح، فتظهر فقرة استعراضية لراقصات التليفزيون على انها رقصة فرعونية(!)، كما يجعل سميهيت ترقص لرام على «واحدة ونص»، وقد يقول يوسف شاهين ان «تحزيم الوسط» في الرقص عادة فرعونية قديمة، لكن من المؤكد انه لا علاقة بحضارة مصر القديمة وانطلاق آلة الاكوروديون في ألحان وموايل شعبية «واسكندرانية» معاصرة، الا ان يقول يوسف شاهين لك بشكل غير مباشر ان «المرأة هي المرأة»، وانها مثل الطبيعة التي يصفها أوزير- معلم رام- بأنها «لازم تروض الطبيعة عشان تطاوعك، تسيبها دايرة على حل شعرها تهدك».

إن مشكلة «المهاجر» الحقيقية هي تلك الانتقائية التي تحاول ان تصيب عشرات العصافير بحجر واحد، انتقائية تحاول منذ اللوحة الاولى ان تتلاعب بالجمهور العربي والغربي كل على أرض منفصلة، وتمر عبر الشكل التقليدي الهجين ببعض ادوات التجريب والتغريب مثل اللغة الركيكة، والخروج من الزمن الموضوعي الى الزمن الذاتي في أحلام اليقظة، والانتقالات الحادة بين «بوزات» الفوتوغرافية الساكنة و«ميزانسين» الاداء المسرحي شديد المبالغة لكن ذلك ينتهي- شئنا أم أبينا- الى أن الفيلم يضم جنبا الى جنب شخصيات تاريخية حقيقية، وأخرى روائية تربطها بعض خيوط قوية بالقصص الديني، لتصنع هذه الانتقائية رحلة مهاجر عبراني نبيل، في بلاد مصر التي يسودها الفوضى والاضطراب، وقد اعجبت اللوحة بعضاً منا لأن «كله عند العرب فراعنة»، وسوف تثير أيضا إعجاب أهل الغرب لأن يوسف شاهين صنع للخواجات فيلماً آخر.



مرة أخرى وليست أخيرة
«الاضراب سلاح الطبقة العاملة»

كان وما زال وسيظل الإضراب هو سلاح الطبقة العاملة لنيل حقوقها . وعلى مدار التاريخ كان الإضراب هو الذي أعطى العمال الثقة في قدرتهم على نيل حقوقهم ، وكما أعطاها أيضا الوعي بنضالها وقدرتها على التأثير في مجرى التاريخ وتشكيل معالم الوطن السياسية والاجتماعية . وقد كانت أحداث كفر الدوار في الأول والثاني من أكتوبر الماضي هي أكبر دليل على أن الطبقة العاملة المصرية ما زالت تتمتع بالقوة والقدرة على إبراز وجودها الاجتماعي كطبقة مستقلة تسهم اسهاماً واضحاً في تحريك المجتمع وتغييره، كما كانت رسالة تحذير وانذار للحكومة من التمادي في سياساتها التي طالما أبقت عليها ومارستها دون أي مراعاة للبعد الاجتماعي وضرورات الحياة الأولية للجماهير.

لقد كان اعتصام عمال كفر الدوار يتميز بوعي كبير ومشرف ظهر بوضوح في حفاظ العمال على مصانعهم وآلاتهم .بل أن نسبة الانتاج أثناء يومى الاعتصام كانت من أعلى نسب الانتاج مقارنة بكشوف انتاج الشهر السابق . كما اظهرت الأحداث وقوف الجماهير وأهالي المعتصمين في موقف تضامني رائع أثناء إرسال الطعام إليهم، وتضامنهم معهم في مطالبهم العادلة. كما أظهرت الأحداث مدى الغباء والجهل والوحشية في تعامل الحكومة وأجهزة الأمن مع اعتصام سلمي لعمال يطالبون بحقوقهم المشروعة والعادلة لترفع الظلم الواقع عليهم مما أدى إلى وفاة ٤ أشخاص وعشرات الجرحى وأكثر من ١٠٠ معتقل.

اننا اليوم ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين سيكون من العار أن نسكت على مثل هذه الجريمة في حق الوطن وأبسط حقوق المشاركة هي أن نقف جميعاً صفاً واحداً من أجل المطالبة بالافراج عن المعتقلين وتعويض أسر الضحايا وتقديم المسئولين عن هذه الأحداث للمحاكمة العاجلة.

أحمد ابراهيم مصطفى

كفر الدوار- مساكن شركة غزل كفر الدوار- موظف بمحكمة الاسكندرية الابتدائية.

نعي الصناعات الصغيرة والمتوسطة

ينعى أصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة من كافة الصناعات المختلفة بالترتيب الاتي:

صناعة الادوات المنزلية من الالومنيوم والنحاس... الخ حيث اسعار الخامات اصبحت استفزازية فماتت ٩٥٪ منها بالسكتة وبعضها اصابها (ايدز) ضريبة المبيعات وانواع الضرائب الأخرى وشارك في الجنازة كل من شردوا من العمال وأصحاب الورش وسار في مقدمة المشيعين الدكتور الرزاز وعلى محمد على مدير ضرائب المبيعات و محمد فتحى عبد الهادي رئيس مصلحة الضرائب.

وقد انتقلت عدوى ايدز ضريبة المبيعات الى الصناعات الأخرى المختلفة مثل صناعة الاحذية والمصنوعات الجلدية وانتهى اغلب هؤلاء المنتجين للسجون وبعضهم مطارد نتيجة تعاطيه شيكات لم يسددها- والبقية قادمة للصناعات الأخرى.

وقد تم ايداع هؤلاء جميعا المشرحة(عدة شارع) ليتم بيعهم لمن يريد لمن يريد قطع غيار فيمكنه شراءها مقابل سداد ضريبة المبيعات الى السيد الوزير و المصلحة- وقد سار وشارك في ليالي العزاء السادة أعضاء مجلس الشعب(الموافقون) عدا نواب المعارضة ونائب شعبي عن الحزب الاستاذ **محمد خليل حافظ الذي يشعر بمعاناة زملائه واخوانه الصناع والمنتجين والحرفيين.**

وهذه إرادة من تسلطوا الصناعة الوطنية (الموافقون) حتى أصبحت الغالبية من الشعب المصرى سلبية متفرجة لا تشارك في شئ حتى عجزا عن سداد اشتراكات غرفة الصناعات الهندسية - وعجزنا عن سداد التأمينات الاجتماعية حتى ضرائب الارباح التجارية والصناعية خربت بيوتنا من الربا والظلم والتقديرات والتهاوى زادت وانتشرت وملينة بالبشر (لا شغل ولا مشغلة) سواء للعمال أو أصحاب الورش- والبقية في الطريق - نروح لمين يبحث امرنا ويجيب رزق لأولادنا علشان نعلمها ونركلها ماكل وملبس وعلاج وأدوية واطباء؟

عن أصحاب الورش

محسن حسين
وائل سلطان
ممدوح محمد

الوجه الآخر

لكل ازمة وجهان والازمة الاجتماعية الشاملة التي تعيشها مصر والمنطقة تسبب فيها المسار التاريخي للنمو غير المتكافئ للإقتصاد الرأسمالي العالمي ، وكذلك السمات الخاصة للبرجوازية المحلية التي ارتضت التخلي عن طموحاتها وارتضت دور التابع في العملية الاقتصادية.

ولكن في المقابل فما الذي فعلته الطبقات الشعبية والوطنية التي تتناقض مصالحها بما لا يقبل الحل مع البورجوازيات الحاكمة في مصر؟ على سبيل المثال نجد أن سلوك الطبقة المتوسطة - ميزان المجتمع بأسره قد اتجه عقب النكسة مباشرة إلى الانكفاء على الذات وجلدها والبكاء على الأطلال ونعى الأحلام المفقودة لفترة . ثم سارع الجميع بالفرار لتشهد البلاد حركة هجرة لدول النفط لم يسبق لها مثيل .. نزيف مستمر لكل العقول والقلوب وهروب من المواجهة بدعوى سوء الاحوال وتدهور الاوضاع وتدني الظرف الذاتي، وهم بذلك يساهمون بحمية في إضعاف هذا الظرف الذاتي سالف الذكر.

ولم ينأ عن ذلك مجموع المثقفين والمثقفين الثوريين منهم، بل كل ما في الأمر أن اختلفت وجهة الهجرة . فإذا كانت الأغلبية قد ارتحلت شطر الخليج بنفطه . فالثوريون يمموا وجوههم نحو مواطن الصمود والتصدي حين ذاك.. صوب الجماهيرية والعراق واليمن حين كان جنوبيا وما شابه ذلك . والبعض ممن واتتهم الفرص الثورية مدوا الخطى واختصروا الدرب وقفزوا في أحضان

المجتمعات والدول الاشتراكية سابقاً (الاتحاد السوفيتي - المجر - بلغاريا - رومانيا وغيرها) مستفيدين من المنح التي كانت تعطى للأحزاب الثورية في العالم والمفترض انها توجه أساساً للطبقات الشعبية لكسب تأييدها والوصول إليها عبر خدمات جادة. ولم يسلم هؤلاء، وهؤلاء من كل أمراض العزلة والتحول إلى الرغبة في جمع المال والتمتع بالخيرات سواء كانت رأسمالية أو إشتراكية وجمع التبرعات الرمزية أحيانا والحديث في السياسة في أوقات الفراغ!

أما في الداخل فمن بقي بشكل عام فقد تركزت جهوده وانصرفت الى البحث عن فرصة للسفر أو للإلتحاق بالعمل في المشروعات الاستثمارية، وانشغل الجميع بلعن الأزمة والحكومة والمعارضة معاً بدلا من تنظيم أنفسهم في نقاباتهم والمشاركة في العمل العام بأي صورة. بل الأدهى أننا كنا نجد أن أغلبية هؤلاء الرافضين لا يحملون بطاقات انتخابية. وتناسى الكل أننا حين نترك لأولادنا ولمن بعدنا وطناً حراً وديمقراطياً خيراً من أن نترك لهم مليون جنيه في بلد لا أمان فيه تضيع فيه المدخرات في غمضة عين على يد نصاب يلتحي أو «بنك» يفلس أو عمارة تنهار.

كل ذلك جعل مهمة من بقي وحاول التمسك بثوريته ونشاطه العام أمراً صعباً غاية الصعوبة فازدادت حالات الإحباط واليأس وهكذا وصلنا للحالة التي نحن عليها الآن. أزمة للحكومة وللمعارضة معاً، وانصراف المواطنين عن كليهما ووقوعهم فريسة للوهم المتستر خلف الإرهاب والحل الاسلامي المزعوم.

إن الخطر الحقيقي لا يأتي من مساوئ سياسات الحكم والفساد المستشري وبوليسية الدولة، بل أن هذه الأشياء في وجود نقيض ثوري يساعد إستمارها بالتعجيل بالتغيير المنشود.

ولكن الخطير أن تكون هناك أزمة وجود بهذا الحجم وفي ظل هذه الظروف العالمية ولا يكون هناك بديل ثوري جاهز، حينئذ لا يحمل المستقبل سوى التردي ثم المزيد من التردي.

أحمد طاهر
المحامي بالمنصورة

يختلف .. وشعب السوداني يحسم

فرحت لجوابكم لي عن أوضاع السودان، ولكني أخذت معلوماتي عن جرائد ومجلات شريفة ووطنية، ويكفي أن السودان يقف في وجه الامبريالية وهو في خندق واحد مع القوى التقدمية في الوطن العربي. لا أريد أن أقول أن البشير هو جيفارا أو هوشي منه.. ولكن الحق حق..

نعمان رباع -
الأردن

** التمسك بالشرف والوطنية لا ينفي الاختلاف في الرؤية والتقييم، خاصة اذا كان المختلفون كل منهم يعيش واقعاً غير الآخر، واذا كان موضوع الخلاف نظام حكم في واقع ومجتمع ثالث.

وعلى كل حال.. طالما ان كل منا قدم ما يريد من رؤية ومعلومات فلندع شعب السودان - صاحب الحق الوحيد في هذا الشأن - يحسم الأمر.. ولننظر حكمه.. كما نسعى في مصر لصنع مستقبلنا عبر تغيير واقعنا. ومثلما يفعل شعب الأردن داخل الأردن.

المحرر

بين شقي الرحى

تتعامل معنا الحكومة بمنطق الآية القرآنية «وإن منكم إلا واردها» وبعد ان تجري عمليات الاعتقال العشوائي للمئات تتكفل جماعة الشرطة بالقيام بواجب الضيافة على أكمل وجه.

بدءا من الاتهام المباشر بأن الأفراد المقبوض عليهم ينقسمون الى فئات فئة منضوية تحت لواء جماعات الاسلام السياسي، وفئة يمثلون الأمراء، ونهاية بالاتهام المباشر بالتدبير لقلب النظام في البلاد.

والمثير في الأمر أن الشعب المصري واقع ما بين شقي الرحى. أي ما بين القوانين الاستثنائية وتجاوزات جهات الأمن من جهة وجماعات التأسلم السياسي. ومن هنا تضيع أرواح العشرات من الأبرياء. نتيجة الضربات الأمنية العشوائية في المناطق التي تقع بها حوادث ارهابية والذي قد ينجو من القتل قد لا ينجو من الاعتقال العشوائي الى حيث تثبت براءة المقبوض عليهم!!

سيد عبد الراضي
عبد الرحيم - قنا

ماذا بعد قمة المغرب

انتهت قمة المغرب الاقتصادية .. بعد سلام المصافحة الاعلامية وآخرها من البوابة المغربية الاردنية .. والتجمع الاقتصادي المزعوم يعتمد على مقومات القوة.. واتخاذ اسرائيل مركزاً للسوق .. باعتبارها تملك مزايا الاقتصاد الحديث والمتطور وأجهزة الكمبيوتر والأدوية والتكنولوجيا والاسلحة النووية .. المحرم امتلاكها للطرف العربي بفعل الهيمنة الأمريكية.



عمرو موسى

قمة الدار البيضاء

وقمة المغرب الاقتصادية .. جاءت بعد قرار مجلس التعاون الخليجي برفع الدرجتين الثانية والثالثة .. لأقوى سلاح عربي قائم.. وهو سلاح المقاطعة.

سؤالي ينحصر في نقاط:

* هل الشعوب العربية تتقبل الكيان الصهيوني حقيقة.

* هل الامكانيات العربية مؤهلة للتبادل مع اسرائيل.. بدلا عن الوحدة العربية أو السوق العربية المشتركة؟

* كيف ومتى نحقق الموازنة بين البلدان الغنية بمواردها البترولية .. وبين البلدان الفقيرة؟

* هناك بلدان عربية لا تملك قاعدة هيكلية صناعية أو تكنولوجية .. وامامنا اتفاقية الجات واثارها المستقبلية اذن من يرسم اقتصاد المنطقة؟! هل اسرائيل.. أم أمريكا وكلاهما متداخلان!

اذن من يسمح لاقتصاد كان طيلة الـ ٤٥ عاما الماضية معزولاً عن محيطه بالانخراط في المجموع العربي؟

بل الى متى تشكل عائدات البترول دورة اقتصادية لرأس المال العالمي المسيطر على قراراتنا العربية؟

يحيى السيد النجار
دمياط - شارع الجزاوي

مشاغبات

الديمقراطية لا تزال فى جيب الرئيس!

على امتداد الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر الماضى، أمسكت الحكومة ، ووزراء الحكومة ، وصحف الحكومة، وإذاعة الحكومة ، وتليفزيون الحكومة، وحكومة الحكومة، بصرصور آذاننا، ولم تكف عن الحديث ليل نهار ، عن قرارات دعم الديمقراطية التى أصدرها الرئيس مبارك.

وعلى الرغم من تكرار الكلام وسخافته، فقد تلقاه الناس بدهشة بالغة، ليس فقط لأن الحكومة كانت قد ألغت الدعم عن كل شئ فى البلد، وأقسمت برأس المرحوم أبيها، أنها لن تدعم شيئاً إلا الكراسى التى يجلس عليها الوزراء، بل كذلك لأن الذين أمسكوا آذاننا لكى يتغنوا بحكاية دعم الديمقراطية كانوا يمسكون صرصورها قبل صدور هذه القرارات بساعة واحدة، ليتحدثوا عن فوضى الديمقراطية، التى تتطلب وضع قيود على حق الاحزاب فى إصدار الصحف، واعطاء الحكومة حق سحب تراخيص الصحف الحزبية، اذا ثبت لها أنها قد خرجت عن خط الحزب الذى تصدر عنه، فأيدت الحكومة، بدلاً من أن تعارضها الاحزاب والحراسة لينهى «المسألة السياسية»!

والدعم الذى أضفاه الرئيس على الديمقراطية، لا يزيد عن قرارين بقانونين، يلغى الأول منهما قانون حماية الجبهة الداخلية وتأمين سلامة الشعب، وعدداً من مواد قانون حماية القيم من العيب، وهى عناوين كوميدية كما تلاحظ، ويعدل- طبقا لذلك- بعض مواد قانونى التى أقحمها السادات على التشريع المصرى فى العهد الذى كان يتوعد فيه معارضيه، بأن «يضربهم بالديمقراطية القديمة»، كان آخر وأوسع تطبيق لها، هو اجراءات سبتمبر ١٩٨١، التى انتهت بحادث المنصة بضرب المرحوم السادات بديمقراطيته القديمة، فانتهت هذه القوانين معه إلى رحاب الله، ولم يطبقها أحد منذ ذلك الحين بل وحكمت المحكمة الدستورية ببطلان أهم أحكامها، فالغائها هو- فى الواقع- تحصيل حاصل وإعدام ميت،واهلاك هالك ، لم يكن يتطلب كل هذا المن، والزن ، فى صرصور آذاننا، اذ الحقيقة ان الرئيس- الله يعمر بيته- لم يدعم الديمقراطية فى هذا الموضوع بالذات، ولو بما قيمته مليم أحمر!

لكن الأمر يختلف بالنسبة لقرار الرئيس الثانى بقانون يعدل بعض أحكام قانون الانتخاب، وهو قانون حى، ومطبق، ويتضمن كل النصوص التى يستخدمها خبراء تكنولوجيا التزوير فى الحزب الوطنى وحكومته ، ونى مقدمتهم الست نزيهه بتاعة الانتخابات، فى تقفيل الصناديق، والحصول على الأغلبية ، وتحديد نصيب كل حزب معارض من مقاعد مجلس الشعب على أساس نسبة اعتداله- أو امتناعه- عن معارضة الحكومة وبينما تلح أحزاب المعارضة منذ سنوات ، على تعديل القانون، لإيقاف هذه اللعبة، التى افقدت الناس الثقة بامكانية التغيير بالاساليب الديمقراطية، ووضع ضوابط تضمن نزاهة الانتخابات، ابتداء من تنقية الجداول ، الى ادلاء الناخب بصوته بالبطاقة الشخصية، اذا بالتعديل يقتصر على زيادة مدة القيد من شهر إلى ثلاثة ، وزيادة غرامة التخلف عن التصويت من جنيه الى عشرين، وهكذا كانت المعارضة ، تتمنى أن يدعم الرئيس قانون الانتخاب ، بما يوازى خمسة تعريفه... فاذا به يدعمها بمليم ديمقراطى أحمر ومخروم!

ومع أن أحداً من السادة الذين أذلونا بالمن ، والزن ، علينا ، بالدعم الذى تكرم به السيد الرئيس على الديمقراطية، لم يقدم مبرراً واحداً لإصرار سيادته على أن يصدر تلك القوانين بقرارات منه، قبل اسبوع واحد من انعقاد مجلس الشعب، بدلاً من إحالتها إلى المجلس لكى يناقشها، دعماً للدستور الذى يحتاج هو الآخر للدعم، والذى لا يعطى رئيس الجمهورية حق اصدار قرارات لها قوة القانون، إلا فى حالة الضرورة القصوى، فإن السبب فى ذلك معروف، فصدور القوانين بقرارات من الرئيس لا تترك أمام مجلس الشعب إلا اختياراً واحداً، هو ان يقبلها كما هى ومن دون تعديل، أو ان يرفضها ، فيحل الرئيس المجلس، ويضيع النواب فى الباى باى، أما تقديمها إلى المجلس على شكل مشروعات قوانين يناقشها، فهى تفتح الباب أمام المساومة ، والمطالبة برفع الدعم م مليم أحمر مخروم، إلى مليم أبيض مسدود، ومن تكلة الى تعريفة، والميزانية- كما هو معروف - لا تسمح!

ومعنى الكلام: أن الديمقراطية ما تزال فى جيب السيد الرئيس، وهو حرٌ فى أن يدعمها فى الوقت الذى يراه وبالقيمة التى يقدرها، وليس من حق أحد أن يعترض على ضآلة الصدقة الت تفضل بها عليه السيد الرئيس، والا كان كذلك الشحاذ الذى يأخذ الحسنه ثم يقول ان القرش ماسح!

أما وذلك هو الموضوع، فنحن لا نملك الا ان نبوس كف السيد الرئيس، على صدقته الديمقراطية، ونرفع رؤوسنا إلى السماء داعين الله عز وجل، بأن يجعل بيوت المحسنين عماراً!

صلاح عيسى